[redacted]

مدخل إلى دراسة الرأي العام

الأستاذ الدكتور
محمد محمد البادي
أستاذ الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة
ورئيس قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية بدمياط
جامعة المنصورة

الطبعة الثانية
٢٠٠٦م / ١٤٢٧هـ

مدخل إلى ...

دراسة الرأي العام

الدكتور

محمد محمد البادي

أستاذ الاتصال الجماهيري والعلاقات العامة
ورئيس قسم الإعلام التربوي بكلية التربية النوعية بدمياط
جامعة المنصورة

الطبعة الثانية

٢٠٠٦ م / ١٤٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما

كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

صدق الله العظيم

الفهرســـت

الموضـــــــــوع **الصفحة**

المقدمة

أهمية الموضوع ومنهج دراسته

كثـــرت الدراســـات العلمية لظاهرة الرأي العام ، وتعددت محاولاتهـــا العلمـــية ، وتناولتها من زوايا عديدة ، تختلف باختلاف الزوايا التي تتخصص فيها الدراسات العلمية ومحاولاتها.

غـــير أن هذا الاتجاه لم يكن إيجابيا في مواجهة ظاهرة الرأي العـــام ، وإنما كان سلبيا بدرجة كبيرة ، حيث أدى إلى تفتيت هذه الظاهـــرة وتحـــويلها إلى ظاهرة هلامية يصعب تعريفها وتحديدها ، خاصة وأن النتائج التي انتهت إليها الدراسات العلمية المنتمية إلى هذا الاتجـــاه لم تكـــن حاسمة ومتوافقة ، وإنما كانت متضاربة في أحيان كثيرة. وبالتالي لم تصل بنا هذه الدراسات العلمية ونتائجها إلى كيان مـــستقل ومتميز لما يمكن أن نسميه بعلم الرأي العام. و لم يكن من السهل أن نعتبر الرأي العام علماً اجتماعياً قادراً على الاستقلال عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، وقادرا على التفاعل معها ، أخذاً وعطاءً وتـــأثيراً وتأثراً ، شأنه في ذلك شأن كل علم ناضج من هذه الغلوم الاجتماعية.

ولما كان الرأي العام من الظواهر الاجتماعية البالغة الأهمية في حياة الجماعات والمجتمعات القديمة والحديثة ، فإنه كان لابد أن يقوم العلماء بمحاولات علمية جادة للوصول إلى علم للرأي العام ، تتوفر له كل مقومات الحياة والاستمرار والتطور. ومن هنا جاءت محاولتنا

العلمية التي قمنا بها منذ أكثر من عشرين عاما تحت عنوان العلاقات العامة وطبيعة الرأي العام.

ولقد قامت هذه المحاولة على زاوية جديدة لم تكن مستهدفة في دراسات الرأي العام التي سبقت هذه المحاولة. وتتمثل هذه الزاوية الجديدة في تحديد ما يعرف بالجمهور النوعي ، حيث أنه مصطلح معروف جيداً في دراسات علم النفس الاجتماعي ودراسات العلاقات العامة ، لكن تحديده كان عاماً و لم يكن دقيقاً وعلاقته بمفهوم الجماعة كانت غير معروفة ، بل أن هذه الدراسات اعتبرت هذا الجمهور النوعي نوعاً من أنواع الجماعات الإنسانية في كل مجتمع. لكن الدراسة التي قمنا بها أثبتت أن هذا الجمهور النوعي ليس إلا نواة فاعلة داخل الجماعة البسيطة ويتكون من الأفراد والأعضاء الأكثر فاعلية وتأثيراً داخل كل جماعة بسيطة ، وأن الجماعة البسيطة هي النواة الأولى في بنيان المجتمع الإنساني ، وعليها يقوم بنيان كل الجماعات الإنسانية داخل كل مجتمع بكل مستوياتها.

وأثبتنا أن هذه الحقائق ، إذا أحسن استثمارها يمكن أن تصل بنا إلى فهم أوضح لظاهرة الرأي العام ، بل أنها يمكن أن تدفع الجهود العلمية المتخصصة في الاتجاه الصحيح نحو قيام كيان مستقل ومتميز لعلم الرأي العام.

وبما أن البحث العلمي، بكل ما يتسم به من عمق وتخصص، ليس صالحاً كمقرر دراسي يدرس إلى طلبة لا يعلمون شيئا عما نسميه بالرأي العام ، فإننا اتجهنا إلى فصل المباحث التي يسهل فهمها كمدخل إلى دراسة الرأي العام ، مع وضع خاتمة لها تفيد الطلبة الذين يرغبون في استكمال متابعة هذه الظاهرة ، خاصة وأن دعوتنا السابقة إلى قيام علم الرأي العام لم تجد الاستجابة الملائمة لها من جانب الباحثين طوال تلك الفترة السابقة.

وبناءً على ذلك ، جاءت الفصول الخمسة لهذا المدخل إلى جانب الخاتمة لتشكل معاً تصوراً جديداً ومتكاملاً لظاهرة الرأي العام ، فكان الفصل الأول حول تحليل النظام البنائي للمجتمع ، وكان الفصل الثاني حول التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع ، وكان الفصل الثالث حول تحليل الإطار الثقافي للنظام البنائي للمجتمع وجماعاته. وانتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الرابع لنجلل الملامح الأساسية لظاهرة الرأي العام والتي تقوم على نتائج الفصول الثلاثة السابقة.

وجاء الفصل الخامس ليناقش الدراسات العلمية السابقة في القضايا التي تثيرها نتائجها في مواجهة ما انتهينا إليه من ملامح أساسية تشكل طبيعة الرأي العام. وأخيراً جاءت الخاتمة لتدرس بإيجاز

إشكالية المنهج والنظرية في دراسات الرأي العام ، ولنحدد الكيفية التي يمكن أن يقوم بها علم الرأي العام بناءً على الزاوية الجديدة التي حددناها.

ولعل دعوتنا هنا إلى قيام علم للرأي العام ، يكون له كيانه المستقل والمتميز والمتفاعل بين العلوم الاجتماعية ، تلقى ما تستحقه من استجابة علمية في هذه المرة ولا يكون مصيرها كسابقتها منذ أكثر من عشرين عاما ، خاصة وأن الاتجاه العلمي الحديث في حقول المعرفة العلمية يسير نحو التخصص الدقيق ، ونحن في علوم الاتصال الجماهيري لا نزال نؤكد على التعميم وندعو إليه ونشجعه. ونحن هنا لا ندعو إلى دعوة خاصة ، ولكننا ندعو إلى دعوة تحتمها الضرورة العلمية والتقدم العلمي. ونأمل أن يكون لنا نحن الباحثين العرب دور واضح ومؤثر.

الدكتور

محمد محمد البادي

الفصل الأول

النظام البنائي للمجتمع

يختلف الباحثون في الدراسات الاجتماعية حول تعريفهم للمجتمع. حيث ينظر بعضهم الى عنصر معين على أنه هو الذي يشكل دعامة المجتمع الانساني، وينظر بعض آخر الى عدد من العناصر على أنها في مجموعها تشكل قوام هذا المجتمع الانساني، ويؤكد بعض ثالث على أن كل العناصر لها أهميتها، وان كان أحدها يمثل أهمية خاصة. وهذا يعني، أنه على الرغم من اتفاقهم على العناصر الأساسية لقيام المجتمع الانساني، الا أنهم يختلفون حول أهمية كل عنصر ودوره في تشكيل قوائم هذا المجتمع الانساني.

فهناك مثلا تعريف قدمه أرنولد توينبي A. Toynbee في دراسة له[٢]، يرى فيه أن المجتمع الانساني ليس الا نظاما للعلاقات بين الكائنات الانسانية، وهي ليست أفراداً فحسب، ولكنها أيضا حيوانات اجتماعية، بمعنى أن كل فرد منها لا يستطيع أن يعيش مطلقا بدون هذه العلاقات مع الآخرين. ولذلك يمكن القول أن المجتمع هو نتاج العلاقات بين الأفراد، والعلاقات بينهم تنشأ من التوافق بين المجالات الفردية للعمل. وهذا التوافق بين المجالات الفردية للعمل يشدها الى أرضية مشتركة. وهذه الأرضية المشتركة، هي ما نسميه بالمجتمع. ومن هنا كان الأفراد هم الخلايا التي يتكون منها كل مجتمع.

بينما يقدم أرنولد جرين A. Green[٣] تعريفا آخر، يرى فيه المجتمع

---

(2) Toynbee, A.a Study of History. London: Oxford University Press, 1960. P.. 211.

(3) Green, A. Sociology; An Analysis of Life In Modern Society. New York: McGraw - Hill, 1952 PP. 29 - 43

على أنه جماعة من الأفراد لها تنظيم سلوكي دائم ويحدث بينها تفاعل مستمر. والمجتمع هو الجماعة الأكبر نسبيا والتي لها مصالح مشتركة وأرض مشتركة ونمط للحياة مميز ومشترك، ولها أيضا انتماء مشترك Belongingness، وهذه السمات المشتركة تميز المجتمع ككل في مواجهة المجتمعات الأخرى.

ويؤكد أرنولد جرين A. Green في دراسته على أن الجماعة الأكبر نسبيا والتي يقوم عليها المجتمع الانساني تضم كل الجماعات الأخرى المتفرعة عنها وتجمع بينها وتوحد بين مشاعرها بما يشدها جميعها من معاني الانتماء المشترك، وان كان هذا لا يتعارض مع وجود مصالح مشتركة لكل جماعة منها أو وجود نظام بنائي لها، له تفاعلاته وثقافاته المشتركة التي تنظم سلوك أعضائها وتحكمه.

ويعطي أكوف F. Acuff وزملاؤه في دراسة لهم مزيدا من الوضوح الى التعريف السابق[4]، حيث يرى أن كل مجتمع يعمل من خلال السلوك المتناسق لعدد كبير من الجماعات الصغيرة. فالفرد يتحدث ويعمل ويتعامل ويتقدم من خلال نجاحه أو فشله كعضو ينتمي الى جماعات محلية خاصة. وكل جماعة منها لها نظام يحدد الأدوار وتطوراتها داخلها. وعضوية الفرد في مجتمعه تجد أصولها في كل الجماعات الصغيرة التي ينتمي اليها، والتي تنظم حياته وتحدد دوره داخل المجتمع ككل. وكثير من ملامح الحياة الاجتماعية المشتركة في كل مجتمع تحددها العلاقات الأولية بين ملايين الجماعات الصغيرة.

---

(4) Acuff, F. and Others. From Man to Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden, Press, 1973. P. 165.

طبيعة النظام البنائي للمجتمع:

نحن نتفق مع الباحثين الأخيرين ونختلف مع أرنولد توينبي A. Toynbee ذلك لأن الفرد لا يمثل وحدة أولى في النظام البنائي للمجتمع الانساني، فهو وحده لا يستطيع أن يشكل حياة اجتماعية، وانما الجماعة الصغيرة أو الأولية كما يسميها باحثون آخرون أو الجماعة البسيطة كما نميل الى تسميتها، هي التي تصنع الوحدة الأولى في هذا النظام البنائي للمجتمع الانساني. وان كان أكوف F. Acuff وزملاؤه يبالغون في وصف هذه الجماعة البسيطة ويقصرونها على تلك الجماعة التي تتكون من فردين اثنين، ذلك لأن وصف هذه الجماعة بأنها صغيرة أو أولية أو بسيطة لا يعني بالضرورة ضآلة الحجم الى هذا الحد، فهناك جماعات أخرى أكبر حجما ولكن يجمع بين أعضائها كل الصفات التي تتوفر للجماعات الأولية أو البسيطة، مثل العلاقات الشخصية المباشرة، والاتصال الشخصي، والتفاعل الشخصي، وشعور الفرد بذاته، وبالآخرين وتأكيد كل فرد لذاته وهو يحقق مصالحه من خلال الآخرين، واعتراف كل فرد بمصالح الآخرين كما يعترف بمصالحه الخاصة، وما شابه ذلك.

وإذا كنا نتفق على أن الجماعة البسيطة هي الوحدة الأولى في النظام البنائي لكل مجتمع انساني، فان مدى توافر الصفات التي تميزها كجماعة بسيطة في مواجهة الجماعات الأخرى الأكبر منها، هو الذي يصلح مقياسا موضوعيا يقوم عليه اتساع حجمها. كما أنه يصلح مقياسا موضوعيا يقوم عليه التفرقة بين الجماعات البسطة والجماعات الأخرى المركبة والمعقدة، لأنه بدون هذه التفرقة لا يمكن تصور مضمون التداخل والتكامل بين الجماعات المكونة للنظام البنائي في مجتمع معين.

ولقد اعترف بهذه الحقيقة كل الباحثين في الدراسات الاجتماعية،

وان كان تقسيمهم للجماعات المكونة للنظام البنائي للمجتمع، جاء تقسيما عاما. فهناك مثلا تلك الدراسة التي قدمها أرنولد جرين A.Green والتي سبقت الاشارة اليها[5]، حيث يقسم هذه الجماعات الى جماعات أولية وجماعات ثانوية. ويقصد بالجماعات الأولية تلك الجماعات الصغيرة التي يتوفر لأعضائها اتصالاً شخصياً مباشراً، ويكون صغر حجمها إلى الدرجة التي تسمح بالتقارب العاطفي والمكاني والتعارف وانكار الذات، وكلما كان الحجم أقل، كلما كانت هذه الصفات أقوى. أما الجماعات الثانوية فلا يجمع بين كل منها مكان واحد ولا يقوم بين أعضائها اتصال مباشر وتحكمها قواعد منظّمة ومقننة. وتمثل المؤسسات بكافة أنواعها هذه الجماعات الثانوية. وتستطيع الجماعات الثانوية أن تبقى وتستمر بسبب قيام كل منها على عدد من الجماعات الأولية المتداخلة.

وهناك مثل آخر من دراسة قام بها ثلاثة من الباحثين، هم دافيد كريش D. Krech وريتشارد كرتشفيلد R. Crutchfield وأجرتون بلاشي A. Ballachy،[6] حيث يضعون تقسيما مشابها في التعميم، وان كان مختلفا في بعض الصفات الشكلية. فالفرد ينتمي الى عدد من الجماعات المتنوعة داخل المجتمعات المعاصرة ليشبع حاجاته الأساسية. وتنقسم هذه الجماعات الى قسمين: أولها، يضم الجماعات النفسية Psychological Groups والآخر يضم المؤسسات الاجتماعية Social Organisations وان كانت جميعها يمكن أن تسمى بالجماعات الاجتماعية لأن كل منها تملك تأثيرا متفاوتا على الفرد. وتعرف الجماعات النفسية بأنها الجماعات التي

---

(5) Green, A. Op. Cit. PP. 45 - 47.

(6) Krech, D. and Others. Individual In society. New York: McGraw - Hill, 1962. PP. 383 - 384.

تضم فردين أو أكثر والتي يعتمد أعضاؤها على بعضهم، ويتأثر كل منهما بسلوك الآخر، ويشتركون معا في أيدلوجية واحدة، أي في مجموعة من القيم والعقائد والعادات المشتركة والتي تنظم سلوكهم المشترك. أما المؤسسات الاجتماعية، فان لكل منها نظام متكامل من الجماعات النفسية المتداخلة، وتستهدف تحقيق هدف معين ومعلن.

وواضح هنا أن التقسيم للجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع متشابه في كلا الدراستين السابقتين، وأن الاختلاف بينهما يقتصر على المسميات التي أطلقت على هذه الجماعات. الى جانب أن كلاً منهما ركز على صفات معينة تميز الجماعات المنتمية الى كل قسم من القسمين اللذين انقسمت اليهما هذه الجماعات. وهذه اختلافات شكلية ولكنها لا تؤثر على مضمون التقسيم العام الذي أخذت به كل من هاتين الدراستين.

غير أننا نلاحظ على هذا التقسيم العام والموحد ملاحظة أساسية مستمدة من المشاهدات الواقعية من ناحية، ومن تقسيم الدراسات في العلاقات العامة للجماهير النوعية والتي اعتبرناها نوعيات من الجماعات خلال بحثنا عن مفهوم محدد وقاطع للجماهير النوعية من ناحية ثانية[٧]. ويعني مضمون هذه الملاحظة الأساسية أن الانتقال من الجماعات الأولية أو النفسية كما تسميها الدراستين السابقتين الى الجماعات الثانوية أو المؤسسات الاجتماعية ليس انتقالاً طبيعيا ولا واقعيا. فهناك جماعات تتوسط الطريق الى هذا الانتقال وتجعله انتقالا متسقا مع الواقع الكائن داخل المؤسسات وحولها باتساع المجتمع كله.

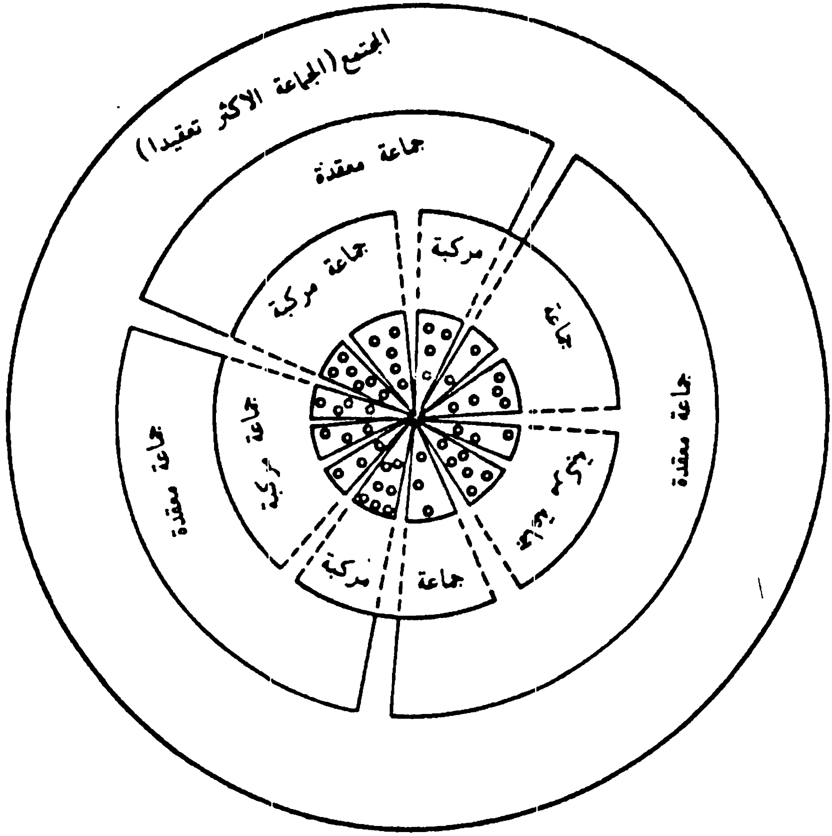
---

(٧) أنظر الفصل الأول من هذا البحث، وخاصة الجزء الخاص بدراسة الجماهير النوعية كمشكلة في العلاقات العامة.

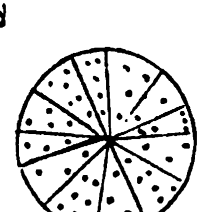
فمثلا، جماعة العاملين داخل مؤسسة معينة هي جماعة لها نظامها البنائي القائم على عدد من الجماعات الصغيرة، ولها صفاتها التي تختلف عن صفات كل جماعة صغيرة. وكل مؤسسة تعمل داخلها على أساس أنها جماعة ثانوية، ولا يمكن أن ندرجها داخل اطار الجماعات الصغيرة أو النفسية أو داخل إطار المؤسسات الاجتماعية أو الجماعات الثانوية، انها جماعة متميزة وينبغي أن تأخذ قسما مستقلا بين القسمين المعترف بهما. وكذلك الحال بالنسبة لجماعة المستهلكين أو المجتمع المحلي أو الموردين أو المشرعين اذا كنا في مواجهة مؤسسة صناعية تشكل جماعة ثانوية أو اجتماعية.

وبناء على ذلك يكون من الأسلم أن نتصور قيام النظام البنائي للمجتمع الانساني على عناصر متتالية ومتداخلة ومتكاملة. فالمجتمع يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا، ومنها تتفرع جماعات معقدة تمثلها المؤسسات والمنظمات التي تنظم أوجه الحياة الاجتماعية المشتركة كلها، وكل جماعة معقدة تتفرع الى جماعات مركبة تضم نوعيات من الجماعات العاملة في هذه المؤسسات والمنظمات والجماعات المتعاملة معها، ثم تتفرع كل جماعة مركبة الى جماعات بسيطة، وداخل كل جماعة بسيطة تتبلور ظاهرة الجماهير النوعية وبهذه الكيفية تبدو صفات التوالي والتداخل والتكامل كضرورة حتمية تعطي لكل جماعة مضمونها، وتعطي لكل الجماعات معا قدرتها على اقامة نظام بنائي محكم للمجتمع كله. (أنظر الرسم التوضيحي).

[رسم يوضح النظام البنائي للمجتمع]



لاحظ ما يأتي:



قلب الدائرة الكبيرة التي تمثل المجتمع كله يتكون من جماعات بسيطة. كل منها يعتبر الوحدة الأولى للنظام البنائي في المجتمع وداخل كل جماعة بسيطة تنمو ظاهرة الجماهير النوعية.

ويضاف الى ذلك، أن لكل جماعة أهدافها التي تحركها وتدفع أعضاءها الى التفاعل فيما بينهم، كما تدفع الجماعة ككل الى الحركة تجاه الجماعات الأخرى والتفاعل معها، لكي تشكل معها ظاهرة عامة تعطي للنظام البنائي كله فعاليته، وهي ظاهرة التفاعل الاجتماعي التي تحدث على مستوى المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا، ثم تتدرج الى مستوى كل جماعة من الجماعات المتفرعة عنه، الى أن نصل الى دينامية الجمهور النوعي الذي يعتبر النواة المحركة لكل جماعة بسيطة تكون الخلية أو الوحدة الأولى للنظام البنائي على مستوى المجتمع كله. وهذا يعني أن البناء التنظيمي المكون من جماعات متوالية ومتداخلة ومتكاملة ليس بناء جامدا ولكنه بناء تحركه الأهداف وتدفع عناصره الى التفاعل بكل سلبياته وايجابياته ونتائجه المؤثرة على الفرد والجماعة والمجتمع.

ثم إن كل جماعة لا تتحرك وتتفاعل بعشوائية، ولكن يحكمها ويضبط حركتها وينظم تفاعلها اطار ثقافي مشترك. بمعنى أن هناك ثقافة عامة مشتركة للمجتمع كله، وهو يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا، وهناك أيضا لكل جماعة من الجماعات التي يضمها ثقافتها الخاصة. وهي وإن كانت خاصة بأعضاء كل جماعة بالفعل، الا أنها تجد أصولها ومنابعها في الثقافة العامة المشتركة للمجتمع كله. وهذا يعطي لكل مجتمع سماته المميزة في مواجهة المجتمعات الأخرى، كما يعطي لكل جماعة يضمها سماتها المميزة أيضاً في مواجهة الجماعات الأخرى، حتى ولو كانت تشترك مع غيرها في الانتماء الى جماعة أكبر.

التماثل بين الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي للمجتمع:

لا شك أن التماثل قائم بين المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا والجماعات المتفرعة عنه. واذا كان المجتمع له نظامه البنائي المكون من جماعات

متوالية ومتداخلة ومتكاملة ومتفاعلة داخل اطارها الثقافي المشترك، فان كل جماعة من هذه الجماعات لها أيضا نظامها البنائي القائم على عناصر لها نفس الصفات، لأن ما ينطبق على الكل ينطبق أيضا على الجزء، وهذه قاعدة منطقية لا جدال فيها. غير أن التفاوت والتباين بدرجات حقيقة لا نستطيع أن ننكرها أيضا. وهذه الحقيقة هي التي تدعو هنا الى أن نتناول بالتحليل عناصر النظام البنائي لكل جماعة من الجماعات التي يقوم عليها المجتمع، لأنها توضح أبعادا أخرى لها ضرورتها وحيويتها.

ولقد أكد أرنولد جرين A. Green في دراسته المشار اليها، على هذه الحقيقة بقوله: أن الفرق بين صفات الجماعات الأولية والثانوية، فرق في الدرجة وليس فرقا في الاستثناء. ذلك لأن كل جماعة مهما كان نوعها لا بد أن تكون لها أهداف تجمع بين أعضائها، وأن يكون لها ولاء تؤكده صفة الانتماء بينهم[٨]. وهذا يعني أن التماثل قائم بين الصفات التي تقوم عليها الجماعات، ومنها المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا أو كجماعة ثانوية بحسب الاصطلاح الذي استخدمه الباحث هنا، على أن درجات هذا التماثل هي التي تفرقها وتوزعها وتنوعها.

ولقد حاول بعض الباحثين أن يضع مقياسا يصلح لتصنيف هذه الجماعات الى نوعيات عامة. وكان الدافع الى ذلك ما يمثله التعميم في الدراسات النظرية الأكاديمية من أهمية تفرضها ضرورات التحليل. غير أن عددا منهم اتجه بمقياسه الى التركيز على صفة واحدة على أساس أنها أصلح من غيرها لقيام الجماعات وتصنيفها، بينما اتجه عدد آخر بمقياسه الى زاوية أوسع استطاع منها أن يحدد عددا من الصفات الأساسية التي بها تقوم الجماعات، وعلى درجاتها المتفاوتة تتوزع وتتنوع. ولكل من الاتجاهين مبرراته وضروراته.

---

(8) Green, A. Op. Cit., P. 47.

ففي الدراسة التي قام بها دافيد كريش D. Krech ورتشارد كرتشفيلد R. Crutchfield وأجرتون بلاشي A. Ballachy وسبقت الاشارة اليها[٩]، نجد أنهم يرون أن القرب في المكان لا يؤدي بالضرورة الى قيام الجماعات، وكذلك الحال بالنسبة للتشابه في الاتجاهات، وان كان لكل صفة منها أهميتها. بينما اذا وجد نمط يحكم أدوار الأعضاء وسلوكهم، فانه يوفر صفات النظام والانتظام والتفاعل بين الأعضاء، فهذا النمط هو الذي يكون النظام البنائي للجماعة ويضمن استقراره وتطوره. وبناء على هذا النمط ودرجاته، يمكن أن تتحدد فروق جوهرية بين الجماعات الأولية والجماعات الثانوية أو الرسمية التي تمثلها المؤسسات. ومن هنا يركز هؤلاء الباحثون على صفة واحدة تركيزا يكاد أن يكون مطلقا، وان كانوا لم يغفلوا أهمية بعض الصفات الأخرى، كما أنهم اتفقوا على أن التنوع بين الجماعات هو في حقيقته تنوع في درجات توفر هذه الصفة التي ركزوا عليها.

وفي دراسة أخرى قام بها أكوف F. Acuff وآخرون[١٠]، نجد أنهم يحددون عددا من الصفات التي تمثل أبعادا تقوم عليها الجماعات وتتنوع. ويتفقون هنا أيضا على أن التنوع ما هو الا تنوع في درجات توفر هذه الصفات. وهذه الصفات التي ينبغي توفرها في كل جماعة بدرجة ما، هي كما يلي:

١ - أن تكون لها وحدة تميزها ككل وتميز أعضاءها في مواجهة الجماعات الأخرى.

٢ - أن يكون لها بناء اجتماعي. (وصف البناء هنا بأنه اجتماعي يقصد به حالته وهو في وضع دينامي).

---

(9) Krech, D. and Others. Op. Cit., PP. 402 - 420.

(10) Acuff, F. and Others. From Man To Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden Press 1973. PP. 149 - 150.

٣ - أن تكون أدوار أعضائها محددة تحديدا واضحا.

٤ - أن تقوم بين أعضائها علاقات متبادلة.

٥ - أن يتوفر لها قواعد سلوكية متعارف عليها أو منصوص عليها.

٦ - أن يكون لها مصالح مشتركة وقيم مشتركة.

٧ - أن تعرف طريقها الى أهدافها.

٨ - أن يتوفر لها استقرار نسبي واستمرار نسبي.

وبناء على هذه الصفات الموحدة تختلف الجماعات في أحجامها ومدى استمرارها وبقائها داخل النظام البنائي للمجتمع كله، كما تختلف في درجات تعقيد النظام البنائي. وهذه الصفات ما هي الا أبعاد للنظام البنائي أو نتيجة مؤكدة لوجوده. ولذلك يمكن القول أن هؤلاء الباحثين يتفقون على أن الاختلاف في درجات توفر هذه الأبعاد، هو الذي يحدد تصنيف هذه الجماعات.

ويلاحظ هنا، أن الاتجاه الأول جزء من الاتجاه الثاني، والاتجاه الثاني أكثر شمولا وموضوعية، لأن التركيز على صفة واحدة مع التقليل من أهمية الصفات الأخرى، لا يوفر لمثل هذه المقاييس العلمية موضوعيتها، التي بدونها تفقد صلاحيتها للتطبيق. ولذلك قامت على مضمون هذا الاتجاه الثاني تعاريف للجماعة توفر لها صفة التعميم. ورغم أن للتعميم ايجابياته واستخداماته، الا أن المبالغة فيه يعني بروز سلبيات تؤثر على قيمة النتائج التي تصل اليها الدراسات العلمية النظرية.

وعلى سبيل المثال، نجد باحثا يدعى التون ريفز E. Reaves يضع تعريفا عاما للجماعة ككل، يرى فيه أن الجماعة تتكون من فردين أو أكثر، ولها أهداف مشتركة. وهذه الأهداف المشتركة قد تكون دينية أو

فلسفية أو اقتصادية أو ترفيهية أو علمية، وقد تشمل كل هذه المجالات معا[11]. وواضح هنا التبسيط المفرط الى الحد الذي يقلل من قيمة الاعتماد على تعريف كهذا. ومن ثم، فان الصفات المحددة التي وضعها الباحثون المشار اليهم هي أبعاد لمقياس موضوعي يحدد قيام الجماعة من عدمه ويحدد تصنيفها الى هذا النوع من الجماعات أو ذاك، ولكن المبالغة في تعميمها تسيء اليها بأكثر مما تفيد.

غير أنه ليس من المبالغة في شيء أن يقوم على هذا الاتجاه ومضمونه تصنيف للجماعات يتفق مع درجات توفر الصفات الأساسية للنظام البنائي، فاذا كانت هذه الصفات تتوفر بسهولة ويسر في جماعة ما، فهذه الجماعة توصف بأنها جماعة بسيطة؛ واذا كانت تتوفر بصعوبة ما في جماعة أخرى، فهذه الجماعة نصفها بأنها جماعة مركبة. واذا كانت تتوفر بصعوبة أكبر نظرا لاتساع حجم الجماعة، فانها تصبح جماعة معقدة، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع كله حيث نصفه بأنه جماعة أكثر تعقيدا. وهذا هو التقسيم أو التصنيف الذي أخذنا به هنا.

وواضح هنا أن الجماعات البسيطة تمثل الوحدات الأولية للنظام البنائي باتساع المجتمع كله، وعليها يقوم هذا النظام البنائي كله، فالجماعات المركبة تتكون كل منها من عدد من الجماعات البسيطة، والجماعات المعقدة تتكون كل منها من عدد من الجماعات المركبة، والجماعة الأكثر تعقيدا والتي تشمل المجتمع كله تتكون من عدد من الجماعات المعقدة.

ومن الجدير بالذكر أن يكون واضحا في الأذهان أن التماثل قائم بدرجات بين أبسط الجماعات وأكثرها تعقيدا، وأن التفاوت بين

(11) Reaves, E. The Dynamics of Group Behavior. New York: The American Management Association, 1970 P. 11

الجماعات تفاوت في درجات التماثل وهذا يعني أنه كلما اتجهنا الى الجماعات البسيطة كانت صفات التماثل أكثر وضوحا، وكلما اتجهنا الى الجماعات المعقدة كانت هذه الصفات أقل وضوحا، لكن وجودها في جميع الحالات أمر مسلم به تماما.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن يكون قولنا بوجود درجات من التماثل بين أنواع الجماعات التي ينقسم اليها النظام البنائي للمجتمع كله، ممتدا ليشمل اثبات وجود درجات من التماثل. بين الجماعات المكونة لكل نوع منها، وان كانت أقل تفاوتا، بما يسمح بتصنيفها جميعها داخل نوع واحد. وهذا يعني أن الجماعات الداخلة في نوع واحد لا تتشابه الى درجة التطابق التام، وانما هناك تباينا بدرجة ما بين كل جماعة والجماعات الأخرى داخل النوع الذي تنتمي اليه بشكل يميزها عن غيرها.

ولنضرب مثلا على ذلك، بدراسة قام بها صمويل ديب S. Deep على الجماعات الصغيرة في بيئة العمل بالمؤسسات المعاصرة(١٢). وتبين منها أن هناك فروقا بدرجة ما بين مدى قوة الصفات الأساسية التي يقوم عليها النظام البنائي للجماعات الرسمية البسيطة والتي تتشكل تحت ضغط ومتطلبات ظروف العمل وتلك التي يقوم عليها النظام البنائي للجماعات البسيطة غير الرسمية والتي تشكل بتأثير السلبيات التي تفرزها ظروف العمل ومتطلباتها، رغم أن هذه الجماعات البسيطة الرسمية وغير الرسمية تنتمي الى نوع واحد. ومع ذلك فإن هذه الفروق ليست بالدرجة الواسعة التي تكون عليها بين الجماعات التي تنتمي الى نوع معين، وتلك التي تنتمي الى نوع آخر. وهذه الحقيقة لا تتنافى أو

---

(12) Deep, S. Human Relations In Management London: Collier Macmillan Pub., 1978. PP. 178 - 184.

تتعارض مع قولنا بأنه كلما اتجهنا الى الجماعات البسيطة، كلما كان التماثل أقوى، أي كلما كان توفر الصفات الأساسية للنظام البنائي أقوى.

الجماعات البسيطة كوحدات أولية في النظام البنائي للمجتمع:

تمثل الجماعات البسيطة الخلايا الأولى في كل مجتمع. وكل منها يمثل حياة اجتماعية مشتركة مصغرة تقوم عليها الحياة الاجتماعية المشتركة الأكبر على مستوى المجتمع كله، وان كانت تختلف عنها في بساطة صفاتها وتركيباتها. تماما كما تحمل الخلية الحية كل صفات الكائن الحي، وفي نفس الوقت يقوم بنيان الكائن الحي عليها. ومن هنا تكمن أهميتها وخطورتها داخل النظام البنائي للمجتمع كله.

والجماعة الصغيرة جماعة أولية لها صفات أساسية. فهي صغيرة قد تبدأ بفردين اثنين وقد تمتد لتصل الى عشرين فردا. ويمثل الحد الأقصى أكبر حجم يسمح بتوفر هذه الصفات الأساسية، كما تشير الى ذلك الدراسات الاجتماعية التجريبية[13]. ويقوم بين أعضائها اهتمامات مشتركة بمصالح مشتركة تتوزع على شتى الاحتياجات الانسانية الفسيولوجية والنفسية أو الاجتماعية، والتي تعتبر الدوافع الأساسية للحياة الاجتماعية المشتركة بين الأفراد داخل كل مجتمع. وهي ذاتها تكون الأهداف الأساسية للأفراد داخل كل الجماعات البسيطة التي ينتمون اليها، كما أنها توفر للجماعات البسيطة صفة التداخل بينها، فكل فرد يشبع قدرا من احتياجاته داخل كل جماعة بسيطة ويشترك في أكثر من جماعة بسيطة أخرى ليشبع احتياجاته الأخرى، وهكذا.

---

(13) Acuff, F. and Others. Op. Cit. P. 149.

ولكل جماعة بسيطة اطار ثقافي يحكم سلوك أعضائها ويوحد اتجاهاتهم نحو أهداف الجماعة التي ينتمون اليها. فهناك عادات وتقاليد وقيم مشتركة يفهمها كل عضو ويتمسك بها. وهناك أدوار متفاوتة ومعروفة لكل عضو، وهناك علاقات بين الأعضاء والأدوار، ولها أبعادها وحدودها. وهناك أيضا ضوابط للصراع بين الأعضاء بحيث لا يتجاوز حدودا معينة، وهذه الحدود المعينة تحفظ للأعضاء ولاءهم تجاه بعضهم وتجاه جماعتهم، وتحفظ أيضا للجماعة تماسكها وتآلفها. وهذه العناصر الثقافية المشكلة لاطار ثقافي موحد ومشترك، قد تكون عناصر منصوص عليها، أي عناصر مكتوبة ومفروضة كما هو الحال في الجماعات البسيطة الرسمية في المؤسسات المعاصرة، أو قد تكون عناصر متعارف عليها، أي عناصر مفهومة ومعترف بها ضمنيا بين أعضاء الجماعة كما هو الحال في الجماعات البسيطة غير الرسمية داخل بيئة العمل.

ومن هنا يمكن أن نتصور الولاء بين الأعضاء أو الولاء للجماعة ككل، صفة أساسية من الصفات المميزة للجماعات البسيطة. وهذه الصفة تشير الى قوة الروابط التي تربط الأعضاء بجماعتهم، وهي تعكس قوة الرغبة عندكل عضو في أن ينتمي الى جماعة معينة أو جماعات معينة، يجد فيها اشباعا لاهتمام معين أو لحاجة معينة. ثم ان هذه الصفة تعكس مدى القوة التي يمكن أن تمارس بها الجماعة ككل ضغطها على كل عضو، ومدى خضوع كل عضو لهذا الضغط. وهذا يعني أنه كلما كان ولاء العضو لجماعته قويا، كلما كان تمسكه بها وحرصه عليها وانصياعه لقراراتها قويا، والعكس صحيح.

والولاء للجماعة ككل من قبل كل عضو فيها ينبغي أن ينعكس على ولائه للأعضاء الآخرين الذين يشاركونه الانتماء الى هذه الجماعة. ويخلق هذا الولاء بين الأعضاء داخل الجماعة مناخا نفسيا عاطفيا، اذا كان هناك

قبول مشترك بين الأعضاء، بمعنى أن يقبل كل منهم الآخر ويحترم احتياجاته وآرائه ودوره داخل الجماعة. وهذا المناخ النفسي الصحي له أهميته في تحقيق القوة لرابطة الولاء للجماعة ككل ويدعم تماسكها وتآلفها، كما أن له أهميته في المحافظة على التوازن بين الأعضاء وتخطي الآثار السلبية للصراع بينهم. ويضاف الى ذلك، أن صفة الولاء بشقيها لها انعكاسات ايجابية على ما تحققه من استقرار نسبي.

وتبقى صفة أساسية تعطي لهذا النظام البنائي حيويته وقوته وايجابيته، وتعطي للجماعة قوتها ككائن اجتماعي متحرك نحو أهدافه، ومتفاعل مع الجماعات الأخرى داخل النظام البنائي للمجتمع كله. وهذه الصفة الأساسية مقصود بها ما ينبغي أن يتوفر للجماعة من دينامية. ودينامية الجماعة لا تنعكس عليها كل الصفات الأساسية للنظام البنائي فقط، ولكن هذه الصفات الأساسية تشكل أيضا عناصر رئيسية في تكوينها والوصول بها الى غاياتها لصالح الجماعة وكل أعضائها.

وجوهر هذه الدينامية يتمثل فيما تقوم عليه الجماعة البسيطة من اتصال مباشر وصريح. فكل عضو في هذه الجماعة البسيطة يعترف بالآخرين وتجري بينهم جميعا عمليات اتصال شخصي وجها لوجه. ولذلك انتهى الباحثون الى أن حجم الجماعة الصغيرة لا يجوز أن يزيد على عشرين عضوا بحسب النتائج التجريبية التي توصلوا اليها، لأنه تبين لهم أن حجمها اذا زاد عن هذا العدد يمكن أن يؤثر على قوة الاتصال الشخصي المباشر بين أعضائها. وهذا يعني من زاوية أخرى، أنه كلما نقص حجم الجماعة البسيطة، كلما كانت ديناميتها أقوى، لأن جوهرها المتمثل في الاتصال الشخصي سوف يكون أقوى، والعكس صحيح، لأن الحجم الكبير لا يسمح لكل الأعضاء بالاشتراك كأطراف ايجابية في عمليات الاتصال داخل الجماعة. ومن ثم يكون الاتصال هنا

هو الذي يتحكم في حجم الجماعة البسيطة[١٤].

والجماعة البسيطة بهذه الدينامية تعتبر وحدة وظيفية داخل النظام الاجتماعي لكل مجتمع. وهي ليست وحدة وظيفية حبيسة داخل نفسها، ولكنها تتفاعل مع الجماعات الأخرى بشتى ألوان التفاعل وأشكاله. ولذلك، فان كثيرا مما تنتهي اليه ديناميتها يمتد تأثيره الى الجماعات الأخرى وقد يتبلور الى دوائر تأثيرية تتسع بالتدريج لتشمل المجتمع كله في حالات معينة[١٥].

وظاهرة الجماهير النوعية داخل الجماعة البسيطة هي القوة المحركة لهذه الدينامية والدافعة لها الى غاياتها. وبحسب تعريفنا للجماهير النوعية[١٦]، يتبين أن الجماهير النوعية، تتكون من الأفراد الأكثر اهتماما بالقضايا المتصلة بالمصالح المشتركة لأعضاء الجماعة كلها، وبالتالي فان دينامية الجماعة تبدأ بهم، وتنتشر عن طريقهم الى أعضاء الجماعة كلها، لكي يصلوا بها في نهاية المطاف الى غاية من الغايات المشتركة للجماعة. غير أن تعريف الجماهير النوعية بهذه الكيفية، لا يعني أن المقصود بها زعماء الرأي أو قادة الرأي داخل كل جماعة، إنها لا تعنيهم ولكنها تشتمل عليهم. فهم لطبيعتهم الخاصة ومراكزهم يشكلون جزءا له أهميته في ظاهرة الجماهير النوعية داخل كل جماعة بسيطة.

ومن نافلة القول، أن نشير هنا الى أن كل جماعة بسيطة يتكون داخلها أكثر من جمهور نوعي. والتعدد هنا في الجماهير النوعية داخل الجماعة البسيطة الواحدة يرتبط بتعدد القضايا التي تسمى بالمصالح المشتركة لأعضاء هذه الجماعة من ناحية، وبتعدد اهتمامات الأفراد وقوة

---

(14) Acuff, F. Ibid, P. 154.

(15) Acuff, F. Ibid, P. 159.

(١٦) أنظر ما انتهينا اليه بشأن هذا التعريف في الفصل الأول.

حاسم لكل قضية من هذه القضايا من ناحية ثانية. ولا يستثنى من ذلك زعماء الرأي أو قادة الرأي داخل كل جماعة. ان كل واحد منهم له اهتماماته، فقد يكون أكثر اهتماما بقضايا ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو نفسي، وما شابه ذلك. وهذا الاعتبار يسمح بتعدد هؤلاء الزعماء والقادة وتعدد أدوارهم داخل ظاهرة الجماهير النوعية بصفة خاصة، وداخل الجماعة كلها بصفة عامة.

والجماهير النوعية جزء من الجماعة التي تنتمي اليها، وهي تشترك مع جماعتها في كل الصفات الأساسية المكونة لنظامها البنائي، وان كان أفرادها كقوة محركة لدينامية جماعتهم يكونون أكثر أعضاء هذه الجماعة التصاقا بهذه الصفات الأساسية. ويكونون أيضا أكثر أعضائها انتماء واخلاصاً وولاء لها وللعناصر التي يقوم عليها بناؤها، كما يكونون أكبر اهتماما بأعضائها وأقوى ارتباطا بهم. ومن ثم، جاء تشبيهها بالنواة داخل الخلية، ففي داخلها تكمن حياة الجماعة البسيطة وفعاليتها، بل انه في داخلها توجد العناصر الأولى لحياة المجتمع كله ونموه نموا طبيعيا وقويا.

ونظرا لأن الجماهير النوعية هي صانعة دينامية الجماعة، وهي قوتها المحركة التي تدفع بها الى الاتساع والانتشار لتشمل أعضاء الجماعة كلهم، بما يتوفر لأفرادها من تفاعل ايجابي أقوى، وتكامل في الأدوار البارزة، وعلاقات وطيدة بأعضاء الجماعة كلهم، فانه ليس غريبا أن تلصق بها دينامية الجماعة كلها، بحيث يمكن القول أن دينامية الجماعة تعني دينامية الجماهير النوعية في مواجهة القضايا المتصلة بالمصالح المشتركة للجماعة كلها. بل إنه يصبح من الطبيعي الا نستخدم اصطلاح Group Dynamic بل نستخدم بدلا منه اصطلاح Public Dynamic ليستقيم الاصطلاح مع مضمونه الحقيقي في مواجهة كل جماعة من الجماعات البسيطة.

وبذلك تصبح الجماعات البسيطة الوحدات الأولية للنظام البنائي للمجتمع كله. وهي ليست وحدات مبعثرة، ولكنها وحدات منتظمة ويقوم عليها النظام البنائي للمجتمع كله، بحيث يصبح لتواليها وتداخلها مغزى خاصا، فهي بهذه الصفات تنتظم لتقوم عليها الجماعات المركبة ثم الجماعات المعقدة، ثم المجتمع كله كجماعة أكثر تعقيدا.

وهذه الجماعات البسيطة ليست وحدات جامدة، ولكنها وحدات وظيفية متحركة تتفاعل ذاتيا لتثبت وجودها وتدعم استقرارها وبقاءها، وتتفاعل مع غيرها داخل اطار كل جماعة مركبة، والتي بدورها تتفاعل مع الجماعات المركبة الأخرى داخل اطار الجماعة المعقدة التي تضم عددا منها، وبالتالي تتفاعل الجماعات المعقدة داخل اطار المجتمع كله كجماعة واحدة تضمها جميعها. وبذلك تخلق نظاما بنائيا متفاعلا بالكيفية التي تحقق تثبيت دعائم المجتمع وتوفير قوة دافعة تطوره وترتقي به.

وهذه الجماعات البسيطة ليست وحدات بلا كيان محدد. ولكنها كيانات متميزة باطاراتها الثقافية التي توفر لها نظاما سلوكيا متكاملا وهادفا، وهي في حركتها وتفاعلها تأخذ من الاطار الثقافي العام للمجتمع كله وتضيف اليه. انها تجد المنابع الأولى لاطارها الثقافي في ثقافة المجتمع كله، ولكنها كخلية وظيفية حية لا تكتفي بأن تتأثر بالأنتماء ولكنها تؤثر أيضا بالعطاء. وهي بهذا التأثر والتأثير المتبادل بينها وبين المجتمع ككل، تسهم في تطوير السمات المميزة للجماعات الأكبر منها والقائمة عليها من ناحية، كما تسهم في تطوير السمات المميزة للمجتمع كله في مواجهة المجتمعات الأخرى، من ناحية ثانية.

وبهذه المعاني كلها، تأخذ الجماعات البسيطة مكانتها كوحدات أولية لها أهميتها القصوى داخل النظام البنائي للمجتمع كله، منها يستمد

عناصره الأولى، وعليها تقوم حيويته وقوته وفعاليته، وبها يكتسب المجتمع كثيرا من سماته الثقافية الأساسية والبارزة والمميزة.

ولا شك أن هذا التصور لمكانة الجماعات البسيطة وأهميتها الحيوية داخل النظام البنائي للمجتمع كله، يوضح الأبعاد الحقيقية لأهمية الجماهير النوعية داخل اطارها الاجتماعي والثقافي. فالجماهير النوعية ظاهرة اجتماعية ترتبط بالجماعات البسيطة ارتباطا عضويا. وارتباطها هذا بوحدات أولية تحمل كل هذه المعاني في مواجهة النظام البنائي للمجتمع، يجعل لقوتها داخل كل وحدة أولية منها أبعادا ممتدة الى أعماق المجتمع كله. فالجماهير النوعية تنتمي انتماء طبيعيا الى مجتمعها، تتأثر وتؤثر، وتأخذ وتعطي داخل دوائر تتسع تدريجيا لتشمل النظام البنائي للمجتمع. ولولا هذه المكانة التي تحتلها الجماعات البسيطة داخل النظام البنائي للمجتمع بكل معانيها، ما كان في الامكان تصور العلاقة العضوية الوثيقة بين الجماهير النوعية واطارها الاجتماعي والثقافي بكل أبعادها وتأثيراتها.

الصلة بين أهداف الجماعات ونظامها البنائي:

ترتبط أهداف الجماعات في كل مجتمع بالحاجات الأساسية لأعضائها[١٧] والجماعة تظهر الى الوجود لتحقيق حاجة أو أكثر من حاجات الأعضاء. ولذلك تتعدد الجماعات بتعدد الحاجات. ويمكن القول بصفة عامة أن عضوية الجماعات ذات صفة وظيفية لكل عضو. وكل عضو يشبع حاجاته الأساسية بالانتماء الى أكثر من جماعة. فالجماعة البسيطة قد

---

١٧) نفضل استخدام لفظ العضوية هنا بدلا من لفظ الفرد. لأنه اذا كانت الجماعة البسيطة وحدتها الفرد، فان الجماعة المركبة أو المعقدة وحدتها الجماعة البسيطة. وهنا يكون لفظ العضوية أكثر ملاءمة.

تقدم للفرد الغذاء والمأوى وقد تقدم اليه الأمان في مواجهة التهديدات الخارجية، وقد تقدم اليه تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية، وما شابه ذلك.

ولكي نفهم جماعة ما ونتنبأ بسلوكها في الظروف المختلفة، يكون من الضروري أن نتعرف تماما على الحاجات الأساسية لأعضائها والأهداف التي تحققها العضوية داخل الجماعة لأعضائها المختلفين، على أن نضع في الحسبان عددا من الأعتبارات الهامة: فالحاجات التي تشبعها الجماعة لبعض الأعضاء قد تختلف عن الحاجات التي تشبعها لأعضاء آخرين، والحاجات المعلنة للأعضاء في جماعة ما لا تكون دائما هي الحاجات الحقيقية التي يستهدفونها، وبالتالي لا تكون الوظائف أو الأهداف المعلنة للجماعة ككل هي الوظائف أو الأهداف الحقيقية لها. ويضاف الى ذلك ما قد يحدث من تغير في أهداف الجماعة ككل، فالأهداف الحالية لجماعة ما لا تكون هي نفس الأهداف التي كانت تستهدفها نفس الجماعة في زمن مضى.

غير أن قدرة الجماعات على اشباع الحاجات الأساسية لأعضائها تتفاوت من جماعة الى أخرى، كما أنها تتفاوت في قدرتها على تحقيق العدالة في اشباع هذه الحاجات. فهناك أعضاء في كل جماعة يملكون تأثيرا أكبر على قرارات الجماعة في مواجهة هدف معين أو إشباع حاجة معينة. ويمكن أن نتوقع تبعا لذلك، أن هؤلاء الأعضاء الأكبر تأثيرا يحققون اشباعا أكبر، بل ان بعض الجماعات قد تركز على اشباع الحاجات الأساسية للأعضاء المسيطرين بأكبر مما تركز على اشباع نفس الحاجات للأعضاء غير المسيطرين. ورغم أن درجات السيطرة قد تختلف من جماعة الى أخرى، الا أنه بصفة عامة يمكن أن نلمس في كل جماعة خدمة أكبر لمصالح الأعضاء المسيطرين.

وهنا يصف دافيد كريش D. Krech وزملاؤه في دراسة لهم[18]، هذا الوضع بقولهم، إن أهداف الجماعات يمكن أن نتصورها بصفة عامة على انها اشباع للحاجة الى السيطرة Power عند بعض الاعضاء، واشباع للحاجة الى الانتماء Belongingness عند معظم الاعضاء. وحتى في الجماعات التي لا يوجد فيها اعتراف صريح بالزعامة او القيادة، نجد أن الأدوار تتوزع على الأعضاء بكيفية تحقق التفاوت في القوة والتأثير، مما يضع تبريرا مقبولا لهذا التصور في مواجهة كل الجماعات بكافة أنواعها.

واذا كانت الحاجة الى السيطرة صفة يختص بها بعض الناس، فان الحاجة الى الانتماء الى جماعة ما، تمثل في نظر الكثيرين الحاجة الى أن يكونوا جزءا من شيء هام له معنى. وهذه الحاجة الى الانتماء تعتبر بهذا المغزى دافعا قويا نحو الأنشطة المشتركة في المجتمع. ان الشعور بالانتماء يتحكم في احساس العضو بقيمته الذاتية، ولذلك ينعكس الاحساس بالقيمة الذاتية على الشعور بالانتماء، ويكون الشعور بالانتماء امتدادا جزئيا هاما للاحساس بالذات. ومن هنا يأتي شعور الفرد بأن هذه الجماعة أو تلك هي جماعته، والهجوم عليها يعتبر هجوما عليه نفسه.

والحاجات الأساسية للأعضاء في جماعة ما، ليست ثابتة أو جامدة، وانما تتغير وتتطور تبعا للتغيرات التي تحدث لكل عضو. فالعضو قد يكتسب خبرة جديدة نتيجة لانتمائه لجماعة ما. وهذه الخبرة الجديدة قد تكون دافعاً لحاجات جديدة، والحاجات الجديدة التي خلقتها الخبرات المتجددة للأعضاء، حاجات كثيرة ومتعددة، وهي تؤدي غالبا الى أن

---

(18) Krech, D. and Others. Individual In Society. New York: Mc Graw – Hill, 1962. P. 394.

يزداد الأعضاء تمسكا بجماعتهم وحرصا على استمرارها وبقائها، لأن لها انعكاسات ايجابية على تزايد الوفاق بين الأعضاء، كنوع من الدفاع عن بقاء الجماعة واستمرارها.

وعلى الرغم من أن الجماعة الواحدة يمكنها أن تشبع حاجات متعددة لأعضائها، الا أنه لا توجد جماعة واحدة تستطيع أن تشبع كل الحاجات الأساسية لكل عضو، وبالتالي لا تستطيع أن تحقق له كل أهدافه. وهذا يعني، أن العضو ينتمي الى أكثر من جماعة وقد يؤدي هذا الانتماء المتعدد لجماعات مختلفة، الى أن يدخل الفرد في صراع مع الضرورات التي يفرضها تعدد الانتماءات، خاصة اذا كانت هذه الضرورات متعارضة، أو كانت قدراته لا تمكنه من تحمل جميع هذه الضرورات المتباينة.

والعضو قد يجد نفسه مضطرا الى ممارسة هذه الانتماءات المتعددة، تحت ضغط ظروف معينة لا يستطيع مقاومتها. فالتزايد في تعدد حاجاته الأساسية بسبب التغيرات المستمرة في حاجاته وأهدافه، واتجاه بعض الجماعات الى التخصص الشديد في اشباع حاجة أو حاجات معينة ومحددة مما يقيد قدرتها على الاشباع المتعدد الأغراض، الى جانب عدم قدرة بعض الجماعات على التغير والتطور السريع لتستمر في تحقيق الاشباع للحاجات المتغيرة عند الأعضاء داخل اطار عالم متغير بسرعة كبيرة، كلها عوامل تشكل الظروف الضاغطة والدافعة لكل عضو في جماعة ما الى أن يمد انتماءه الى أكثر من جماعة أخرى.

وهناك ظروف أخرى مضادة تعمل على التخفيف من حدة الانتماءات المتعددة وآثارها السلبية في مواجهة العضو وجماعته معا. فهناك زعماء الرأي داخل كل جماعة، ممن يحاولون جاهدين أن يوسعوا من أهدافها بالكيفية التي تحقق أكبر قدر من الاشباع لأكثر من حاجة

من الحاجات الأساسية لأعضائها، حتى لا تكون هناك حاجة تدفع بالفرد الى تعدد الانتماءات، أو على الأقل حتى تقلل من ضغط هذه الحاجة، وبالتالي يقل تعدد الانتماءات الى درجة مقبولة ومحتملة. وهناك محاولات العضو ذاته، والتي يسعى بها الى الهروب من الصراع النفسي الذي يسببه تعدد الانتماءات المتعارضة. وهناك أيضا حالات يجد العضو نفسه فيها غير مضطر الى تعدد الانتماءات، مثل الحالات التي يكون فيها العضو زعيما دينيا أو وزيرا، حيث يتحقق للعضو داخل جماعته كل احتياجاته الأساسية، بل وكل ما يحلم به من احتياجات متجددة. ولا شك، أن كل هذه الظروف لا تقضي على ظاهرة تعدد الانتماءات في المجتمع المعاصر، وان كانت تمثل عوامل مخففة بدرجة ما.

ومهما كان تنوع الحاجات التي تدفع العضو الى الانتماء الى جماعة ما، فان فعالية كل جماعة وحيويتها تتطلب اتفاق أعضائها على الأهداف التي سوف يعملون على تحقيقها معا. وهذا يعني أنه اذا كان لكل عضو أهدافه الخاصة عندما ينتمي الى جماعة معينة، فان هذه الجماعة التي ينتمي اليها ينبغي أن تكون لها أهداف مشتركة متفق عليها بين كل أعضائها أو معظمهم على الأقل. وهذه الأهداف المشتركة هي التي تسمى بأهداف الجماعة في مواجهة ما نسميه بأهداف العضو المنتمي اليها. وتعكس أهداف الجماعة السمات الأساسية للأهداف الفردية. وليس معنى ذلك، أنها تعني حاصل جمع الأهداف الفردية، وانما يقصد بها أن أعضاء الجماعة هم الذين توصلوا اليها واشتركوا فيها، وأنها هي التي تجمعهم معا داخل اطار جماعتهم. وبمعنى آخر، أن انتسابها الى الجماعة ككل يعني حدود المصالح المشتركة التي اتفق اعضاء الجماعة عليها، ولكن هذه الحدود لا تساوي مجموع الأهداف لكل الأعضاء.

ونظرا لأن كل جماعة تظهر الى الوجود لتحقيق الأهداف الخاصة بأعضائها، فان أهداف الجماعة هنا كأهداف مشتركة لكل أعضاء الجماعة

تصبح سمة مميزة لها تميزها عن بقية الجماعات الأخرى. ويمكن أن نصف الجماعات بحسب هذه السمة المميزة، فنقول هذه جماعات دينية، أي لها أهداف دينية، وهذه جماعات سياسية، أي لها أهداف سياسية، وهكذا. ومع ذلك، فان هذا التصنيف قد يكون مضللاً، بسبب ما انتهت اليه الأبحاث والدراسات الاجتماعية من اثبات وجود أهداف اضافية تنتهي اليها جماعات معينة مع امتداد عمرها الزمني. وقد لا تكون لهذه الأهداف الاضافية صلة بالأهداف الأساسية، وقد تتغلب على الأهداف الأساسية التي تختفي لتحل محلها تلك الأهداف الاضافية.

ولنضرب مثلا على ذلك[١٩]، فالكنيسة البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من وجهة نظر التحليل الاجتماعي تعتبر جماعة من الجماعات المعقدة في المجتمع الأمريكي، أجريت عليها دراسة سنة ١٩٢٦م، تبين منها أنها تمارس ثلاثة وثلاثين نوعا متباينا من الأنشطة الكنسية غير الدينية كاقامة المناسبات الاجتماعية العامة والجمعيات الكشفية والموسيقية والرياضية والعلمية، الى جانب أنشطة التمريض والعلاج، وما شابه ذلك. وهذه الأنشطة تمثل تغيرا في طبيعة الوظائف التي تقوم بها أمثال هذه المؤسسات الدينية. وهذا التغير ليس قاصرا على الكنيسة البروتستانتية فحسب، ولكنه تغير شمل كل المؤسسات الدينية المسيحية.

ويرجع السبب الرئيسي لازدياد الأهداف الجماعية الاضافية الى حقيقة مؤداها، أنه كلما حدث تغير في أهداف الأعضاء، فان على الجماعة التي ينتمون اليها أن تغير من أهدافها المشتركة لتستطيع استيعاب ما حدث من تغير في أهداف أعضائها، اذا أرادت أن تحتفظ لنفسها بالبقاء والاستمرار. ومن ثم، فان التحليل العلمي للجماعات

---

(19) Krech, D. and Others. Ibid, P. 398.

ينبغي أن يشمل كل أهدافها المشتركة الأساسية والاضافية معا.

ورغم أن الأهداف المشتركة للجماعة ككل تحمل السمات الأساسية للأهداف الفردية لأعضائها، الا أن الصراع بين الأهداف الفردية والجماعية دائم ومستمر. ولا شك أن هناك جماعات يتحقق لها التوافق بين المصالح الفردية والمصالح المشتركة. غير أن هناك جماعات أخرى تمثل الغالبية في المجتمع المعاصر، ينتفي فيها هذا التوافق ليحل محله الصراع بين الأهداف الفردية والأهداف الجماعية. فالكثير من المؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصناعية منها، تجد أن هناك تعارضا بين المصالح الفردية للعاملين فيها وبين المصالح التي تسعى كل منها الى تحقيقها كمؤسسة متكاملة لها دورها في المجتمع. ولذلك تتجاهل قدرا كبيرا من المصالح الفردية لحساب مصالحها الخاصة، رغم أن هذا التجاهل بكل ما يعنيه من صراع بين العاملين والمؤسسة ككل، له آثاره السيئة على كل عضو عامل، بل وعلى المؤسسة ذاتها، بالاضافة الى المجتمع كله[٢٠]. ومعروف هنا أن المؤسسات الاقتصادية تعتبر جماعات معقدة، وأن العاملين يعتبرون من الجماعات المركبة التي تقوم عليها كل جماعة معقدة. فالصراع هنا صراع بين الأعضاء والجماعة التي ينتمون اليها.

وهناك دراسات اجتماعية تجريبية استهدفت الوصول الى العوامل التي تحدد قبول العضو لأهداف جماعته وتمسكه بها[٢١]. ولقد أجمعت نتائج هذه الدراسات الاجتماعية التجريبية على قاعدة عامة مؤداها، أن العضو سوف يستمر على ولائه للأهداف المشتركة لجماعته، طالما ظل مقتنعا بأن تحقيقها سوف يؤدي الى اشباع حاجاته الخاصة. وهذه القاعدة العامة تشكل مضمون النتائج جميعها بصفة عامة.

---

(20) Basil, D. and C. Cook. The Management of Change. New York and London: McGraw - Hill, 1974. PP. 99 - 104.

(21) Krech, D. and Others. Op. Cit. PP. 400 - 402.

- فقد تبين من نتائج الدراسات التجريبية التي حاولت اثبات العلاقة بين الروح المعنوية للعاملين والانتاج، أن هناك أهمية بالغة لوجود تطابق ملموس ومحسوس بين أهداف الجماعة وحاجات العضو، بمعنى أن الأعضاء في جماعة ما ينبغي أن يروا في أهداف الجماعة اشباعا لحاجاتهم الأساسية. وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن ارتفاع الروح المعنوية يعني زيادة الإنتاج، وأن انخفاض الروح المعنوية يعني هبوط الإنتاج، إلا أن النتائج تشير أن هذه العلاقة محدودة للغاية، وقد تنعدم في أغلب الأحوال، لأن أهداف زيادة الانتاج تضعها الادارة العليا في الشركة الصناعية دون أن تكون لها صلة بحاجات العاملين. ولذلك، ينبغي على الادارة العليا في كل المؤسسات المعاصرة أن تتقيد بقاعدة أساسية تستهدف تغيير أهدافها الخاصة، لتصبح أهدافا جماعية لكل العاملين، اذا أرادت أن تستفيد من هذه النتائج وتطبقها، على أن يكون ذلك نابعا من اقتناع العاملين أنفسهم بأن هذه الأهداف الجماعية للمؤسسة ككل ليست مفروضة عليهم، وانما هي من صنعهم أنفسهم.
- وتبين من هذه الدراسات التجريبية أن وضوح أهداف الجماعة وضوحا كاملا لا لبس فيه ولا غموض يؤثر على قبول أعضائها لهذه الأهداف، على أن يكون واضحا كذلك دور كل منهم في تحقيقها. ففي احدى هذه الدراسات التي أجريت سنة ١٩٥٧م، على جماعتين: أعطيت احداهما معلومات كاملة حول الهدف من لعبة جماعية ودور كل عضو فيها وكيفية تكامل هذه الأدوار لكي يتحقق الهدف كاملا. بينما حرمت الأخرى من هذه المعلومات تماما، فتبين أن العضو في الجماعة الأولى كان أقوى شعورا بالانتماء نحو جماعته، وأكبر مساهمة في تحقيق هدفها

المشترك، وأكثر تعاطفا مع زملائه، وأكثر قبولا لما تمارسه الجماعة من ضغط عليه، على عكس العضو في الجماعة الثانية. وهذا تأكيد على أهمية وضوح الهدف الجماعي ووضوح الكيفية التي يساهم كل عضو في تحقيقه.

- كما تبين من هذه الدراسات التجريبية أيضا، أنه كلما كانت الجماعة أكثر تآلفا وتضامنا، كلما كان أعضاؤها أكثر انجذابا الى أهدافها، وأكثر استعدادا لقبولها. بل وتبين أكثر من ذلك، ففي حالة هذه الجماعات المتآلفة والمتضامنة، يكون لعقاب العضو المخالف تأثير أكبر.

- وتبين من هذه الدراسات التجريبية كذلك، أن اشتراك الأعضاء في وضع أهداف الجماعة وتحديدها يزيد من قبولهم لها. فهذا الاشتراك يسمح لكل عضو أن يرى بنفسه كيف تتطابق أهداف الجماعة مع أهدافه الخاصة أو مع حاجاته الأساسية. وهذا الاشتراك يساعد على وضوح الأهداف الجماعية أمام كل عضو. كما أن هذا الاشتراك يفرض التزام العضو بما تنتهي اليه الجماعة كلها بصورة علنية وأمام الجميع. وهذا الالتزام العلني يزيد من قبول العضو لأهداف جماعته. ثم إن احساس العضو بموافقة الغالبية على الأهداف الجماعية يعتبر عاملا حاسما من العوامل التي تسهم في قبوله لهذه الأهداف. وهذا يعني أن هذه النتيجة تعكس أهمية النتائج الأخرى وتؤكدها.

- وأخيرا، تبين من هذه الدراسات التجريبية أن قبول العضو لأعضاء جماعته يتغير سلبا أو ايجابا كلما سارت الجماعة أشواطا نحو بلوغ غايتها. ذلك لأن هذا السير نحو بلوغ الأهداف قد يزيد من وضوح الرؤية أمام كل الأعضاء لاحتمالات النجاح،

وبالتالي يزيد قبول العضو لأهداف جماعته ويقوى. بينما اذا أحس العضو بأن جماعته غير قادرة على تحقيق أهدافها المشتركة، فانه يميل إلى التخلي عن هذه الأهداف، والاتجاه نحو اشباع حاجاته الأساسية بأساليب أخرى. وهذا يعني أن عجز الجماعة أو فشلها في مواجهة أهدافها المشتركة، يخلق وضعا يدفع الأعضاء نحو أهدافهم الخاصة، ويتخلون فيه عن أهداف جماعتهم.

وهذه العوامل جميعها لا شك في أهميتها، فهي تستطيع، اذا توفرت جميعها، أن تحدث تأثيرا ايجابيا على مدى قبول الأعضاء لأهداف جماعتهم. ولئن كانت الدراسات التي أثبتت أهمية هذه العوامل تقوم على التجريب داخل المعامل، فان هذا الاعتبار لا يقلل من أهمية النتائج التي وصلت اليها، خاصة وأن الشواهد الواقعية تؤيدها وتؤكدها. وكل ما في الأمر أن واقع الظروف في البيئات الحقيقية التي تعيشها الجماعات، داخل المجتمع، قد تقلل من تأثير أحد هذه العوامل أو تزيد من تأثير عامل آخر، ولكن هذا الاحتمال لا ينفي وجودها وتأثيرها.

وتبقى ملاحظة أخيرة، وهي أن عمليات التفاعل الاجتماعي أو الدينامية الاجتماعية بكافة أشكالها ومجالات تطبيقها داخل اطار الثقافة المشتركة للجماعات المتفرعة عن المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا، تمثل البوتقة التي تنصهر داخلها أهداف الأعضاء بكل العوامل المؤثرة فيها سلبا وايجابا، والتي قد تخرج منها في النهاية قوة مشتركة من المشاعر والأحاسيس والأفكار والآراء وأنماط السلوك، تدعم كيان الجماعة ككل وتشد من دعائم استقرارها واستمرارها، وتدفعها نحو التطور والتقدم، أو قد يحدث العكس تماما فيكون الاحباط والانهيار.

** * **

الفصل الثاني

التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات

يجمع مضمون التفاعل الاجتماعي Social Interaction بين دينامية الجماعة من ناحية ودينامية الجماعات من ناحية أخرى. فهو يشمل النوعين معاً، أي يشمل ما يحدث بين أعضاء الجماعة الواحدة من تفاعل وما يحدث أيضاً بينها وبين الجماعات الأخرى من تفاعل داخل اطار النظام البنائي للمجتمع كله كجماعة أكثر تعقيداً. ومن ثم، فهو يحدث على شكل دوائر تضيق لتشمل الجماعة الواحدة، وتتسع رويداً رويداً حتى تشمل المجتمع بكل جماعاته.

ويقصد بالتفاعل الاجتماعي ما يحدث بين الأفراد والجماعات من تأثيرات متبادلة ومشتركة خلال محاولاتهم تحقيق أهداف فردية أو جماعية. والتفاعل الاجتماعي بهذا التعريف يعكس نتائج الحياة الاجتماعية المشتركة بين الأفراد والجماعات بكل ما فيها من قيم معنوية وأدوار اجتماعية وكفاح مشترك، أي أنه يعكس نتائج الاتصال المتبادل بين الناس بشتى صوره وأساليبه. ولذلك، لا يمكن أن نتصور وجود حياة اجتماعية مشتركة بدون تفاعل اجتماعي.

وبذلك، نستطيع أن ننظر الى المجتمع من زوايتين: فهو من إحداهما يمثل نظاماً للقيم المعنوية والأدوار الاجتماعية، وهو من الزاوية الأخرى نظام متحرك ومتفاعل. وتنصرف الزاوية الاولى الى الثقافة المشتركة، وهي العنصر الثابت نسبياً في الحياة الإجتماعية داخل كل مجتمع. بينما تنصرف الزاوية الثانية الى التفاعل الإجتماعي، وهو العنصر المتحرك داخل كل مجتمع. وليس من شك في أن التفاعل الإجتماعي بأشكاله وعناصره، هو الذي يحرك الثبات النسبي للثقافة المشتركة ويدفعها الى

التغير النسبي من وقت لآخر. كما أن الثقافة المشتركة هي التي تضع اطاراً حول التفاعل الاجتماعي بكل عملياته وأشكاله، فتوفر له حدوداً معينة وعلاقات معينة وأساليب مقبولة أو غير مقبولة. وبذلك تؤثر كل زاوية في الأخرى وتتأثر بها، ثم أنهما تتكاملان معاً لتحكمان حركة الجماعات واتجاهاتها وطبيعة معاملاتها ونوعية علاقاتها داخل كل مجتمع انساني.

ويقوم التفاعل الاجتماعي على أربع عمليات أساسية: هي عمليات الصراع والمنافسة والتعاون والتمثيل. وهذه العمليات الاجتماعية الاربع هي التي تعطي للتفاعل الاجتماعي مضمونه بين الأفراد والجماعات، ومع ذلك لا تستطيع أي منها أن تعطيه هذا المضمون كاملا، لأن التفاعل الاجتماعي ظاهرة دينامية معقدة وغير محدودة، كما أن أي موقف معين يقوم دائماً على أكثر من عملية من هذه العمليات الأربع.

الصراع Conflict:

الصراع كعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي أو كشكل من أشكاله، يعني محاولة متعمدة من الفرد أو الجماعة لمعارضة ارادة الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى أو مقاومتها أو قهرها. ولذلك، فهو يتراوح ما بين القضاء التام على ارادة الخصم والاستخفاف فقط بشريك. ولما كانت كل أنماط السلوك الانساني مرتبطة بلون من ألوان المعارضة لارادة الآخرين، فإن السلوك لا يصبح داخلا في مفهوم الصراع الا اذا توفر القصد المتعمد من قبل الفرد أو الجماعة في معارضة الأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى.

وكل فرد أو جماعة يجد نفسه أو تجد نفسها أمام مواقف تبدو غير محتملة بدرجة ما. وفي أغلب هذه الحالات، يبدأ الصراع خفياً متمثلا في شكل توتر اجتماعي أو في عدم الرضاء، قبل أن يتحول الى سلوك

عدواني علني. فالصراع يظل خفياً الى أن ينكشف الموضوع وتبدأ الأعمال العدوانية من كلا الطرفين.

والصراع العام أو الشامل الذي ينتشر ويحدث في كل الأزمان والأماكن تقريباً، يجد تفسيراً له في الصدام المحتم بين الارادات والأغراض ،داخل الجماعات والمجتمعات وبين الجماعات والمجتمعات. فلكي يحقق الناس أهدافهم لا بد وأن تعترضهم أهداف الآخرين، في الوقت الذي لا تغطي فيه القيم والمعايير المعنوية كل ألوان الصدام الخفي بين المصالح، بحيث يمكن الالتجاء اليها في كل لون منها لتحديد الطرف الذي ينبغي أن تنتصر ارادته، والطرف الذي ينبغي أن تخضع ارادته. ويقابل هذا الصراع العام أو الشامل نوع آخر من الصراع، هو الصراع الفردي.

ومن المعروف أن القيم والمعايير المعنوية عناصر ثابتة ومحافظة نسبياً. وهي تتغير بمرور الوقت، ولكنها أيضاً تقاوم أي تغيير. وعندما تتغير يكون تغيرها بطيئاً جداً بحيث لا تستطيع أن تساير رغبات الناس وآمالها ومتطلباتها وتوتراتها. ولا شك أن هناك ألوان من الصراع تحدث جزئياً بسبب الاختلاف بين درجة التغير فيما يريده الناس أو فيما يصرون على امتلاكه، ودرجة التغير في القيم والمعايير المعنوية التي تحكم رغباتهم.

أ - الصراع الجماعي Corporate Conflict:

يحدث الصراع الجماعي بين الجماعات بكافة أنواعها ابتداء من الجماعات البسيطة الى الجماعات المركبة والمعقدة، الى الجماعات الأكثر تعقيداً والتي تمثلها المجتمعات الدولية. فكل جماعة تحاول غالباً أن تفرض ارادتها على الجماعات الأخرى لتحقق أهدافها في الاستئثار بالإمكانيات المحدودة من الثروة والسلطة والنفوذ والمكانة، حتى ولو

كان ذلك على حساب جماعة أو جماعات أخرى. وقد تستطيع القيم والمعايير المعنوية التي تمثل اطارات ثقافية تحكم السلوك والأدوار والحركات والمعاملات والعلاقات، أن تحصر هذا الصراع الجماعي داخل أشكال من التعاون أو الصراع الخفي، وقد تعجز عن ذلك في بعض الحالات، فيتحول هذا الصراع الجماعي الى صراع علني مكشوف وسافر.

ومن أمثلة الصراع الجماعي، ذلك الصراع القائم بين الادارة العليا والعاملين في المؤسسات المعاصرة التي تعتبر جماعات معقدة، والجماعات المعقدة يقوم كل منها على جماعات مركبة. فهذا المثل ينصرف الى الصراع الجماعي بين الجماعات المركبة داخل جماعة من الجماعات المعقدة التي تقوم عليها. ويتخذ هذا النوع من الصراع ألواناً من الصراع الخفي والعلني. فكل من الادارة العليا والعاملين يمثل شيئاً يتعارض مع ما يمثله الطرف الآخر، وكثيراً ما يكون هذا الشيء غير مدرك ادراكاً واعياً من كلا الطرفين، ولكنه يعمل في الخفاء كدوافع خفية للصراع بينهما. ولكن الذي لا شك فيه أن هذه الدوافع ليست لها جذور اقتصادية فحسب، ولكن جذورها تمتد الى أبعد من ذلك بكثير، إنها تمتد الى داخل الطبيعة الانسانية ذاتها.

وفي دراسة قام بها أرنولد جرين A. Green تبين منها، أن الصراع بين الادارة العليا والعاملين يعكس لوناً من ألوان الصراع التي تحدث داخل كل منا. فنحن جميعاً نشعر به داخل أنفسنا ونحاول دائماً التخفيف من حدته. ولو أن الادارة العليا والعاملين اجتمعا في شخص واحد يتعرض لمثل هذا اللون من ألوان الصراع، فانه سوف يتجسم في الصراع بين رغبته في وجوب العمل من أجل الانتاج، ورغبته في أن يسترخي ويدع الأمور تسير على سجيتها. وهذا اللون من ألوان الصراع

طبيعي ولا يمكن استئصاله[٢٢].

ويرى ليفت H.Leawitt في دراسة له[٢٣]، أن هذا الصراع بين الادارة العليا والعاملين له خطورته البالغة على المؤسسات المعاصرة، لأنه يتغذى بنهم بشع على صحة كل منها. ومن الخيارات المطروحة في رأيه للتخفيف من حدته، استخدام أسلوب المواجهة، وهو أسلوب يستمد تأثيره من طبيعة الجماعات الانسانية. فعندما تكون الجماعات في جدال واحتدام، فإن الصراع يمتد ليشمل المشاعر والحقائق. ومن هنا تكون المواجهة بين هذه الجماعات باعطائها الحقائق الكاملة عن أوضاعها بالدرجة التي تساعد كل منها على تعديل صورها الذهنية وتحيزاتها تجاه نفسها وتجاه الجماعات الأخرى، مما يخفف من مشاعر الأنانية بين كل الأطراف. وهذا يزيد وضوح الأهداف المشتركة ودور كل منها في تحقيقها والالتزام بها في مواجهة الأطراف الخارجة عنها. وهذا ما يمكن أن يحدث لتخفيف الصراع بين الادارة العليا والعاملين.

ومن أمثلة الصراع الجماعي كذلك، ما يحدث بين الجماعات والمجتمعات من معارك وحروب. فالحروب بين الدول، سواء كانت محلية أو عالمية، تحركها السيادة القومية ومعاني الوطنية التي أصبحت مسيطرة تماماً على غالبية الجنس البشري. وكل دولة قد تكون محقة أو خاطئة فيما تدعيه، ولكنها في نظر الغالبية العظمى من سكانها على صواب دائماً، لأن الانتماء والولاء لا ينصرف الا اليها ولا يمتد الى أبعد من حدودها. وعندما يقوم صراع بين دولتين أو أكثر لا يكون هناك في نظر الفرد كيان جمعي أكبر من وطنه، يدافع عنه، ويؤكد به ذاته.

---

(22) Green, A. Sociology, An Analysis of Life In A Modern Society. New York: McGraw - Hill, 1952. P 54

(23) Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago and London: The University of Chicago, 3rd edition, 1972 P 231

ولعل من أهم الأسباب التي تدفع الى الصراع الجماعي بين الدول، يكمن في حقيقة عامة مؤداها أن حكام الدول وشعوبها جميعاً يرتفعون بمصالح دولهم فوق معاني السلام والعدل والحق. فكل فرد في عالم اليوم يسيطر عليه شعور الوطنية، بمعنى الانتماء والولاء الى وطنه، سواء كان ذلك بوعي أو بعدم وعي. ولذلك يرى أحد علماء الإجتماع أن كل دعوة الى العالمية لا يمكن الا أن تكون قناعا للوطنية[٢٤].

والصراع الجماعي بكافة أشكاله وألوانه ودواعيه له جوانبه الإيجابية والسلبية. ومن ايجابياته مثلا، دعم وتقوية روح الانتماء والولاء للجماعة والمجتمع معا. فالفرد أشد ما يكون ولاء لجماعته عندما تكون في صراع مع جماعة أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع، حيث يكون الأفراد والجماعات المنتمية اليه أكثر تآلفاً وأكثر تماسكاً وأكبر إصراراً في مواجهة ما يرونه من أخطار تهدد مصالحه. بل أن رفض التسامح والقبول من جانب بعض الجماعات في حالات معينة، يمكن أن يقوي التآلف والولاء بين أعضائها، فكثير من الطوائف الدينية والأقليات القومية غالباً ما تقاوم أي مبادرة للتسامح من جانب الغالبية، لأنها ترى أن هذا التسامح الإجتماعي قد يضر بشخصيتها المتميزة ويضعفها.

فمثلا، عاش اليهود قروناً داخل كثير من المجتمعات الدولية، وهم منعزلون عن هذه المجتمعات ويرفضون أية دعوى للاندماج فيها. وبهذا الرفض حافظوا على شخصيتهم المتميزة وعقائدهم الدينية خلال فترات الاضطهاد التي تعرضوا لها. ومن هذا المنطلق، نستطيع القول إنه من الصعب تصور قبولهم أية دعوى للسلام يعرضها العرب، خوفاً من أن يذوب الكيان المصطنع الذي أقاموه في فلسطين وسط هذا الخضم الهائل من العرب المحيطين بهم.

---

(24) Green, A. Op. Cit. P 54 also

ومن ايجابيات الصراع الجماعي بين الجماعات والمجتمعات أيضاً، أنه يزيد الاحساس بالجماعة وكيانها المتميز ويدعمه. أن كثيراً من العداوات التي تحدث بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد تذوب عندما يتعرض المجتمع لهجوم خارجي. ففي خلال الحرب العالمية الثانية مثلا، أعلنت اتحادات العمال في الولايات المتحدة الأمريكية عهد شرف بالتخلي عن كل الاضرابات خلال فترة الحرب. ذلك لأن معاناة الجماعات والمجتمعات من الصراع الداخلي تقل حدتها أو تنعدم، عندما تركز كل اهتماماتها على صراعها مع العدو الخارجي. ولا شك أن الانسجام والائتلاف الداخلي يصنع مع الصراع الخارجي وجهين متقابلين ومتعارضين لدرع واحد تحتمي به الجماعات والمجتمعات وتحافظ على كيانها.

ب - الصراع الفردي Personal Conflict:

الصراع الفردي داخل الجماعة الواحدة أكثر تقييداً ومعارضة من الصراع الجماعي بين الجماعات والمجتمعات. وليس هناك جماعة تستفيد قليلا أو كثيراً من الصراع بين أعضائها. وعلى الرغم من أن كل مجتمع يخوض غمار الحرب مع المجتمعات الأخرى بكل امكاناته وبكل عنف وقوة، الا أن العضو داخل حزب معين عليه أن يتعاون مع الأعضاء الآخرين والا تمتد معارضته لهم الى الدخول في معارك معهم. ومع ذلك، يلاحظ أن الصراع الفردي بين أعضاء الجماعة الواحدة ظاهرة منتشرة انتشاراً عاماً، مثلها مثل ظاهرة الصراع الجماعي، على عكس ما كان متوقعا في مواجهة كل ما يتعرض له من ادانة ومعارضة وتقييد.

وهناك دوافع متعددة للصراع بين الأفراد داخل الجماعة الواحدة. فهؤلاء الأفراد يعملون على تحقيق المصالح الجماعية لجماعتهم ككل، تماماً كما يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة. وقد تشمل هذه المصالح مثلا

اشباع الحاجة الى الجنس والمكانة والنفوذ والثروة أو الى شغل وقت الفراغ. لكن هذه المصالح الخاصة، رغم أهميتها لا تتحقق بسهولة، فامكانيات اشباعها محدودة باتساع المجتمع كله، ولا سبيل الى الحصول على بعض منها الا بالمنافسة مع الأفراد الآخرين داخل الجماعة الواحدة، أو بين الجماعات التي تتكون منها الجماعة المركبة أو المعقدة أو الأكثر تعقيداً، على أساس أن كل جماعة هي عضو بالنسبة للجماعة الأكبر منها والتي تنتمي اليها. ويضاف الى ذلك، ما قد يكون عليه الاطار الثقافي المشترك من عجز عن احتواء ما قد تقوم عليه هذه المنافسة من مشاعر الحسد والكراهية والبغضاء التي يضمرها الأعضاء الذين لا يحققون الا اشباعا ضئيلا أو الذين لا يحققون اشباعا على الاطلاق في مواجهة الأعضاء الآخرين الذين يحققون اشباعا أكبر.

وإلى جانب هذه المشاعر السلبية، كدوافع للصراع الفردي، هناك أيضاً الاختلاف في الآراء بين الاعضاء حول الكيفية التي يتحقق بها هدف جماعي مشترك، وهناك تصور كل عضو لحقوقه ولحقوق الآخرين ولحدوده وحدود الآخرين، وغالباً ما لا ينطبق الواقع مع هذا التصور، فيثور الصراع الكامن الذي يميز العلاقات الشخصية بين الأعضاء. وعندما يتحول هذا الصراع الكامن الى صراع علني مكشوف يأخذ أشكالا متبادلة من التجريح والاهانة والاستخفاف.

ولا شك أن دوافع الصراع الفردي تتعدد وتتنوع بتعدد المصالح الخاصة وتنوعها بين الناس. ومن هنا كان انتشار هذا النوع من الصراع رغم استنكار كل جماعة له، لما يتركه من آثار سلبية عليها وعلى أعضائها. ومع ذلك، فهذا النوع من الصراع له جانبه الإيجابي. فالمعارضة التي يبديها فرد ما لفرد آخر هي الكيفية الوحيدة التي يمكن بها المحافظة على العلاقات الشخصية بينهما وتحملها. ففي مواجهة رئيس مستبد للعمل داخل مؤسسة ما، تكون معارضته من جانب العاملين

أسلوباً لقمع شعورهم بالرغبة في الاعتداء عليه، بدون أن يتأثر العمل أو يصاب هو بسوء. ويرى بعض علماء النفس أن انتشار لعبة الملاكمة بين الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر صمام أمان لسلوكهم العدواني تجاه الجماعات المسيطرة وهي مركز لكراهيتهم. كما تعتبر الأعمال الفنية الكوميدية أسلوباً ترتفع به الروح المعنوية لأصحابها. وتضعف به الروح المعنوية لمن تستهدفهم. ويضاف الى ذلك أشكال المعارك اللفظية التي تدور بين الأصدقاء والأزواج والتي توفر لهم أسلوباً يوقف انتهاكات العلاقات الشخصية بينهم، وغالباً ما يعيد الصفاء الى مناخ هذه العلاقات، ويعود الطرفان الى قبولها وتحملها.

وبذلك يكون الصراع بكل سلبياته وايجابياته عملية من العمليات الأساسية التي يقوم عليها التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات. وهو يمثل عملية حيوية وهامة لها ضرورتها في كل مجتمع. عندما تكون أسلوباً لاغناء عنه للفرد أو الجماعة أو المجتمع. أنها تمثل أقصي درجات التطرف حرصاً على المصالح الخاصة للأفراد داخل الجماعة الواحدة، وللجماعة في مواجهة الجماعات الأخرى، وللمجتمع في مواجهة المجتمعات الأخرى. وهي تعبير عن المدى الذي يكون الفرد أو الجماعة أو المجتمع مستعداً أن يبلغه في سبيل تحقيق الغاية أو الغايات المنشودة.

المنافسة Competition:

الصراع والمنافسة عمليتان اجتماعيتان متشابهتان في كثير من جوانبها. فالمنافسة تقف قريبة مما يعنيه الصراع كمحاولة متعمدة للتغلب على ارادة الخصم وقهرها. فهي تعني أن طرفين يحاولان تحقيق هدف واحد، وليس أحدهما مستعداً لأن يشاركه الآخر في هدفه أو لا يتوقع منه ذلك. وبهذا المعنى تختلف المنافسة عن الصراع في نقطتين أساسيتين:

أولاهما: يقوم الصراع دائماً وكل طرف يعلم تماماً وجود الطرف الآخر، ويدرك أن ما يستخدمه من أساليب تضر به وتؤذيه. بينما تحدث المنافسة بين طرفين، كثيراً ما لا يدرك أحدهما تماماً وجود الآخر. تماماً كما يحدث عندما يتقدم شخص الى وظيفة ما، فهو لا يدرك تماماً إن كان هناك أشخاص آخرون يسعون الى نفس الوظيفة أم لا. ويضاف الى ذلك، ما تعنيه المنافسة من حرص الأطراف المتنافسة على الحصول على شيء لا يمكن أن يشتركون فيه، بل لا بد أن يفوز به أحدهم، بينما يعني الصراع الانفراد بهذا الشيء مع انكسار الآخرين ومقاومتهم.

وثانيتهما: تحكم المنافسة دائماً قيماً معنوية، بينما لا يتحقق هذا للصراع كثيراً. وهذه القيم المعنوية صريحة وواضحة تماماً في المنافسة. فكل طرف لديه معلومات حقيقية عن الطرف الآخر، وينبغي أن يستخدم أساليب شريفة معه، ومن يخسر في المنافسة يتقبل النتيجة بصدر رحب وبكياسة. بينما لا تتوفر كل هذه القيم غالباً في الصراع بين طرفين.

غير أن الخط الفاصل بين المنافسة والصراع دقيق للغاية. فالشعور بالضغط نتيجة لفوز أحد الطرفين المتنافسين بغاية معينة واستئثاره بها لنفسه، سواء أكان فرداً أو جماعة، غالباً ما يكون من القوة، بحيث تتحول المنافسة الى صراع. فلو أن احدى الجمعيات الاستهلاكية سيطرت على تجارة سلعة ما بتقديمها بطريقة أفضل وبسعر أرخص، فإن هذا يعتبر بالنسبة لها فوز في المنافسة بينها وبين التجار. ولكن اذا استطاع التجار اقناع الحكومة بفرض ضريبة على هذه الجمعية الاستهلاكية، فإن المنافسة بينهم وبين هذه الجمعية تتحول الى صراع، لأن الحكومة تملك قوة القهر أو الضغط.

ومن جهة أخرى، يمكن المقارنة بين المنافسة والمكانة الإجتماعية.

فالى جانب أن معظم المنافسات تستهدف تحقيق المكانة الإجتماعية، فإن كلا من العمليتين تستخدم أساليب تختلف من مجتمع الى آخر. ومع ذلك، ينصرف مضمون المنافسة الى حقيقة مضمونها أنها عملية اجتماعية هادفة، بينما ينصرف تحقيق المكانة الإجتماعية الى حقيقة أنها هدف من الأهداف التي تسعى المنافسة الى تحقيقها، حتى ولو كانت تمثل معظم أهدافها.

كما يمكن المقارنة بين المنافسة والتعاون، وهما عمليتان من العمليات الأساسية التي يقوم عليها التفاعل الاجتماعي. فكل جماعة من الجماعات، مهما كان نوعها، تعتمد على التعاون اعتماداً أساسياً لإنجاز أعمالها الرئيسية، بينما تعتمد على المنافسة لتتأكد من أن هذا الانجاز تم بكفاءة. وتحتاج المنافسة الى دوافع أقوى، لأن التعاون لا يتطلب من العضو الا بذل الجهد المطلوب منه فقط، بينما تتطلب المنافسة من العضو بذل أقصى جهده لكي يؤكد الاعتراف به. وتأكيد الاعتراف به يفرض عليه انجاز عمل ما بطريقة أفضل مما قام به الآخرون.

والمنافسة تختلف مجالاتها من مجتمع الى آخر، كما تختلف أيضاً الأهداف التي تستهدفها، ولكن وجودها ضرورة في كل المجتمعات. وتجد المنافسة تأكيداً خاصاً في مجالات الأعمال التعاوية والأعمال التطوعية والتي ينضم اليها الناس الذين يجدون متعة في أن يكونوا أكثر من غيرهم تضحية بالنفس، أو أكثر منهم انسانية، أو أكثر منهم تديناً، وما شابه ذلك.

وينبغي أن يكون واضحاً هنا، أن ما يحرك الفرد للمنافسة في هذه المجالات من الأعمال التعاونية والتطوعية، هو أيضاً مصالحه الخاصة في المقام الأول. ذلك لأن الأفراد، كقاعدة عامة، يمثلون أنفسهم بأكثر مما يمثلون الجماعة التي ينتمون اليها. وهم يقدمون على مثل هذه الأعمال،

ليس حرصاً على المكاسب المعنوية التي لم يحققوها، بل من أجل منع الآخرين من منافستهم على هذه المكاسب المعنوية التي تحققت لهم بالفعل.

ولا شك أن كل مجتمع يستطيع أن يوفق بين متطلبات المنافسة ومتطلبات توفير الأمان، بما يكفل ضبط عملية المنافسة داخل الاطارات التي تحقق فعاليتها، دون أن تخرج بها الى الصراع. وهناك أمثلة كثيرة في التاريخ، استطاعت خلالها كثير من المجتمعات أن تنجح في تحقيق هذه المعادلة وأن تحافظ على مضمونها. فالمنافسة عملية جتماعية لها أهميتها الحيوية لكل من الفرد والجماعة والمجتمع، ولا يستطيع مجتمع أن يستغني عنها أو يستأصلها، ويكون لزاماً عليه فقط أن يحاول وضع المعايير والحدود التي تحكمها بايجابية وفعالية.

التعاون Cooperation:

التعاون عملية اجتماعية دائمة وشائعة. وهي على عكس الصراع الذي يحدث على فترات دورية متباعدة. ومع ذلك، فإن التعاون لم يأخذ اهتماماً كبيراً من الباحثين في مجالات العلوم النفسية، لأنهم ركزوا اهتماماتهم على تحليل السلوك غير الطبيعي. ونظراً لأن التعاون عملية طبيعية لدوامها وانتشارها، والصراع عملية درامية غير عادية، فإن التركيز انصرف بدرجة أكبر الى الصراع، وخاصة ذلك الشكل الذي يكون فيه الصراع علنياً ومكشوفاً.

ويعرف التعاون بأنه سلوك دائم من طرفين أو أكثر يستهدف انجاز عمل ما أو تحقيق هدف معين يستحوذ على الاهتمام المشترك منهما أو منهم. ولهذا يعتبر التعاون عملية دائمة. وهذه نقطة اختلاف بينه وبين الصراع والتنافس اللذين لا تتوافر لهما هذه الصفة الجماعية دائماً. ويأخذ التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات صوراً وأشكالا مختلفة،

ستطيع أن نحدد منها ثلاثة أنواع رئيسية يفرق بينها مدى تنظيم الجماعة وطبيعة مواقفها.

ويطلق على النوع الأول للتعاون اصطلاح التعاون الأولي أو الأساسي Primary Cooperation وفي هذا النوع من التعاون يمتزج الفرد تماماً بجماعته، وتحتويه الجماعة احتواء كاملا أو تكاد. فكل الأعضاء يشاركونه النتائج التي تتحقق، ويحدث التداخل بينه وبينهم وبين العمل الذي يقومون به، فلا تمييز أو تمايز أو انفراد. وقد تتوزع الأدوار بينهم بكيفية تسمح بالتنظيم الهرمي للجماعة، لكن السلطة داخل الجماعة تضمن التزام الأعضاء بالطاعة الاختيارية. ويضاف الى ذلك، أن الوسائل والأهداف واحدة أمام جميع الأعضاء، لأن التعاون في حد ذاته يمثل القيمة الأعلى في نفوسهم. ومن أمثلة هذا النوع ما كان يحدث من تعاون في الحياة اليومية العادية داخل المعابد الدينية القديمة.

أما النوع الثاني، فهو التعاون الثانوي أو الجزئي Secondary Cooperation وهو النوع الشائع في المجتمعات الحديثة، حيث يجري على درجة عالية من النظام والتنسيق، ولا يتطلب من العضو الا تخصيص جزء من حياته لجماعته. وهذا النوع لا يمثل قيمة في حد ذاته، لأن مواقف الأعضاء تكاد أن تكون فردية ومحسوبة. فمعظم الأعضاء يشعرون ببعض الولاء لجماعتهم، ولكن مصلحة الجماعة لا تمثل اهتمامهم الأول. ولئن كانت الوسائل والأهداف مشتركة هنا تماماً كما هو الحال في النوع الأول، الا أنها تتوزع على الاعضاء وليست مشاعا بينهم. ان كل عضو يؤدي واجبه بالكيفية التي تساعد الآخرين على أداء واجباتهم، وهذا هو جوهر التعاون الثانوي أو الجزئي. ومن أمثلته ما يحدث بين جماعات العمل داخل المؤسسات الصناعية.

وأما النوع الثالث، فهو ذلك التعاون الهش أو الضعيف Tertiary

Cooperation ويقوم على التوفيق بين أعضاء تسودهم مشاعر الصراع الخفي، لكي يتعاونوا معاً على أداء عمل معين. إن مواقف الأعضاء المتعاونين هنا هي مواقف انتهازية تماماً. ولذلك، فإن تنظيم التعاون بينهم هش وضعيف ومتفسخ. وهو يقوم على استخدام الأعضاء لوسائل مشتركة أيضاً، ولكن من أجل تحقيق أهداف متعارضة. ويتوقف هذا النوع من التعاون دائماً عندما تعجز الوسائل المشتركة عن مساعدة كل عضو على تحقيق هدفه الفضل عن أهداف الآخرين. والتعارض في الأهداف هنا عبارة مجازية وليست دقيقة تماماً، لأنه ما دام الكلام عن التعاون، فلا بد أن يكون هناك أهداف مشتركة داخل اطار عمل مشترك

ولكي نوضح هذه النقطة نضرب مثلا بالعلاقات بين الادارة العليا والعاملين. فكلا الطرفين له أهداف تكاد تتعارض مع أهداف الطرف الآخر، ولكن يجمع الطرفين معاً الوسائل المتاحة لهما داخل المؤسسة، كما يجمع بينهما أيضاً الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها. فالتناقض هنا كصفة لأهداف كلا الطرفين تنصرف أساساً الى نظرة كل منهما الى الأهداف العامة للمؤسسة ككل، وليس الى هذه الأهداف العامة ذاتها. وبهذا الوضوح يجد هذا النوع الثالث للتعاون مجالاته ويجد أيضاً تفسيراته ومبرراته.

ومهما تنوعت أشكال التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، فإنه لا يمكن فصلها عن مسار الحياة الإجتماعية المشتركة بينها. فليس هناك تعاون خالص تماماً في موقف معين، بحيث يمكن فصله وتمييزه عن العمليات الإجتماعية الأخرى التي يقوم عليها التفاعل الإجتماعي كالصراع والمنافسة، فالمعابد الدينية القديمة التي اعتبرت نموذجاً للتعاون الأولي أو الأساسي، وهو أبقى درجات التعاون الممكنة بين الأفراد والجماعات، لا تخلو من عمليات المنافسة والصراع.

وهذا يعني أن التفاعل الإجتماعي لا تفسره عملية واحدة من عملياته أو تفشل إحداها في تفسيره. بل إن هذه العمليات جميعها تتداخل معا في شتى مواقف الحياة الإجتماعية المشتركة، لكي تعطي لهذا التفاعل الاجتماعي مضمونه وأهميته وضرورته كأساس من الأسس التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع انساني، وفي مواجهة كل الأفراد والجماعات. إنه دينامية الحياة الإجتماعية المشتركة بينها. وقوة هذه الدينامية الحيوية تكمن في عملياته الأربع متداخلة ومتكاملة ودائمة.

التمثيل Assimilation:

ينظر بعض الباحثين في المجالات الإجتماعية والنفسية، وخاصة الأمريكيين منهم، الى التمثيل كعملية رابعة يقوم عليها التفاعل الإجتماعي بين الأفراد والجماعات، على أنها ليست عملية شاملة لكل المجتمعات، وانما هي عملية تحدث فقط داخل المجتمعات الكبيرة والمعقدة وبين نوعية معينة من أفرادها وجماعاتها، وليست بين كل أفرادها وجماعاتها. كما أنها ليست عملية شاملة لكل الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي لكل مجتمع انساني، وانما هي عملية قاصرة على الجماعات المتفرعة عن المجتمع كجماعة أكثر تعقيداً. ثم إنها من زاوية أخرى، تعني الأفراد الغرباء الوافدين الى مجتمع معين بقصد الهجرة والاستيطان(٢٥).

ويعرف التمثيل بأنه عملية يتداخل بها أفراد أو جماعات مع الأفراد والجماعات في مجتمع معين ويمتزجون بهم ويكتسبون خبراتهم ومشاعرهم وموقفهم. وبهذه العملية يصبحون مشتركين معهم في حياة ثقافية مشتركة. غير أن هذا التعريف لا يصف نتائج العملية، وانما

---

(25) Green, A. Ibid, P. 65.

يصف احتمالاتها. ذلك، لأن اكتساب الخبرات والمشاعر والمواقف من قبل أفراد معينين أو جماعات معينة ليس أصيلا في المجتمع، ولا يعني أن الأفراد أو الجماعات داخل هذا المجتمع قد قبلت هؤلاء الوافدين عليهم، وانما الذي يحدث أحياناً هو أنهم يظلون مبعدين دون أن يصبحوا جزءاً أساسيا في الحياة الثقافية المشتركة للمجتمع الذي وفدوا اليه، لأن أفراده وجماعاته الأصلية ليس عندها استعداد لقبولهم، كما أن هؤلاء الوافدين قد لا يجدون رغبة في أن يصبحوا جزءاً أساسياً من الحياة الثقافية المشتركة للمجتمع، فيضعون الحواجز حول أنفسهم.

إن حدوث مثل هذه الحالات الأخيرة، سواء من قبل المجتمع أو من قبل الوافدين اليه، يؤخر بلا شك عملية التمثيل الاجتماعي. ولكنه لا يمنعها. وحدوث مثل هذا التأخير يعني وجود اختلافات داخل الحياة الثقافية المشتركة للمجتمع. وهذا يعتبر عنصراً سلبياً مؤثراً على الائتلاف وقوة الانتماء داخل المجتمع. ومن ثم، يكون من المصلحة العامة لأي مجتمع يتعرض لمثل هذا الوضع أن يستوعب هؤلاء الوافدين، وأن يترك لعملية التمثيل الإجتماعي أن تعمل وأن تنطلق بلا حواجز أو قيود.

غير أننا لا نتفق تماماً مع هؤلاء الباحثين الذين يقصرون هذه العملية على الوافدين الى مجتمع معين. ذلك لأن ما يحدث للطفل خلال سنواته يمكن أن يوصف بأنه عملية تمثيل اجتماعي، وما يحدث للفرد العادي طوال حياته، ليست الا عملية تمثيل اجتماعي. وفي مثل هذه الحالات يكتسب الأفراد العناصر الثقافية لمجتمعهم، وهي في مضمونها عملية تمثيل كاملة، يتم خلالها اندماج الفرد في مجتمعه وقبوله من المجتمع، لكي يكون جزءاً من حياته الثقافية المشتركة. وليس مهما أن يطلق علماء الإجتماع والنفس على مثل هذه الحالات الأخيرة اصطلاح

التكيف الإجتماعي، طالما أن المضمون واحد في جميع الحالات التي يعنيها.

وبهذا المفهوم الواسع لعملية التمثيل الإجتماعي، تكتسب صفتي التعميم والانتشار، مثلها في ذلك مثل باقي العمليات الثلاث الأخريات، ولتصنع معها دينامية اجتماعية يتحرك بها النظام البنائي للمجتمع كله ويتفاعل. وهذه العمليات جميعها متداخلة ومتكاملة، ورغم أن لكل منها مفهومها ودورها، الا أن أيا منها لا تصلح وحدها لتوفير قوة الحركة والفعالية للتفاعل الإجتماعي. إنها جميعها في شتى المواقف وفي مواجهة كل الأفراد والجماعات تشكلّ المضمون الحقيقي للتفاعل الإجتماعي، وتوفر له قدرته وايجابيته.

إن التفاعل الإجتماعي، بهذه العمليات الأربع معاً، يصبح ضرورة اجتماعية لها حيويتها داخل كل المجتمعات وبين كل المجتمعات، عن طريقها تحقق الأفراد والجماعات والمجتمعات أهدافها وغاياتها الخاصة والمشتركة. واذا كان التفاعل الاجتماعي بهذه العمليات الأربع معاً، يعني الحركة والاندفاع والانطلاق نحو الأهداف والغايات، فإن الاطار الثقافي للمجتمع ولجماعاته ينظم حركته، ويضبط اندفاعه، ويحكم انطلاقه، بحيث تصبح الحركة لها حساباتها أو تكاد، والاندفاع له حدوده أو يكاد، والانطلاق له أبعاده أو يكاد. واستخدامنا لوصف التعريب هنا في مواجهة تأثير الاطار الثقافي على التفاعل الإجتماعي، يجعل من السهل استيعاب، كل المواقف التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات، والتي لا تكون فيها عناصر الاطار الثقافي كافية لتغطيتها.

* * *

الفصل الثالث

الإطار الثقافي للنظام البنائي وجماعاته

اذا كنا ننظر الى المجتمع على أنه جماعة منظمة من الأفراد، فانه يمكن النظر الى الثقافة على انها مجموعة منظمة من الاستجابات السلوكية المكتسبة التي تميز مجتمعا معينا. ولئن كان الفرد كائنا حيا وقادرا على تكوين أنماط مستقلة من التفكير والمشاعر والسلوك، الا أن استقلاله مقيدا وامكاناته محدودة لمجرد أنه يعيش وسط مجتمع له ثقافته المتميزة.

والثقافة لا نتصور وجودها بغير مجتمع، والمجتمع لا يعمل بغير عناصره الثقافية. والعلاقة بين المجتمع وثقافته تشبه العلاقة بين المادة والطاقة، أو العلاقة بين الجسم والعقل، كل عنصر منها يعتمد على الآخر ويتفاعل معه، ويمكنهما معا أن يعبرا عن الأوجه المختلفة للمواقف الانسانية. وان كانت هذه العلاقة التأثيرية المتبادلة والمتداخلة، لا تنفي اطلاقا أن كلا منهما اصطلاح متميز، ولكنه ينتمي الى كيان متكامل له أهمية أكبر من كل عنصر من العناصر المكونة له.

وينظر علماء الانثربولوجيا والاجتماع الى الثقافة على أنها الركن الأساسي في دراسة السلوك الانساني. فهي توضح الكيفية التي يتشكل بها الانسان تحت مستوى يبعد كثيراً عن مستوى الوعي. ان لغته وعاداته في التفكير والوسائل التي يستخدمها تتطور داخل قوالب وأنماط خاصة. ولكي يستخدم هذه القوالب والأنماط ينبغي أن يستخدمها بالكيفية التي تعلمها أو اكتسبها خلال مراحل عمره. والفرد نتاج لثقافة مجتمعه، وهو جزء من الجماعة التي ينتمي اليها بكل نظمها وثقافتها، وليس ممكنا فهمه أو تفسير سلوكه بعيدا عن الاطار الثقافي

الذي يعيش فيه. فهذه المحاولة، لو تمت، لكانت أشبه بمن يحاول أن يفهم طبائع السمك بعيدا عن الماء الذي يجد فيه حياته وبقاءه[٢٦].

والمجتمع الانساني بدون الثقافة، يصبح مجتمعاً أشبه بالمجتمعات التي تقيمها الحيوانات العليا. صحيح أنه قد يختلف بدرجة محدودة عنها، وصحيح أن الانسان أكثر ذكاء من هذه الحيوانات، الا أنه سوف لا يصبح هناك في هذه الحالة فرق كبير بين مجتمعه ومجتمعاتها. ذلك لأن المجتمع الانساني وليد لتطورات الخبرات الانسانية المكتسبة والمتوارثة، ولكن المجتمعات الحيوانية أو الحشرية وليدة للتطورات البيولوجية. وهنا تكون الثقافة هي الحد الفاصل بين المجتمع الانساني وغيرها من المجتمعات الشبيهة الأخرى.

ولا شك أن الثقافة بمفهومها وعناصرها واطاراتها المتميزة، اكتسبت كل هذه الأهمية البالغة للحياة الاجتماعية المشتركة ونظامها البنائي، سواء كان ذلك في مواجهة الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات. فهي اصطلاح له كيان متميز، وهو بهذا الكيان المتميز استطاع أن يكسب الكل الذي ينتمي اليه سمات متميزة. واذا كان التأثير متبادلا بين الكل والجزء، فان قدرة الثقافة على التأثير تستمدها أساسا من مضمونها وعناصرها الذاتية.

مفهوم الاطار الثقافي كاصطلاح علمي:

تتجه معظم التعريفات التي حاولت وضع مفهوم للثقافة في علوم الاجتماع والنفس والأنثربولوجيا، الى التركيز على العناصر التي تقوم عليها، أي أنها تنتمي الى التعريفات الوصفية بأكثر من انتمائها الى التعريفات التحليلية. والتعريفات الوصفية بطبيعتها تميل الى العمومية

(26) Chase, S. The Proper Study of Mankind. New York: Harper, 2ed edition, 1956. PP. 61 – 66.

بينما تميل التعريفات التحليلية الى التحديد. ومن هنا لا نستطيع القول بأن تعريفات الثقافة، رغم تعددها وتنوعها، استطاعت أن توفر لها مفهوما واضحا ومحددا، وان كانت قد استطاعت أن تصف مضمونا يكفي لأن يميزها، كاصطلاح علمي، في مواجهة الأسس الأخرى ذات الاصطلاحات العلمية والتي يقوم عليها النظام البنائي للمجتمع.

ومن تعريفات الثقافة على سبيل المثال، ما جاء في دراسة ستيوارت شاس S. Chase التي سبقت الاشارة اليها[٢٧]، من أنها اذا قرنت بمجتمع معين يمثل جماعة من الناس تعلموا كيف يعيشون معا وكيف يعملون معا، فان مفهومها ينصرف الى أساليب الحياة التي يسيرون عليها. وهذا يعني أن الثقافة هي خلاصة التجارب التي اكتسبتها هذه الجماعة نتيجة للحياة الاجتماعية التي جمعت بينهم. وهي بهذا المعنى تصف الأنماط التي تحكم هذه الحياة الاجتماعية المشتركة وتوجهها.

ومن تعريفات الثقافة أيضا، ما جاء في دراسة أرنولد جرين A.Green التي سبقت الاشارة اليها[٢٨]، ويرى فيها أن التعريف الكامل للثقافة، هو أنها نظام اجتماعي ونمطي ومتوارث للمعرفة والممارسة والعقيدة وأساليب المعيشة التي تنتجها المعرفة والممارسة وتحافظ عليها بما يحدث لها من تغيرات وتطورات بمرور الزمن. وهذا التعريف أكثر تحديدا للعناصر التي تقوم عليها الثقافة، في الوقت الذي يوحد بين هذه العناصر ليجعل منها كلا متكاملا، تتبادل أجزاؤه التأثير.

ومن تعريفات الثقافة كذلك، ما قال به ادوارد تيلور E.Tylor في دراسة له[٢٩]، حيث يعرف الثقافة بأنها ذلك الكل المعقد والذي يتضمن

---

(27) Chase, S. Ibid, P. 64.

(28) Green, A. Op. Cit. P. 70.

(29) Tylor, E. Primitive Culture, Vol. I. London: Marry, 1871, P. I.

المعارف والعقائد والأخلاقيات والقانون والعادات وغيرها من القيم والقدرات التي يكتسبها الانسان خلال حياته داخل المجتمع الذي ينتمي اليه. ولا شيء يميز هذا التعريف عن سابقه، سوى اعطاء تفصيل أكبر للعناصر التي تقوم عليها الثقافة، في الوقت الذي تجاهل فيه ضمنيا أساليب المعيشة التي يؤكد الباحثون أنها عنصرا ثقافيا أساسيا.

وهناك باحثون يعطون للثقافة تعريفا تاريخيا، من أمثال كلايد كلوكهون C.Kluckhohn[30]، الذي ينادي بأن الثقافة ليست الا نظاما تاريخيا متوارثا يضم أنماطا ضمنية وعلنية للحياة، ويشترك فيه كل أعضاء الجماعة أو معظمهم في وقت معين. وهذا النوع من التعريفات يتجه الى الأوصاف الكلية وبدون تفاصيل، كما أنه يضيف نقطة لم تذكرها التعريفات السابقة عليه، وهي ربطه بين الجانبين النظري والتطبيقي، عندما أشار الى اشتراك أعضاء الجماعة في وقت معين. وهذا يعني امكانية تعرض هذا النظام للتغير النسبي.

ويلاحظ من تحليل هذه التعريفات أن هناك سمات مشتركة تجمع بينها. فهي جميعها لا تتضمن تفسيرات بيولوجية للسلوك الانساني. وهي جميعها أيضا تركز على أساليب الحياة التي تعيشها جماعة من البشر. وهي جميعها كذلك تركز على أن الثقافة متوارثة وتقوم على التراث الاجتماعي. كما أنها تركز على انها مكتسبة ويشترك فيها كل أعضاء الجماعة.

كما أن هذه التعريفات تؤكد على أن الثقافة كل متكامل من عناصر ممتدة عبر الزمن. ولكنها قابلة للتغير النسبي. أي أنها تنتقل من جيل الى جيل بكيفية منتقاة، فكل جيل يضيف اليها ما يتناسب مع

(30) Kluckhohn, C. «The Concept of Culture». In Ralph Linton, The Science of Man In The World Crisis. New Haven: Yale University Press, 1927. P. 28.

الضرورات المتغيرة، ويسقط منها ما يتعارض معها، وان كانت هذه العملية تتم ببطء شديد. ويمكن أن نضيف هنا ملاحظة أخيرة، وهي أنه اذا كان للثقافة جوانبها الايجابية وهي التي تعطيها أهميتها الحيوية لكل المجتمعات والجماعات والأفراد، فان لها أيضا جوانبها السلبية والتي لا تقلل من أهميتها، ولكنها تشكل قيودا بدرجة ما على حركة المجتمع وجماعاته وما يحدث داخلها وبينها من تفاعلات اجتماعية.

العناصر التي يقوم عليها الاطار الثقافي:

يختلف الباحثون في مجالات الاجتماع والانثربولوجيا حول تقسيم العناصر التي تقوم عليها الثقافة. ولكن اختلافهم هنا ليس اختلافا جوهريا، وانما هو اختلاف شكلي. بمعنى أنه اختلاف في الكم وليس اختلافا في النوع. فبعضهم يلجأ الى التعميم عند التقسيم، والبعض الآخر يلجأ الى التفصيل. واذا كان الاتجاه الثاني أشمل من الاتجاه الأول، الا أن لكل اتجاه استخداماته، طالما أن المضمون الذي يقوم عليه كل منهما لا يكاد يختلف عن الآخر، وان كان مهما هنا أن نعتمد على التحليل التفصيلي لنعطي للاطارات الثقافية للأفراد والجماعات كل ملامحها وأبعادها.

غير أنه ينبغي أن نلاحظ هنا أن تقسيم الكل الى عناصره يتطلب تحليل أوجه التشابه والاختلاف والتطابق بين هذه العناصر، وهذا نوع من التحليل التجريدي الذي تلجأ اليه الدراسات الاجتماعية والانسانية أحيانا للتبسيط، وتوفير القدرة على التصور اذا كنا نواجه كلا معقدا كالثقافة مثلا. ثم ان تداخل هذه العناصر وتفاعلها من ناحية ثانية، لا يجعل نتائج هذا التحليل التجريدي مطابقة مع ما يحدث في الواقع بالفعل. ومن ثم، ينبغي أن نضع في الاعتبار، ونحن نحلل العناصر الثقافية، أن هناك اختلافات كبيرة في الواقع بين الثقافات المختلفة،

كما أن هناك اختلافات كبيرة كذلك داخل الثقافة الواحدة، وأن ما نقوم به ليس الا تحليلا تجريديا للعناصر الثقافية المشتركة في كل الثقافات.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نقسم هذه العناصر الثقافية المشتركة الى ثلاثة أقسام رئيسية: أولها، العناصر الثقافية الخفية. وثانيها، العناصر الثقافية العلنية. وثالثها، العناصر الثقافية المادية. وهذه الأقسام الثلاثة تتداخل عناصرها معا وتتكامل لتصنع الكيان المميز للمجتمع وجماعاته[٣١]. ويمكن أن نتناول كل قسم منها بشيء من التحليل الذي يعطيه مضمونه ويعطي لكل عنصر من عناصره ملامحه الأساسية، وذلك كما يلي:

أ - العناصر الثقافية الخفية: **Covert Behavior Patterns**

توجد العناصر الثقافية الخفية في كل مجتمع لتساعد على توجيه السلوك الانساني، وتوجيه انتاج السلع المادية. وهذه العناصر الثقافية هي التي تعطي للثقافة شكلها، وهي تتضمن الأفكار والمعتقدات والقيم والاتجاهات. ووصف هذه العناصر الثقافية هنا بأنها خفية، يعني أنها ليس لها وجود مادي ملموس، كما يعني أنها تمارس تأثيرها على عناصر القسمين الآخرين بكيفية غير مرئية.

فالأفكار تلعب دورها في بلورة كل الثقافات الانسانية. وهي تعني اتجاهات الادراك عند الفرد نحو الأشياء والحقائق والأفراد الآخرين. ومن المهم أن نعرف أن اتجاهات الادراك تعني أن لكل فرد ولكل جماعة ولكل مجتمع العدسات أو الاطارات المرجعية Frames of Reference التي ينظرون من خلالها الى العالم من حولهم.

---

(31) Acuff, F And Others. From Man to Society. Hinsdale, Illinois: The Dryden Press, 1973 PP 71 - 78

وهذه العدسات أو الاطارات المرجعية تكونت بمرور أجيال كثيرة. وبذلك تستطيع الأفكار أن تصف تأثيرات الادراك على الثقافة، وأن تقيده أو توفر له مقدارا من المرونة.

والمعتقدات عنصر رئيسي أيضا، واذا كانت الأفكار تشير الى الادراك بصفة عامة، فان المعتقدات تشير الى الاقتناع والثقة بحقيقة شيء ما. وكل الثقافات الانسانية تتضمن معتقدات لا تقبل الجدل والمناقشة أو حتى التجريب لاثبات صلاحيتها من عدمه. انها ليست موضع تساؤل لأنها تضم أنماطا غير عقلية. ولذلك يسلم بها الأفراد والجماعات والمجتمعات تسليما مطلقا خلال كل أجيالها المتعاقبة. وهي تضرب بجذورها الى أعماق تاريخها.

أما القيم، فهي عبارة عن أحكام جماعية على قيمة الأشياء. فهناك في كل الثقافات الانسانية مثلا أولويات معينة لها أهميتها باتفاق كل الأفراد والجماعات داخل المجتمع. ويمكن أن تحمل القيم، بصفة عامة، معنى الوجوب أو الالزام، وهو معنى يقترب من المسئولية المعنوية نحو ما ينبغي أن يكون عليه اتجاه المجتمع عندما يثبت على وضع معين أو عندما يتغير الى وضع آخر أو عندما يعدل عنه. ان القيم تتجه الى تشكيل نمط يطلق عليه نفسية المجتمع. واذا كانت الثقافات الانسانية تتضمن كثيرا من العناصر المشتركة، فالقيم تمثل عنصرا رئيسيا فيها، ولكنها العنصر الذي له صفة السيطرة على العناصر الأخرى.

وأما الاتجاهات، فهناك اختلافات كثيرة حول مفهومها كاصطلاح علمي. لكنها بصفة عامة تعني الميول نحو سلوك معين أو الاستعداد لاستجابات معينة. وهي من العناصر المكتسبة، والتي قد تتخذ صفة نمطية، بحيث يمكن التنبؤ بنوع الاستجابة في مواجهة مثير معين. ويكفي أن تكون من العناصر الثقافية الخفية، لكي ندرك مدى تأثيرها

الفعال على السلوك الانساني في كافة المجتمعات. فاتجاهات الخوف أو التحيز أو السيطرة والتفوق تحدث نتائج سريعة يمكن التنبؤ بها. وهذه النتائج قد تسهم في تقدم المجتمع أو تقهقره.

ب - العناصر الثقافية العلنية: **Overt Behavior Patterns**

يقصد بالعناصر الثقافية العلنية تلك الأنماط المرئية من العلاقات الاجتماعية التي يشترك فيها أعضاء الجماعات بدرجات متفاوتة، وهذا التفاوت لا ينفي وجود درجة ما من تنسيق التفاعل الاجتماعي بين الأعضاء جميعهم، ممثلة في المكانة الاجتماعية والأدوار والعادات السلوكية والتنظيمات. وهذا يعني أن هذه العناصر الثقافية العلنية توفر درجة من التنسيق والترتيب والتنظيم للعلاقات الاجتماعية بين الأعضاء، خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بينهم.

ففي كل عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي، يكون كل عضو من أعضاء الجماعة على درجة من الوعي بسلوك الآخرين واستجاباتهم. وتظهر المكانة الاجتماعية لكل منهم، وكل مكانة اجتماعية لها درجتها من الشرف والهيبة، ولذلك يكون لذوي المكانة الاجتماعية الأعلى القسط الأكبر من الاحترام والفائدة. ومهما كان حجم الجماعة أو نوعية تنظيمها أو نوعية النتائج وكيفية توزيعها على أعضائها، فان المكانة الاجتماعية، كنمط سلوكي، لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات الانسانية.

ويضاف الى ذلك، أن كل مكانة اجتماعية تتضمن عددا من التوقعات السلوكية التي تصف الدور الاجتماعي الذي تعنيه هذه المكانة الاجتماعية. فالأدوار مرتبطة بالمكانة الاجتماعية، وان كانت لها سماتها المتميزة كعنصر مستقل من العناصر الثقافية العلنية، كما أن لها أهميتها أيضا. وتسهم المكانة الاجتماعية والأدوار التي تعنيها في دعم استقرار المجتمع واستمراره.

أما العادات السلوكية Norms فهي تعني أنماطا من السلوك المقبول والمتفق عليه بين أعضاء الجماعة، ويمارس كل عضو من أعضاء الجماعة هذه الأنماط السلوكية المشتركة بدرجات متفاوتة من القبول أو الامتثال. ان الحياة الاجتماعية لا تستغني عن هذه العادات السلوكية، لأنها بدونها تنقلب الى نوع من الفوضى. ودرجة القبول أو الامتثال من كل عضو في الجماعة لها أهميتها في دعم استقرار المجتمع واستمراره. ولذلك، فان وجودها شيء حيوي لكل مجتمع، ولا يمكن تصور مجتمع بدونها.

وأما التنظيمات الاجتماعية Social Institutions فهي نوع من العادات السلوكية النمطية التي تتكامل من أجل تحقيق وظيفة رئيسية في المجتمع. ونقطة البداية هنا تفترض أن هناك حاجات معينة تتطلب الاشباع، وهذا الاشباع يتم بنمط معين من العادات السلوكية المنظمة والتي تختلف من مجتمع الى آخر. فمثلا، نجد في كل مجتمع تنظيم معين لتوزيع السلع وتقسيم العمل، يسمى بالتنظيم الاقتصادي، وفي كل مجتمع تنظيم معين لحقوق الأعضاء ومسئولياتهم، وهذا التنظيم يعرف بالتنظيم الحكومي، والأسر في كل مجتمع لها تنظيم أسري. وبصفة عامة تشمل التنظيمات كل أوجه الحياة الاجتماعية كالتعليم والاقتصاد والحكومة والدين والأسرة، بهدف مواجهة الحاجات التي يسعى الانسان الى تحقيقها في المجتمع، لأن تنظيم العادات ونمطيتها وثباتها يؤدي الى تعدد التنظيمات الاجتماعية اللازمة لاستقرار المجتمع.

وخلاصة القول هنا، أن العناصر الثقافية العلنية، تعني تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال عناصرها الرئيسية التي تتمثل في المكانة الاجتماعية وأدوارها والعادات السلوكية وتنظيماتها الاجتماعية. لأنها تعني توفر الأنواع الضرورية من أنماط السلوك الظاهري أو العلني، والتي تحتاج اليها كل المجتمعات الانسانية من أجل تحقيق الاستقرار لها

ولأعضائها. ولا شك أن الاستقرار صفة هامة وحيوية لتطور المجتمع وتقدمه.

جـ - العناصر الثقافية المادية Material Factors or Artifacts :

يقصد بالعناصر الثقافية المادية تلك الأشياء التي يصنعها الانسان في كل مجتمع. ويتفق الباحثون على أن هذه العناصر المادية تعني كل الأشياء المادية التي توضح تطور الانسان. وهناك أساسان يقوم عليهما تطور الأشياء المادية في كل مجتمع: هما الاكتشاف Discovery والابتكار Invention. والاكتشاف يعني اضافة جديدة الى المعرفة، والابتكار يعني تطبيقاً جديداً للمعرفة.

وتتداخل العناصر المادية مع غيرها من العناصر التي تصنع الثقافة ككل معقد، ولكنها تتميز عنها. فمثلا، اذا تناولنا السفينة أو الباخرة كعنصر ثقافي مادي، نجد أنها تتكون من آلاف الأجزاء، ولكنها معا تصنع عنصرا ماديا معقدا، ثم انها تتصل بالأنظمة المدعمة لوجودها وتطورها والتي تمثل عناصر ثقافية أخرى معقدة، في تناسق وتكامل وظيفي كامل.

ولقد عاش الانسان طوال تاريخه، ينتج أشياء مادية لاشباع حاجات متعددة. وهذه العناصر الثقافية المادية تصلح مدخلا لفهم الحياة الاجتماعية المشتركة في مجتمع معين وفي وقت معين، ولكنها وحدها لا تحدد نوعية هذه الحياة. فاذا تناولت فأسا من الحجر ونظرت الى شكله ولونه وتناسقه، فانه يمكنك أن تستنتج مدى مهارة صانعه، ولكنك لا تستطيع أن تستنتج كيفية استعماله.

ولا شك أن هناك تأثيرا متبادلا بين هذه العناصر الثقافية المادية وتلك العناصر الثقافية الأخرى بقسميها. ذلك لأن تطور العناصر الثقافية المادية يدين بالتأكيد لتأثير العناصر الأخرى. لكن هذا التطور

ذاته له انعكاساته وتأثيراته على تلك العناصر ذاتها من ناحية أخرى. وهذه ملاحظة تعطي لهذه العناصر المادية كل أبعادها الثقافية. كما أنها تؤكد على حقيقة التداخل والتكامل بين كل العناصر الثقافية والتي تعطي للثقافة كيانها المتكامل والموحد وتوفر لها سماتها المميزة.

الاطار الثقافي كوحدة متكاملة:

ان تحليل العناصر التي تقوم عليها الثقافة، يعطي انطباعا بأن لكل عنصر منها سماته المميزة التي توفر له استقلالا ذاتيا عن العناصر الأخرى. وهذه حقيقة لا تنكر. ومع ذلك ينبغي أن ننظر الى الثقافة وعناصرها من زاوية أخرى. فهذه العناصر ذات السمات المتميزة تتداخل وتتكامل لتجعل من الثقافة كلا موحدا في مواجهة جماعة معينة أو مجتمع معين. وهذه الزاوية الأخرى في النظر الى الثقافة وعناصرها لا تتعارض مع الزاوية الأولى، وانما تعطي للاطار الثقافي كل أبعاده المتكاملة والموحدة والتي بها يشكل أساسا من الأسس التي تقوم عليها كل جماعة انسانية.

ويلاحظ هنا، أنه غالبا ما تحدث التغيرات في العناصر الثقافية الخفية قبل التغيرات في العناصر الثقافية العلنية والمادية. ومع ذلك، يكون لكل تغيير في العناصر الثقافية العلنية والمادية تأثيره على العناصر الثقافية الخفية. وهذا يعني أن التأثير متبادل بين العناصر الثقافية المختلفة، وأنه يشكل مع صفتي التداخل والتكامل هذه الوحدة الواحدة للاطار الثقافي. وهذه الوحدة الواحدة لا تعني جمود الاطار الثقافي، وانما تعني الكيان الموحد والمرن.

كما يلاحظ هنا، أن التعامل مع الثقافات الأخرى واستيعابها يتم ببطء وتردد، ويكون مصحوبا بصعوبات مؤلمة. فالمهاجرون من مجتمع الى مجتمع آخر ينتقلون من ثقافة تعودوا عليها الى ثقافة جديدة عليهم

تماماً. ويضطرون في مجتمعهم الجديد، إلى أن يتسلموا اتجاهاته الثقافية ويقبلوا ويعدلوا من أنماط سلوكهم بالكيفية التي تتلاءم مع الأنماط الجديدة، ويكتسبوا مهارات جديدة للتعامل مع العناصر الثقافية المادية. وهذه المتطلبات جميعها تمثل مشكلة حقيقية أمامهم.

والاطار الثقافي كوحدة متكاملة يخدم ثلاثة أغراض رئيسية: أولها: أن الاطار الثقافي يعطي للفرد قدرات على التكيف مع ظرف مجتمعه وأن يعدل منها ويغيرها. فالفرد يستعمل العناصر الثقافية المادية مثلا في تحويل الصحراء الى أرض زراعية والجبال الى مسطحات ممهدة ومستغلة استغلالا اقتصاديا، وهكذا.

وثانيها، أن الاطار الثقافي يسهل على الفرد التوافق وظيفيا مع الآخرين. فأنماط السلوك توجه الفرد الى الكيفية التي يكون بها علاقات مع الآخرين، وهي تكون علاقات ثانوية أو رسمية، أو علاقات تكاملية أو توافقية أو مفروضة عليه كما هو الحال في المؤسسات مثلا. والاطار الثقافي هو الذي يوجه الفرد الى علاقات معينة لأنها مشروعة ومسموح بها، أو يحرم عليه علاقات معينة لأنها غير مشروعة وغير مسموح بها.

ثالثها، أن الاطار الثقافي يمكن الفرد من التكيف مع المجهول من خلال نظامه العقائدي. فكل عقيدة يسمع عنها أو ينتقل اليه مضمونها، يحكم عليها من خلال عقيدته التي تشكل عنصرا رئيسيا من ثقافة مجتمعه. وكل سلوك ينتمي الى عقائد أخرى تمارسها مجتمعات أخرى أو جماعات أخرى قد يقبله أو يرفضه أو يتجنبه داخل اطار ما تسمح به عقيدته من سلوك وتصرفات. ولعل هؤلاء الذين زاروا مجتمعات أخرى غير مجتمعهم يستطيعون بسهولة أن يلمسوا مضمون هذه الوظيفة الثالثة بوضوح.

وليس من المؤكد دائما أن يمارس الاطار الثقافي تأثيره من خلال هذه

الوظائف الثلاث في وقت واحد. فلئن كانت هناك مواقف يكون من السهل فيها تصور الوظائف الثلاث معا في تناسق وتوازن، الا أنه من الشائع في كافة الثقافات الانسانية الا تحدث هذه الوظائف الثلاث تأثيرها بدرجة متساوية.

ويطلق اصطلاح التخلف الثقافي أو الفجوة الثقافية Cultural Lag على الحالات التي يحدث فيها تغير في بعض العناصر الثقافية بدرجة أسرع من التغير الذي يحدث لبعض العناصر الثقافية الأخرى، لما ينتج عنها من أضرار بالتكامل بين العناصر الثقافية المكونة لمضمون الاطار الثقافي كوحدة متكاملة، ولما ينتج عنها أيضا من أضرار بالتوازن بين وظائفها وتأثيراتها. ولا شك أن لهذا التخلف الثقافي آثاره ونتائجه السلبية على المجتمع بكل أفراده وجماعاته.

ففي المجتمعات المتقدمة حدثت تغيرات تكنولوجية بسرعة كبيرة للغاية في الوقت الذي لم تحدث فيه تغيرات في التنظيمات الاجتماعية والعناصر الثقافية الخفية بما يتلاءم مع النتائج التي أحدثتها التغيرات التكنولوجية، مما جعل العناصر الثقافية المادية تتفوق على العناصر الثقافية المعنوية، بكل ما يعنيه هذا من آثار سلبية على الأفكار والقيم والعقائد والعلاقات الاجتماعية وغيرها من العناصر التي تمثل الجانب المعنوي في حياة الانسان، وكان لهذا كله انعكاساته السيئة على الفرد والجماعة والمجتمع معا.

تعدد الاطارات الثقافية وتنوعها:

قد يكون القول بتعدد الاطارات الثقافية وتنوعها في مواجهة المجتمعات الانسانية أمرا متصورا ومقبولا، لكن القول بهذا في مواجهة كل مجتمع منها وبعد التأكيد على الوحدة المتكاملة للاطار الثقافي قد يكون صعبا تصوره. لكن هذا القول لا يتعارض مع قولنا بالوحد

المتكاملة للاطار الثقافي على مستوى المجتمع كله. ذلك، لأنه كما تصورنا أن المجتمع يشكل جماعة أكثر تعقيدا وأن هذه الجماعة تتفرع الى جماعات معقدة، وكل جماعة معقدة تتفرع الى جماعات مركبة، وكل جماعة مركبة تتفرع الى جماعات بسيطة، فان تصورنا لوجود اطارات تتعدد وتتفرع وتتنوع وتتداخل وتتكامل بتعدد الجماعات التي يتشكل منها النظام البنائي للمجتمع كله وتنوعها وتداخلها وتكاملها يصبح في هذه الحالة أمرا متصورا ومقبولا أيضا.

ان الوحدة المتكاملة للاطار الثقافي تكون في مواجهة الجماعة ككل. ومن ثم، فهناك وحدة متكاملة للاطار الثقافي لكل جماعة من الجماعات المتفرعة عن النظام البنائي للمجتمع كله، ثم هناك مثل هذه الوحدة المتكاملة لهذا الاطار الثقافي في مواجهة المجتمع كجماعة أكثر تعقيدا. بل أن هناك خطوطا عامة لاطار ثقافي له وحدته المتكاملة بدرجة ما على مستوى العالم كله وتضم كل المجتمعات الانسانية. فالوحدة المتكاملة هنا ينصرف معناها الى التداخل والتكامل والتأثير المتبادل بين العناصر التي يقوم عليها اطار ثقافي معين. وهذه الصفات واضحة على كل المستويات التي تتعدد بها الاطارات الثقافية وتتنوع. وتتشابه الأفراد والجماعات في هذه الصفات التي تصنع وحدة متكاملة لاطار ثقافي معين.

فلقد أشار ستيوارت شاس S. Chase في دراسته المشار اليها[٣٢]، الى أن الباحثين في مجالات الاجتماع والانثربولوجيا جمعوا حقائق من أماكن مختلفة، وأجروا دراسات مقارنة، وتوصلوا الى نتائج تؤكد وجود أنماط عامة تضم الحاجات والوظائف التي تشترك فيها كل الجماعات الانسانية على مستوى العالم كله، سواء تلك التي تعيش عيشة

---

(32) Chase, S. Op. Cit. P. 63.

قبلية أو بدائية أو متمدينة. وهذه الانماط العامة وفرت لهم معلومات هامة حول السلوك الانساني، يمكن استثمارها لصالح البشرية لتحقيق أغراض لها أهميتها الحيوية كانهاء الحروب والمصادمات الدامية مثلا.

وفي دراسة أرنولد جرين A. Green المشار اليها أيضا[٣٣]، تبين أنه على الرغم من اختلاف الاطارات الثقافية، الا أنها تبني من عناصر متشابهة في النوعية ولكنها ليست متشابهة في المضمون. فهناك في كل اطار ثقافي توجد التقاليد والقيم والقوانين والتنظيمات، وغيرها. كما تتشابه الاطارات الثقافية في الوظائف التي تؤديها عناصرها. فالتنظيمات الاجتماعية موجودة في كل الاطارات الثقافية وتؤدي وظائف متشابهة رغم اختلاف المضمون في كل منها. وتقوم الوحدة بين الاطارات الثقافية على مستوى العالم كله. على حقيقتين هامتين: أولاهما، أن الانسان يشكل جنسا واحدا، ثانيتهما، أنه يواجه ضرورات اجتماعية لا تتغير بتغير الزمان أو المكان.

أما بالنسبة لكل مجتمع، فان اطاره الثقافي الموحد لا يترادف معناه مع الوطنية، فالوطنية، كاصطلاح علمي، واحدة في مواجهة كل الأفراد والجماعات المنتمية الى مجتمع معين. ولكن اطاره الثقافي الموحد ليس له مثل هذا المعنى. ولذلك يميل الباحثون في مجالات الاجتماع على أن يعاملوا المجتمعات الحديثة على أن كلا منها يتكون من كيانات ثقافية متعددة، وليس من كيان ثقافي واحد. وهذا الاتجاه له ما يبرره من واقع التعدد والتنوع في الاطارات الثقافية للجماعات التي يقوم عليها كل مجتمع منها[٣٤].

ويمكن النظر الى تعدد الاطارات الثقافية وتنوعها داخل المجتمع

---

(33) Green, A. Op. Cit. P. 75 and P. 81.

(34) Green, A. Ibid, PP. 68 – 69.

الواحد من زاويتين: أولاهما، أن هذا التعدد والتنوع يعني ما يبدو من تنسيق واختلاف بين الجماعات الداخلة في اطار ثقافي موحد أكبر. فكل مجتمع ينقسم داخليا الى عدد من الجماعات الفرعية. وكل جماعة منها لها أسلوبها في التفكير والسلوك. وكل عضو من أعضائها يكتسب هذه السمات المميزة لجماعته. وبذلك تتعدد هذه الثقافات الجماعية أو الفرعية وتتنوع رغم ما يجمع بينها من اطار ثقافي موحد على مستوى المجتمع كله، وهو الجماعة الأكبر التي تضم كل هذه الجماعات الفرعية.

أما الزاوية الثانية، فهي أن هذا التعدد والتنوع يعني أن كل جماعة لها سمات تكفي لتداخلها وتكاملها مع ثقافة مجتمعها كما تكفي لتبادل التأثير معها، ولكنها في نفس الوقت تملك أيضا من السمات التي تكفي لتمييزها عن ثقافة مجتمعها. وهذه السمات المتميزة قد تمارس قدرا من الضغط على الثقافة العامة للمجتمع كله. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، هناك بعض الجماعات المهاجرة من مجتمعات أخرى كالايطاليين والجماعات الجنسية كالسود والجماعات الدينية كالكاثوليك والجماعات السلالية كاليهود، وكلها شعرت في أوقات تاريخية معينة برغبتها في تأكيد ذاتها واستقلالها. وقصة صراعها مع الاطار الثقافي الموحد للمجتمع الأمريكي تصور ما يقصد بالفعل من السمات المميزة للجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد من جانب، كما تصور بعض سلبيات التعدد والتنوع في الاطارات الثقافية للجماعات التي يتفرع اليها كل مجتمع انساني من جانب آخر.

ولا شك أن التعدد والتنوع بين الاطارات الثقافية الموحدة للمجتمعات الانسانية أكثر تباينا ووضوحا عما هو عليه بين الاطارات الثقافية المتفرعة من الاطار الثقافي الموحد لكل مجتمع منها. ذلك لأن العناصر البنائية التي يقوم عليها كيان المجتمع الواحد أقرب وأكثر اتصالا وتأثيرا وتفاعلا مما يحدث بين المجتمعات الانسانية، رغم ما ينعم

به العالم اليوم من ثورة اتصال تخطت بالأفراد والجماعات ما بينها من حواجز سياسية، وان كانت لم تتخطى بها ما بينها من حواجز نفسية واجتماعية.

ان كل اطار ثقافي يمثل وحدة متكاملة في مواجهة الجماعة التي يعنيها، وهذا يعني أننا في مواجهة اطارات ثقافية متداخلة ومتكاملة وتتبادل التأثير فيما بينها. كما أن كل اطار ثقافي في مواجة الجماعة التي يعنيها له أهميته المزدوجة. فهو يوجه السلوك الذي يستهدف اشباع الحاجات من ناحية، وهو يؤدي الى خلق أهداف جماعية متجددة تتطلب الاشباع ولها أهميتها وأولوياتها من ناحية ثانية، خاصة اذا عرفنا مدى التأثير الذي تمارسه الجماعة على كل عضو فيها.

واذا كانت الحاجات التي تدفع الأعضاء الى الانتماء الى جماعة معينة، تتعدد وتختلف، فان وجود اطار ثقافي موحد ومشترك للجماعة كلها يؤدي الى تقليل الاختلافات في السلوك المؤدي الى اشباع حاجات مختلفة لأعضاء مختلفين. والاطار الثقافي الموحد والمشترك يفعل ذلك بخلق نواة للحاجات المشتركة بين الأعضاء وبدفعهم الى اسلوب مشترك للتعبير عن الحاجات المختلفة. ولا شك أن كل هذه الأغراض التي يحققها الاطار الثقافي الموحد يمكن تصورها في مواجهة كل جماعة تعنيه، اذا تصورنا الكيفية التي تتعدد بها الاطارات الثقافية الموحدة وتتنوع وتتداخل في مواجهة تعدذ الجماعات الانسانية وتنوعها وتداخلها.

وخلاصة القول هنا، أن الاطار الثقافي للنظام البنائي للمجتمع وجماعاته أساس من الأسس الرئيسية التي تشكل مضمون هذا النظام البنائي. وهو بمفهومه وعناصره وأبعاده وتأثيراته يمثل أساسا له أهميته في حياة الأفراد والجماعات. واذا كان لا يمكن تصور الجماعات الانسانية بدون نظام بنائي متحرك ومتفاعل. فانه لا يمكن تصور حركته وتفاعله

بطريقة عشوائية غير منتظمة ولا محكومة. واذا جاز لنا التشبيه هنا، فان العناصر البنائية تشكل تروسا في آلة كبيرة والتفاعل الاجتماعي هو القوة التي تحركها والاطار الثقافي هو الاطار الذي يحيط بهذه التروس ليجعل حركتها منتظمة ومتوازنة ومنسجمة ومضبوطة وهذا التشبيه وان كان قد تجاوز الحد في التجريد، الا أنه يحقق الغرض تماما عندما يذكر في هذا الوضع.

وبهذا التصور للنظام البنائي لكل مجتمع، تبدو الجماعات المكونة له مشدودة الى بعضها باحكام، وتبدو حركتها منتظمة ومدققة داخل اطار اجتماعي وثقافي ينظم المعاملات والعلاقات والأدوار والوظائف والأهداف بين الأعضاء المشتركين في جماعة واحدة وبين كل جماعة والجماعات الأخرى، وان كان الواقع ليس جامدا بدرجة تحرم الأعضاء والجماعات من المرونة والحيوية، فالتغير والتجديد صفتان أساسيتان في كل العناصر التي تقوم عليها جماعة ما. وكلما اتجهنا من أعلا النظام البنائي الى أسفله، أي كلما اتجهنا من الجماعة الأكثر تعقيدا الى الجماعات المعقدة فالمركبة والبسيطة، كلما كانت المرونة والحيوية أوضح والتغير والتجديد أكبر، لأن الفرد يشعر بحريته وبذاته كلما كان أقرب الى زملائه في الجماعة التي ينتمي اليها.

وهذا التصور للنظام البنائي لكل مجتمع لا يعترف بأشكال التجمع التي قد تقوم على الجنس أو السن أو الدخل أو الطبقية، الا اذا تحول أحدها الى جماعة بكل الصفات التي ينبغي أن تقوم عليها الجماعة. أما اذا بقي بدون هذا التحول، فانه يبقى خارج اطار ما نعنيه بمفهوم الجماعة، كما يبقى على هامش دينامية النظام البنائي للمجتمع كله، لأن المصالح التي قد تجمع هذا الشكل أو ذاك لا تدفع بالمنتمين اليه الى التعامل المشترك. وهذه حقيقة يعترف بها الباحثون في الدراسات

الاجتماعية والنفسية[٣٥].

ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة هنا، أن المجتمع الانساني، بهذا النظام البنائي، يختلف تماما عن أشكال المجتمعات الأخرى التي أقامتها حشرات اجتماعية كالنحل والنمل، أو تلك التي أقامتها حيوانات عليا كالشمبانزي مثلا. فهذه الأشكال من المجتمعات تفوق المجتمعات البشرية من حيث دقة التنظيم، الا أن المجتمعات البشرية أقامت نظامها البنائي بكل عناصره الاجتماعية والثقافية نتيجة للتطور الاجتماعي، بينما أقيمت الأشكال الأخرى من المجتمعات غير الانسانية نتيجة لتطوراتبيولوجية. وهنا يكمن دور كل من العقل والغريزة. فلقد أقامت هذه الحشرات الاجتماعية والحيوانات العليا النظام البنائي لمجتمعاتها على الغريزة والاختلافات الفسيولوجية والتقليد، بينما أقام البشر النظام البنائي لمجتمعاتهم على درجة أقل من الاختلافات الفسيولوجية والتقليد بالاضافة الى درجة عالية من الخبرات الرمزية المكتسبة والمتراكمة عبر أجيال متعاقبة. وتميز مجتمع على آخر وتفوقه عليه ليس بسبب ما يتوفر لديه من أفراد ذوي أجسام قوية، ولكن بما يتوفر لديه من خبرات رمزية أكبر في شتى نواحي الحياة كالعلم والتكنولوجيا والعقائد المتطورة.

ولا شك أن النظام البنائي بكل جماعاته وعلاقاته وتفاعلاته وثقافاته، يلعب دورا أساسيا وجوهريا في حياة الفرد والجماعة والمجتمع، فالجماعة جزء مكمل للمجتمع وهي وسيلة لا غنى عنها لتكامل شخصية الفرد. فشخصية الفرد لا تكتمل ولا تنتظم الا عندما يتفاعل مع الأفراد الآخرين بأفكارهم وتنظيماتهم الاجتماعية. والجماعة أيضا وسيلة لا غنى عنها لتمكين الفرد من الاسهام الايجابي الفعال في الحياة الاجتماعية

---

(35) Green, A. Ibid, PP. 47 – 48.

المشتركة لمجتمعه الكبير، وتساعده على التوافق والتكيف بما يتناسب مع متطلباتها وضروراتها.

ان الجماعات التي يتكون منها النظام البنائي للمجتمع هي الخلايا الحية التي تعرف كل منها دورها وحدود علاقاتها. وحياتها وحيويتها تعني التقدم للمجتمع كله. وكلما كان المجتمع أقدر على تجديد خلاياه والمحافظة على سلامتها وتوازنها وقدراتها وفعاليتها، كلما كان اقدر على التطور والتفوق، والعكس صحيح. وليكن لنا في النظام البنائي للكائن الحي مثلا وعبرة. فسلامة الجسم كله ونموه المتوازن وحيويته وفعاليته تتوقف جميعها على سلامة خلاياه وحيويتها وقدرتها على التحديد. والتشبيه هنا له ما يبرره، اذا عرفنا أننا في مواجهة المجتمعات البشرية نتعامل مع مجتمعات حية وحدتها الجماعة البسيطة التي تقوم على الأفراد، وهي كائنات بشرية حية، والشبيه بالشبيه يذكر. وبهذا تتضح الأهمية الحيوية لدور الجماعات في حياة الفرد والمجتمع.

ويكفي أن نتصور كل جماعة من الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي للمجتمع كله على أنها حياة اجتماعية مشتركة كاملة بين أعضائها، وتتبع دوائرها كلما اتجهنا الى الجماعة الأكثر تعقيدا ممثلة في المجتمع كله، لكي نتحقق من أهمية الجماهير النوعية، ليس بالنسبة للجماعات البسيطة فقط ولكن لكل الجماعات التي يقوم عليها النظام البنائي على مستوى المجتمع كله. فاذا كانت هي التي تعطي للجماعة البسيطة حياتها واستمرارها وحيويتها وفعاليتها، فانه عليها أيضا تتوقف سلامة المجتمع كله وحيويته وتقدمه. وهنا تصبح ديناميتها مدخلا حقيقيا الى فهم الرأي العام بكل مستوياته. وهذا يجعلها بالفعل أساسا لكل دراسات الرأي العام وتطبيقاتها.

الفصل الرابع

الملامح الأساسية لطبيعة الرأي العام

يتجه الباحثون الى وضع تعريف للرأي العام قبل الدخول الى تحليل طبيعته. وهذا الاتجاه له مبررات معقولة ومقبولة. فالتعريف يضع حدودا للظاهرة الاجتماعية التي ينصرف اليها، ويضع حدودا لحركة الباحث في مواجهتها. وكلما وضحت حدود الظاهرة الاجتماعية، كلما سهل تمييزها عن الظواهر القريبة منها والمتشابهة معها والمساعدة عليها. وكلما كانت هناك حدود لحركة الباحث في مواجهة ظاهرة اجتماعية معينة، كلما كان أقرب الى الواقع وأكثر التزاما بالموضوعية وأكثر بعدا عن الشطط والمبالغة، وبالتالي يصبح أكثر تعبيرا عن أصالته العلمية.

والرأي العام، كظاهرة اجتماعية، تعرض لتعريفات كثيرة ومتعددة خلال محاولات علمية جادة لتحليل طبيعته. وقد استطاع أوسكامب S. Oskamp في دراسة له أن يجمع عددا من هذه التعريفات، كمحاولة لوضع تعريف مناسب للرأي العام من وجهة نظره[١]. وهذا يعني انه حاول من حيث انتهى غيره، فتكون القيمة العلمية لمحاولته هنا أنه أتاح لنفسه ولغيره فرصة للمقارنة والاستنتاج.

ومن هذه التعريفات ما ذهب اليه يونج Young سنة ١٩٢٣م، حيث اعتبر الرأي العام حكما اجتماعيا لمجتمع واع في مواجهة قضية هامة بعد مناقشات علنية وعقلية. والرأي العام بهذا التعريف يكون اتجاها علنيا لمجتمع يعي مضمون قضية معينة تتصل بمصالحه الأساسية. ومعروف أن المجتمع يمثل الجماعة الأكثر تعقيدا.

---

(1) Oskamp, S. Attitudes and Opinions. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977. PP. 16-17.

ومن هذه التعريفات أيضا، ذلك التعريف الذي نادى به ماكنون Mackinnon سنة ١٩٢٨ م، وفيه ينظر الى الرأي العام على أنه شعور الأفراد الأكثر علما وذكاء وخلقا في مجتمع معين تجاه موضوع يقبلونه ويسلمون به. وهنا يعتبر الرأي العام اتجاها نفسيا لعدد من الأفراد الذين يتصفون بدرجة أكبر من العلم والذكاء والخلق في مجتمع معين. وواضح هنا ان هذا التعريف يسير في خطوط متعارضة مع التعريف السابق، حيث يكون الرأي العام في التعريف الأول اتجاها عقليا للمجتمع كله، بينما يكون في التعريف الثاني اتجاها عاطفيا لعدد من فراد المجتمع، وان كان التعريفان يتفقان على أن الرأي العام يكون على مستوى المجتمع كله.

ومن هذه التعريفات كذلك، ما قال به لوويل Lowell سنة ١٩١٣ م، حيث اعتبره التزاما معنويا جماعيا تقبل به الأغلبية عن عقيدة وليس عن خوف. فالاتفاق هنا بين أغلبية الأعضاء ليس واردا وانما الالتزام الأولي بما يتفقون عليه هو الأساس الذي يقوم عليه الرأي العام. وطبيعي أن تكون قوة الولاء للجماعة عند هؤلاء الأعضاء هي مصدر هذا الالتزام الأدبي.

ونضيف هنا تعريفا آخر نادى به وارنر Warner سنة ١٩٣٩ م، والذي يرى فيه الرأي العام عبارة عن ردود أفعال الناس تجاه موضوعات أو تصريحات تظهر في ظروف معينة. وهنا يلتصق اصطلاح الرأي العام بمحاولات عاطفية معينة تتبلور في لحظات معينة في مواجهة موضوعات أو تصريحات معينة. فالرأي العام، من وجهة نظر هذا الباحث، ليس الا فورانا عاطفيا يعيشه الناس ثم تنطفىء جذوته.

وأخيرا، يصل أوسكامب S. Oskamp من مقارناته بين هذه التعريفات الى تعريف يرى أنه أكثر تعبيرا عن طبيعة الرأي العام، فهو

يرى الرأي العام على أنه الرأي المشترك بين مجموعة كبيرة من الناس تشترك في صفات معينة. وهنا تكون صفة الرأي العام كرأي مشترك ناتجة عن الجمع وليست ناتجة عن التفاعل. والدليل على ذلك أنه وصف تعريف تشايلدز Childs الذي قال به سنة ١٩٦٥ م بأنه تعريف عام، بمعنى أنه أكثر شمولا من التعريفات التي سبقته، وفي هذا التعريف يؤكد تشايلدز Childs على أن الرأي العام عبارة عن مجموع الآراء الفردية أينما وجدت.

ومع ذلك، ليس ما انتهى اليه أوسكامب S. Oskamp هو خلاصة ما قيل في الرأي العام، فان هناك نتائج أخرى كانت أكثر قربا وأكثر استيعابا لحقيقة الرأي العام. ومنها تلك الدراسة التي قام بها مكدوجال McDougall سنة ١٩٦٦ م، أي قبل دراسة أوسكامب S. Oskamp باحدى عشرة سنة. وهي ملاحظة تكشف عن عدم الاستقرار في الدراسات الاجتماعية والنفسية حول طبيعة الرأي العام. فلقد أكد مكدوجال C. McDougall في دراسته أن الرأي العام هو الرأي الذي يصل اليه أعضاء الجماعة نتيجة لتفاعلهم معا، بمعنى أنه يمثل خلاصة ما يحدث داخل الجماعة من تفاعل[٢].

كما توصل البيج W. Albig الى نفس النتيجة من قبل سنة ١٩٣٩[٣]. فقد أكد في دراسة له على أن الرأي العام هو رأي الجماعة المعبر عن خلاصة التفاعل بين أعضائها حول موضوع جدلي. وهو ليس رأيا ثابتا، ولكنه رأي متحرك بدخول عناصر جديدة الى المناقشة والجدال أو خروج عناصر أخرى. وقد يكون هذا الرأي منطقيا، وقد يكون عاطفيا.

---

(2) McDougall, C. Understanding Public Opinion. Dubuque, Iowa: Brown Co., 1966. P. 26.

(3) Albig, W. Public Opinion. New York: McGraw-Hill, 1939. P. 4.

PAGES 182 - 197

وهذه التعريفات جميعها تعطي انطباعا مؤكدا بأن تناول الرأي العام بالتحليل والتعريف بعد اكتماله كظاهرة اجتماعية يؤدي في كثير من الأحيان الى الوقوع في متاهات خادعة، تحول الرأي العام ذاته الى كيان مائع لا شكل له ولا لون، بينما حقيقته وجوهره أبعد من ذلك وأغور. وليس من شك في أن النتائج التي انتهى اليها هنا تحليل الجماهير النوعية وتفاعلها مكونة دينامية الجماعة التي تتحرك بها الى رأي عام في مواجهة قضية تمس مصالحها المشتركة تدعم هذا الاستنتاج وتؤكده.

ومن ثم، يكون لزاما أن نبدأ بوضع تعريف للرأي العام يستند الى كل هذه النتائج التي انتهينا اليها ويبلورها، ويعطي للعلاقة بين الجماهير النوعية والرأي العام وضوحا كافيا، على أساس أنها النواة الفعالة داخل الجماعة، والتي تصل بها الى مثل هذا الرأي العام، فتكون العلاقة بينهما امتدادا يصل بين النبت وجذوره، ويشد ما بين الظاهرة الاجتماعية وأصولها، ويكشف بوضوح عن الملامح الأساسية لطبيعتها، وهذا التعريف كما يلي:

« الرأي العام، هو ذلك الرأي المعبر عن الارادة الواعية لجماعة معينة، والذي يصل اليه أحد جماهيرها النوعية، بعد تفاعلات نفسية واجتماعية كثيرة ومعقدة بينه وبين بقية أعضائها، في مواجهة قضية معينة تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة كلها ».

واذا نظرنا الى هذا التعريف نظرة تحليلية مقارنة، وجدنا أن طبيعة الرأي العام تقوم على أربعة ملامح أساسية، تضم عناصر تتكامل معا لتضع تصورا لكيانه المعنوي والمادي في مواجهة القضايا التي تواجه

كل جماعة انسانية. ولا شك أن هذه الملامح الأساسية الأربعة بكل عناصرها التي تقوم عليها، تحتاج الى تحليل يرسم لها حدودها وعلاقاتها وقدراتها، على أن يسير التحليل بالكيفية التي تتناسب مع مراحل تكوين الرأي العام.

أ - الرأي العام يتكون في مواجهة قضية تتصل بالمصالح المشتركة:

يعود انتماء الفرد الى جماعة ما الى مدى احساسه بقدرة هذه الجماعة على أن تشبع حاجة أو أكثر من حاجاته الأساسية. غير أنه اذا كان لكل عضو في جماعة معينة أهدافه الخاصة، فإن الجماعة ككل لها أهدافها المشتركة التي تحتفظ بالسمات الأساسية للحاجات أو للأهداف الفردية، ولكنها ليست حاصل جمعها، وانما هي تمثل حدود المصالح المشتركة التي اتفق أعضاء الجماعة عليها.

ورغم أن هذه المصالح المشتركة متغيرة من وقت لآخر بحسب المتغيرات التي تحدث للجماعة والضغوط الاجتماعية التي تتعرض لها، الا أن تغيرها يكون دائما داخل اطار الاتفاق المشترك بين أعضاء الجماعة جميعهم. ولئن كان الصراع بين المصالح الفردية لأعضاء الجماعة والمصالح المشتركة التي يتفقون عليها يعتبر من الاحتمالات المتوقعة دائما، الا أن قدرة الجماعة على أن تحقق التوافق بين أعضائها، تعتبر من الظواهر الهامة الدالة على قوة الجماعة وسلامتها.

والجماعة كالفرد، تمثل المصالح الأساسية المشتركة عندها الجانب الذاتي الداخلي، بينما تمثل الحوافز الجانب الموضوعي الخارجي. ويتكامل الجانبان معا لصنع دوافع الجماعة وراء أنماط التفاعلات التي تحدث داخلها. وتصبح هذه التفاعلات جميعها وبكل تعقيداتها محاولات جادة للوصول الى تقرير السلوك الأفضل لإشباع مصلحة معينة. وتتمثل

هذه الحوافز في القضايا التي تواجه كل جماعة وتكون متصلة بمصلحة أو أكثر من مصالحها المشتركة، حيث تشكل معا دافعا لدينامية الجماعة.

وتتعدد دوافع الجماعة وتتنوع بتعدد الحاجات الانسانية وتنوعها. فهناك الدوافع الاقتصادية، ودوافع التنمية أو التطوير، ودوافع حماية الجماعة، ودوافع تحقيق السلطة أو النفوذ، ودوافع تحقيق المكانة الاجتماعية، ودوافع تحقيق الذات. غير أن هذا التسدد والتنوع لا يحدث في وقت واحد، وانما بحسب نوعية القضية التي تتصل بمصلحة مشتركة أو أكثر، تكون نوعية الدافع الذي يدفع الجماعة الى كل أنماط التفاعلات ومجالاتها والتي تقوم عليها ديناميتها. والقضية الواحدة قد يكون لها تأثير على مصلحة واحدة أو أكثر، وبالتالي يمكن أن تثير القضية الواحدة أكثر من دافع.

ومن هنا، فان بروز قضية معينة تتصل بمصلحة أو أكثر من المصالح المشتركة، يمثل نقطة البداية لدينامية أي جماعة انسانية. ذلك لأن الحاجات أو المصالح المشتركة للجماعة لا تستطيع وحدها أن تدفع الى حدوث ديناميتها، لأنها في هذه الحالة لن تزيد عن كونها سلوكا غير هادف. غير أنه لكي تمثل القضية نقطة بداية قوية، فانه ينبغي أن تكون متساوية مع حجم المصلحة أو المصالح المشتركة التي تتصل بها، لأنه اذا لم يتساو الجانب الخارجي للدافع مع الجانب الذاتي له، قلت قوة الدافع الى دينامية فعالة ونشيطة.

واستطرادا من هذا الاستنتاج، يمكن القول بأن ادراك أعضاء الجماعة جميعهم لمدى ما بين جانبي الدافع من تساو، يعطي للدافع كل قوته. وهذا يعني أن اختلاف أعضاء الجماعة حول مدى أهمية قضية معينة من القضايا التي تتصل بمصلحة أو أكثر من مصالحهم المشتركة، يؤدي بالضرورة الى دينامية ضعيفة تعجز عن تحقيق ما يسمى بالرأي العام.

ب - الرأي العام يصل اليه الجمهور النوعي بعد تفاعلات نفسية واجتماعية:

تمثل العلاقة بين الرأي العام والجمهور النوعي أهمية خاصة كأحد الملامح الأساسية لطبيعة الرأي العام، من زاويتين: احداهما تتصل بما دأب عليه بعض الباحثين من استخدام اصطلاح الجمهور النوعي Public استخداما واسعا يشمل أشكالا من الجماعات، ويبدأ من أبسطها الى أكثرها تعقيدا. وهذا الاستخدام الواسع يسيء الى الجمهور النوعي كاصطلاح علمي ولا يخدمه لأنه يجعل منه كيانا لا شكل له ولا حدود.

ولقد تبين من نتائج هذه الدراسة التي نحن بصددها، ان الجمهور النوعي ليس الا نواة فعالة ونشطة داخل كل جماعة انسانية، فهو جزء من النظام البنائي للجماعة كلها، وهو وان كان يحمل السمات الأساسية للجماعة كلها، كما تحمل النواة الصفات الأساسية للخلية الحية، الا أنه لا يمثل جماعة متكاملة. ومن هنا، فان استخدام الباحثين له كاصطلاح علمي استخداما واسعا، لا يمثل اساءة اليه لما يتصف به استخدامه من سعة وتنوع فقط، ولكن لاعتباره جماعة متكاملة أيضا، مما يسيء الى العلاقة بينه وبين الرأي العام.

أما الزاوية الثانية، فانها تتصل بما يعنيه هذا التحديد لمكانة الجمهور النوعي داخل النظام البنائي للجماعة كلها. فدينامية الجماعة تبدأ بالجمهور النوعي، ويمثل المجال الأول لتفاعلاتها، بل انه المجال الذي يتبلور ليتحول الى مجالات للتفاعل تتسع لتشمل الجماعة كلها بعد تداخل وتكامل عناصر وعمليات نفسية واجتماعية كثيرة ومتعددة[٤]. ثم يصل

---

(٤) راجع الفصلين الثالث والرابع من هذه الدراسة.

بالجماعة كلها الى الرأي العام كحصيلة نهائية لكل هذه التفاعلات.

ومن هنا يصبح لاستخدام الاصطلاح العلمي للرأي العام Public Opinion ما يبرره من الناحية العلمية والتطبيقية. لأنه في هذه الحالة يقوم على مفهوم واضح للعلاقة بين الجمهور النوعي Public كاصطلاح علمي، وبين الشق الأول من اصطلاح الرأي العام. وهذا التبرير العلمي والتطبيقي يعني أن الرأي العام هو خلاصة ما تنتهي اليه تفاعلات الجمهور النوعي داخل جماعته.

وهنا يمكن التساؤل حول طبيعة هذه العلاقة، فهل هذه العلاقة تعني أن الرأي العام هو رأي الجمهور النوعي ليصبح معنى الاصطلاح العلمي متمشيا مع ترجمته الحرفية؟ والاجابة على هذا التساؤل واضحة. فليس معنى أن الجمهور النوعي يصل بجماعته الى رأي عام أنه يفرض رأيه على الجماعة كلها أو أن جماعته تتبنى ما يصل اليه من آراء، وانما الأصح القول بأن الرأي العام له صفة العمومية التي تشمل الجماعة كلها، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار علاقات التأثير المتبادل بين أعضاء الجماعة جميعهم. وهذا الاستنتاج يتفق مع المكانة التي يحتلها الجمهور النوعي كنواة فعالة داخل النظام البنائي لجماعته.

واستطرادا من هذا الاستنتاج نتساءل: هل يصح القول بأن دينامية الجماعة التي يتولد عنها الرأي العام، ليست الا دينامية مغلقة تحدثها تفاعلاتها الداخلية وترفض التأثيرات الخارجية أو تلفظها؟ أم أنها دينامية مفتوحة لكل التأثيرات؟ ومعروف أن الجماعة جزء من النظام البنائي لمجتمعها، وبالتالي فان علاقات التأثير المتبادل بين الجماعات من جانب وبين كل جماعة منها ومجتمعها كله من جانب آخر تعتبر من الظواهر المسلم بحدوثها. ومن ثم، فان هذا التساؤل ينصرف الى طبيعة هذا التأثير ومداه بأكثر مما ينصرف الى تأكيد وجوده من عدمه.

جـ - الرأي العام يمثل الارادة الواعية لجماعة كاملة:

لا شك أننا أمام هذه النقطة ننتقل الى أحد الملامح الأساسية الأكثر أهمية. ذلك لأن الرأي العام لا يمثل رأي جماعة بأكملها فحسب، ولكنه يمثل الارادة الواعية للجماعة كلها، مما يجعل الرأي العام في جماعة معينة يستند الى قوة معنوية ومادية ضخمة وقادرة. فهو ليس رأيا لفظيا فقط، وانما هو رأي يحمل في مضمونه عناصر ذاتية، بها يستطيع أن يفرض نفسه تحقيقا لمصلحة أو أكثر من المصالح المشتركة لجماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى.

ولكي نعطي لهذه النقطة أبعادها، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ما تعنيه الارادة الجماعية الواعية من معان توفر القوة المعنوية والمادية للرأي العام في جماعة معينة. فالارادة توفر هذه القوة بكل عناصرها اذا توفر لها القرار القوي والاصرار القوي. ان مدى قوة القرار وقوة الاصرار على تنفيذه، يعني مدى شدة الايمان بهذا القرار ومدى شدة الحرص على ترجمته الى واقع ملموس.

واذا كنا لا نجد فروقا جوهرية فيما تعنيه الارادة الواعية في مواجهة كل من الفرد والجماعة بصفة عامة، الا أن كلمة الجماعة هنا توفر لهذه المعاني مناخا نفسيا واجتماعيا يجعلها تصل الى أحجام ونوعيات لا يمكن أن تصل اليها عند الفرد أو حتى عند مجموعة محدودة من الأفراد داخل جماعة معينة.

وعلى ذلك، يمكن القول بصفة عامة، أنه كلما توفرت العناصر التي تقوم عليها الارادة الجماعية الواعية بدرجة أكبر في جماعة معينة، كلما كانت ارادتها أقوى، وكلما كان الرأي العام في هذه الجماعة ذا ثقل أكبر في مواجهة الجماعات الأخرى، والعكس صحيح تماما. ولا شك، أن هذا الاستنتاج يرتبط بالنوعية أكثر من ارتباطه بالكم، وان كان اقتران الكم

مع النوع أفضل. وفي أحداث التاريخ شواهد كافية لتأكيد هذا الاستنتاج.

واذا شئنا تفسيرا مقبولا لهذا الاستنتاج وشواهده، فاننا نبدأ بالتساؤل حول ما اذا كانت الارادة الواعية لجماعة معينة هي حاصل جمع الارادات الفردية لأعضائها، وبالتالي لا يتوفر هنا تفسيرا مقبولا بدرجة كبيرة، لأن حاصل الجمع لا يعطي أفضل النتائج دائما؟ أم أنها تعني شيئا آخر أعظم من مجرد حاصل الجمع هذا، وبالتالي نصل الى تفسير مقبول بالكامل لهذا الاستنتاج وشواهده؟.

ان الاجابة على هذا التساؤل تكون اسهل، لو عدنا الى ما تعنيه الارادة الواعية من قوة القرار وقوة الاصرار على تنفيذه. وهذه المعاني بكل أبعادها تجد مضمونها، كعناصر يقوم عليها هذا الاستنتاج وشواهده، فيما تعنيه شخصية الجماعة وما تعنيه قدرتها على اتخاذ قرار جماعي. ومن ثم، فان تحليل شخصية الجماعة وقرارها، يعطي لنا اجابة واضحة ومحددة على ما أثرناه من تساؤل.

فلقد أصبح مؤكدا من كل نتائج الدراسات النفسية والاجتماعية التي قام بها باحثون أمثال فلويد البورت F. Allport وجوردون البورت G. Allport أن الجماعة تستطيع أن تشعر وتحس وتفكر ككيان متميز. وهي تختلف في ذلك عن الكيفية التي يشعر بها الفرد ويحس ويفكر. والجماعة تمتلك كيانا خاصا بها وشخصية تميزها. فالحدود بين عضوية كل جماعة والأخرى واضحة. ويعترف أعضاء كل جماعة بهذا الكيان وبهذه الشخصية عندما يشيرون الى جماعتهم كشخصية متميزة، ويستعملون أوصافا جمعية للتعبير عن احساسهم هذا، مثل «جماعتنا، نحن[٥]».

---

(5) Fisher, A. Small Group Decision Making: Communication And The Group Process. New York: McGraw-Hill, 1974. PP. 201-203.

ومن الواضح أن كل جماعة لا ينفصل وجودها عن وجود أعضائها. فهي توجد لأن أعضاءها يوجدون وينتمون اليها. والنظام البنائي للجماعة يعتمد تماما على علاقات التفاعل الشخصي بين أعضائها. ولذلك، فهي ليست قوة خفية منعزلة عن وجود أعضائها، لأن وجودها ككيان متكامل مستمد أساسا من وجود أعضائها.

لكن الجماعة، من ناحية أخرى، تعتبر نظاما اجتماعيا. وهذا النظام الاجتماعي لا يعبر عن مجموع الأعضاء وأنماط سلوكهم. انه أكبر من ذلك وأعقد. وليست الأعضاء، كعناصر فردية مكونة لهذا النظام الاجتماعي المتكامل، قادرة على التعبير عن مضمونه. ولتشبيه هذه الحقيقة، يمكن القول أن الانسان ككل يزيد عن مجرد مجموع العناصر المكونة له رغم أهمية كل عنصر منها.

وهذا يعني أن الجماعة لا يخلقها وجود العناصر المشكلة لكيانها، ولكن يوجدها الاعتماد المتبادل بين هذه العناصر، والتفاعل المستمر بينها، والتأثير المتبادل بينها. ومن ثم، لا تصبح الجماعة مجرد مجموعة من الأعضاء، ولكنها تصبح علاقات انسانية متداخلة، وهي ليست العناصر المكونة لها، ولكنها الكيفية التي تنتظم بها هذه العناصر وتعمل معا متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة.

والقائد أو الشخص البارز في جماعته، ليس كل منهما فردا فقط، وانما هو أيضا صفة يكتسبها من انتمائه الى جماعة معينة. أنه يعبر عن استعداد طبيعي ومكتسب معا. فالفرد تتبلور شخصيته داخل الجماعة، والجماعة تتبلور شخصيتها بأعضائها.

وعلى ذلك تختلف عملية اتخاذ القرار في الجماعة عنها في الفرد، ليس فقط لأن الجماعة تضم أفرادا كثيرين، وتمتلك تنوعا أكبر في الامكانات، ويوجد بها عقول كثيرة تسهم في صنع القرار، ومصادر أكثر

تنوعا للمعلومات، وتستطيع تقسيم العمل بين أعضائها بحسب قدراتهم المتعددة، ولكن أيضا لأن طبيعة عملية اتخاذ القرار ليست في مضمونها الا اختيارا للسلوك الأمثل على ضوء الامكانات المحدودة، والاختيار داخل جماعة ما يعني تفاعل هذه العناصر المتوفرة للجماعة من أفراد وعقول وامكانات وغيرها، لكي تتبلور لها قوة مشتركة أقدر على اتخاذ القرار الأنسب.

ورغم وجود عدد من السلبيات والمشكلات الكامنة والتي لا يوجد مثلها عند الفرد، كمشكلة تحقيق الاجماع للقرارات التي تصل اليها الجماعة، وقيام الجماعة على أفراد كثيرين بكل ما يعنيه من احتمالات الصراع بينهم، الا أن هناك ايجابيات تعلو فوق كل هذه السلبيات والمشكلات. فالجماعة تتعدد امكاناتها وتتعدد وجهات النظر داخلها فيما يتعلق بتقييم الأفكار والخيارات المطروحة للمناقشة والجدال، وهو ما يعرف بتبادل الأفكار، وهذه ايجابيات لها فعاليتها.

ويضاف الى ذلك أن الجماعة تتمتع بقدرة أكبر على تحمل المخاطرة Risky Shift وتفسر هذه القدرة على المخاطرة بوجود أفراد كثيرين قادرين عليها داخل الجماعة، ومن المعروف أن القدرة على المخاطرة تعتبر من الصفات الشخصية التي تتوفر في أشخاص معينين ولا تتوفر في آخرين. ثم ان القدرة على المخاطرة تعتبر قيمة في حد ذاتها في بعض الثقافات، الى جانب احساس الجماعة بأن لديها استعداد أكبر لتأييد ما تتخذه من قرارات المخاطرة وشعور أعضائها بالمسئولية تجاه هذه القرارات(٦).

وقد يؤخذ على الجماعات أنها أبطأ في اتخاذ القرار، لكن المغزى الحقيقي لكل هذه الايجابيات المتوفرة لها ليست في قدرتها على اتخاذ

(6) Fisher, A. Ibid, PP. 36-42.

قرار أنسب يجمع عليه أعضاؤها بعد كل ما يحدث بينهم من تفاعلات، وانما في قدرتها على تنفيذ ما تصل اليه من قرارات جماعية[٧]. وهذه الحقيقة تعطي للارادة الواعية للجماعة كل مضمونها، كقوة معنوية ومادية تستند اليها قوة الرأي العام ذاته.

ويبقى هنا، أن نعود الى التأكيد على أن العبرة دائما بنوعية العناصر المشكلة لهذه الارادة الواعية التي يستمد منها الرأي العام في جماعة ما قوته المعنوية والمادية في مواجهة الجماعات الأخرى. ولئن كان حجم الجماعة من العوامل الهامة، الا أن هذا الحجم ليست له دائما فعاليته اذا فقدت الجماعة الكبيرة الحجم عناصر أساسية أخرى تضعف من ارادتها أو تقلل من وعي الأعضاء بها. وهذا الاستنتاج من الحقائق الهامة التي تساعد على التعامل مع الجماعات المختلفة، كما تساعد على فهم سلوكها وتفسيره وقياس مدى قوته وفعاليته.

د - الرأي العام رأي معبر:

تبين من دراسة قام بها دوب L. Doob سنة ١٩٥٦م، ان الرأي العام يظل كامنا Latent الى أن تظهر قضية ما تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة، لتثير الصراع والقلق والاحباط أمام أعضائها. ويكون الرأي العام الحقيقي الذي تصل اليه الجماعة محاولة للتخفيف من هذا الصراع والقلق والاحباط، لتحقيق قدر من التوافق والتآلف بين أعضائها[٨].

ومناقشة هذه النتيجة التي انتهى اليها دوب L. Doob يمكن أن تعطينا تصورا للمضمون الحقيقي لما نقصده بقولنا إن الرأي العام رأي

(7) Bossman, L. «An Analysis of Inter-Group Residual-Influence Effects Upon Members of Small Decision-Making Groups». Behavioral Science, Vol. 13, 1968. PP. 220-233.

(8) Doob, L. Public Opinion And Propaganda. New York: Holt, 2 ed edition, 1956. PP. 87-88.

معبر، وهو أحد الملامح الأساسية التي تصف طبيعة الرأي العام في هذه الدراسة التي نحن بصددها. ولكي يكون هناك أساس علمي للمناقشة، ينبغي أن نفرق أولا بين اصطلاحين علميين متمايزين، احدهما هو اصطلاح الاتجاه النفسي Attitude والآخر هو اصطلاح الرأي Opinion. ذلك لأن دوب L. Doob. يعتمد على اصطلاح الأول ليصف الرأي العام بأنه كامن، ودراستنا هنا تعتمد على الاصطلاح الثاني في وصفها للرأي العام بأنه رأي معبر.

وبادىء ذي بدء، يمكن القول بأن الاتجاه النفسي من الاصطلاحات العلمية التي نالت حظا كبيرا في دراسات علم النفس الاجتماعي، ومع ذلك لم يتفق كثير من الباحثين على تعريف واحد لها[٩]. بل ان منهم من لا يرى فروقا جوهرية بينه وبين الرأي كاصطلاح علمي متميز، ولذلك يستعمل الاصطلاحين أحيانا استعمالا واحدا ويقصد بهما معنى واحدا[١٠].

ومع ذلك، فالاصطلاحان متمايزان، على أساس أن الاتجاه النفسي ذو طبيعة افتراضية ضمنية، ولا يمكن ملاحظتها، ويظل الاتجاه النفسي كامنا الى أن يظهر مثير، فيجد تعبيرا عنه في الرأي أو السلوك. ومعنى ذلك أن الرأي قد يكون تعبيراً لفظياً عن الاتجاه النفسي، وان السلوك قد يكون تعبيرا فعليا عنه.

واستعمالنا هنا في التفرقة بين الاتجاه النفسي والرأي والسلوك لعبارات تحمل معنى الاحتمال وليس التأكيد يرجع الى أن هناك أفرادا

---

(9) Mills, J. Experimental Social Psychology. London: Macmillan, 3 rd Printing, 1971. P. 124.

(10) Karlins, M. and H. Abelson. Persuasion: Haw Opinion And Attitudes Are Changed. New York: Springer 2ed edition, 1970. P. 156.

يخفون اتجاهاتهم النفسية الحقيقية تجاه موضوع معين أو قضية معينة أو شخص معين. ويستخدمون في التعبير اللفظي عنها آراء مخالفة بدرجات متفاوتة. وفي هذه الحالة لا يكون الرأي تعبيراً عن الاتجاه النفسي، وانما يكون مضللا. وان كانت هناك داخل الجماعة من العناصر النفسية والاجتماعية المشكلة لديناميتها وعمليات التفاعل داخلها، ما يجعل وجود هذه الحالة الاحتمالية أبعد ما تكون عن الواقع. واذا حدثت فان الرأي يرتفع فوق الاتجاه النفسي ليقترب أكثر مما يسود الجماعة أو تستقر عليه مهما كان مخالفا أو متعارضا مع الاتجاه النفسي لفرد معين.

ومن الجدير بالذكر، أن الاتجاهات النفسية والآراء لا توجد منفصلة عن بعضها عند الفرد. فالرأي الواحد قد يكون جزءا هاما من اتجاهات نفسية عديدة. والاتجاهات النفسية ذاتها قد تنتظم هرميا لتكون ما يسمى في علم النفس الاجتماعي بأنظمة القيم Value Systems ولذلك، فان تغيير رأي واحد قد يكون له تأثيره على تغيير عدد من الآراء والاتجاهات النفسية الأخرى المرتبطة به.

ويضاف الى ذلك، أنه يمكن التفرقة بين الاتجاهات النفسية والآراء على أساس التمييز بين العناصر المكونة لها. فالاتجاه النفسي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية، هي: العاطفة والميول والمعرفة. بينما لا تتكون الآراء الا من عنصر واحد فقط هو المعرفة.

ويقصد بعنصر العاطفة في الاتجاه النفسي مشاعر التأييد أو عدم التأييد التي يحس بها الفرد بحسب القيمة التي يراها في الشيء الذي أمامه، ان كان طيبا أم رديئا، حسنا أم سيئا. أما عنصر الميول في الاتجاه النفسي، فانه يشير الى اتجاه الفرد نحو تجنب الشيء الذي أمامه أو الاقتراب منه، أي الميل الى التصرف نحوه بطريقة معينة. وأما عنصر المعرفة في الاتجاه النفسي، فانه يتكون من كل أفكار الفرد

ومعلوماته عن الشيء الذي أمامه. وتتفاوت طبيعة الاتجاهات النفسية وأبعادها بتفاوت قوة كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة.

وهذه التفرقة تعني أنه يفترض في الرأي أن يكون موضوعيا، على أساس أنه يقوم على عنصر المعرفة فقط، ويبتعد عن العنصرين الآخرين اللذين يتصفان بالذاتية. ومع ذلك، فان هناك حالات تبين منها وجود قدر من العاطفة في آراء الفرد، عندما تتعرض لمحاولة تغييرها.

ولا شك أن هذه التفرقة تصف ما يميز الاتجاهات النفسية والآراء عند الفرد بحسب تكوينها، أي قبل أن يوضع الفرد في اطار اجتماعي تفرضه الجماعة التي ينتمي اليها. فاذا وضعنا في الاعتبار أن انتماء الفرد الى جماعة معينة يعني أن المصالح المشتركة لهذه الجماعة تعلو فوق مصالحه الخاصة، وأن الرأي العام يلتصق التصاقا كاملا بالمصالح المشتركة للجماعة، فان عنصري العاطفة والميول بما يقومان عليه من ذاتية تقل فعاليتها وتتضاءل أمام عنصر المعرفة وما يقوم عليه من موضوعية، وهو قوام الرأي كاصطلاح علمي.

ويتضح هنا، أن الاتجاه النفسي والرأي اصطلاحان متمايزان، لأن كلا منهما يعبر عن حالة معينة، وان كانت الحالتان متصلتين في مواجهة شيء واحد او موضوع واحد. فالاتجاه النفسي يمثل حالة ضمنية كامنة في النفس لا يحس بها الا صاحبها، أما الرأي فانه يمثل حالة علنية ظاهرة يعبر بها الفرد عما يحس به في مواجهة نفس الشيء او الموضوع، كما يمثل محاولة الفرد الخروج من حالة الذاتية الى الموضوعية والتجرد.

وهذا الاتصال بين الاتجاه النفسي والرأي لا يقلل من تمايزهما كاصطلاحين علميين، وان كان يؤكد علاقة التأثير المتبادل بينهما، فكل عوامل تضاف الى العوامل المشكلة للادراك ثم للاتجاه النفسي تؤدي الى تغيير في الرأي المعبر. كما أن هناك حالات يتغير فيها الرأي

ثم ينعكس ذلك على الاتجاه النفسي، فيتغير تبعا لذلك. وخلال التفاعلات التي تجري بين أعضاء جماعة ما للوصول الى رأي عام في مواجهة قضية معينة، يحدث التأثير المتبادل بين الاتجاه النفسي والرأي بحالتيه. وتكون أهم أسبابه ما يحدث لعنصر المعرفة في كل منهما من تغيرات، الى أن يحدث الاتفاق على رأي واحد معبر عن اتجاه نفسي واحد للجماعة كلها.

وهذا الاستنتاج الذي انتهينا اليه يجعل من السهل المقارنة بين ما أخذ به دوب L. Doob من القول بأن الرأي العام يظل كامنا في وضع من أوضاعه، وما تأخذ به هذه الدراسة التي نحن بصددها من القول بأن الرأي العام رأي معبر. فلئن كان دوب L. Doob يقصد بوصف الرأي العام بأنه كامن ذلك الاتجاه النفسي العام الذي يسود الجماعة تجاه ما تنتهي اليه تفاعلاتها، وقبل أن يجد تعبيرا عنه فيما يسمى بالرأي العام، فان هذا المعنى لا يتوافق مع هذا الوصف لأنه ربط بين ظهور الرأي العام وظهور قضية تتصل بالمصالح المشتركة للجماعة، والمفروض هنا اذا كان المعنى متوافقا مع الوصف أن يكون هناك مثل هذا الربط، لأن ظهور القضية سابق لظهور هذا الاتجاه النفسي العام.

ومن ثم، تصبح العبارة التي أخذت بها الدراسة التي نحن بصددها هنا أكثر تصويرا لهذه السمة الأساسية من سمات الرأي العام. انه رأي واحد معبر عن اتجاه نفسي عام يسيطر على أعضاء الجماعة في مواجهة القضية التي تكون موضوعا لتفاعلاتهم بكل ما يحدث خلالها من اتصالات ومناقشات وجدال وصراع وتوتر. وعلى ذلك يؤكد وصف الرأي العام بأنه رأي معبر على عدد من العناصر الهامة، والتي يمكن اجمالها في قسمين رئيسيين، كما يلي:

أولا: ليس معنى قيام الرأي العام على اتجاه نفسي عام، أنه يتصف

بالضمنية، وانما التعبير علانية شرط جوهري. كما أن الرأي العام ليس هو الاتجاه النفسي العام. ان الحبة في باطن الأرض ليست هي الشجرة المتفرعة عنها، وان كانت تحمل كل خصائصها. ثم انه لا يمكن التعرف على طبيعة النتائج التي تنتهي اليها دينامية الجماهير النوعية في جماعة ما الا بعد أن تصل بالفعل الى نتائج معينة على مستوى الجماعة كلها.

ثانيا: ان قيام الرأي العام على اتجاه نفسي عام، يعني أنه قد يتصف بالذاتية. واذاكان التجرد والموضوعية صفتين أساسيتين للرأي العام، فانه من المعروف أن الجماعة تقوم على أفراد من البشر، والعاطفة والمشاعر والميول وما شابه ذلك عناصر أساسية في مكونات البشر، كما أن هناك حالات ومواقف اجتماعية يكون الرأي العام في مواجهتها منطقيا عاقلا تارة وعاطفيا تارة أخرى. لكن كل هذه الاعتبارات لا تعني اطلاقا أن الرأي العام يتصف بالذاتية التي قد يتصف بها الفرد العادي.

واذا سلمنا بأن العضو في جماعة معينة كيان متميز تماما عن الكيان المتميز لجماعته، لأمكن تصور أن الذاتية هنا أيضا ناتجة عن تفاعل العناصر الذاتية عند أعضائها، تماما كما يحدث للأراء الفردية التي تنتهي الى الرأي العام. ان ذاتية الجماعة شيء مختلف تماما عن ذاتية كل عضو فيها. وكل فردداخل جماعةمعينة يعلو فوقتعصبهلمصالحه الخاصة، ويتعصب للمصالح المشتركة لجماعته ككل. وهذا يعني أن ذاتية الفرد تذوب داخل ذاتية هذا الكيان الأكبر متمثلا في الجماعة التي ينتمي اليها. بل انه يستعمل في مواجهة أفراد ينتمون الى جماعات أخرى صيغ الجمع مثل: نحن نرى، أو أننا نرى، كتعبير عن ذاتية أكبر وأقوى من ذاتيته الخاصة، وهي تعبر عن خلاصة العناصر العاطفية المتفاعلة داخل جماعة ما في مواجهة موقف مثير للعواطف والانفعالات والمشاعر.

وعلى ذلك، يكون قولنا بأن الرأي العام رأي معبر قائما على عناصر هامة تحدد وصفه أولا بأنه رأي ووصفه ثانيا بأنه معبر. وهذه العناصر جميعها تعني أن الرأي العام هو التعبير المشترك لأعضاء جماعة ما علانية عن اتجاه نفسي مشترك نحو قضية تمس مصالحهم المشتركة. وهي كلها عناصر تعطي للرأي العام كرأي معبر أحد ملامحه الأساسية المتميزة والمميزة لطبيعته.

غير أن القول بأن الرأي العام هو التعبير المشترك للجماعة والمبني على اتجاه نفسي مشترك لا ينفي أنه تعبير عن الارادة الواعية للجماعة كلها أو يتعارض معه. ذلك لأن الاتجاه النفسي المشترك ليس الا ميولا ضمنية يحس بها الأعضاء، وتكون هذه الميول متوافقة في مواجهة الخيارات التي تنتهي اليه التفاعلات بينهم في مواجهة القضية التي تهمهم. فاذا كانت الارادة الواعية للجماعة تعني فيما تعنيه القرار الجماعي الأنسب، فان الاتجاه النفسي المشترك يكون قاعدته النفسية والاجتماعية. ولا نذهب بعيدا اذا قلنا ان الرأي العام هو نفسه ذلك القرار الجماعي الأنسب في مواجهة قضية معينة، وان هذا القرار الجماعي الأنسب هو الرأي الذي تعبر به الجماعة عن ذاتها ككيان متكامل ومتميز.

بل يمكن القول أكثر من ذلك، فالجماعات بارادتها الواعية تستطيع أن تحول هذا القرار الجماعي الأنسب الى واقع عملي ملموس اذا كان للسلوك الفعلي ضرورته، أو اذا كانت طبيعة القضية التي تواجهها الجماعة تتطلب تحويل القول الى فعل لكي يصل بهذا القرار الجماعي الأنسب الى ما يستهدفه من مصالح مشتركة للجماعة كلها. فليس كل القضايا تكفيها المواجهة الجماعية اللفظية، وانما قد يتطلب بعضها مواجهة جماعية فعلية.

وتبقى بعد ذلك نقطتان هامتان، تتصل أولاهما بتساؤل تجاوزناه خلال تناولنا للرأي العام كتعبير عن الارادة الواعية للجماعة كلها، وانتهينا في الاجابة عليه الى ان الارادة الجماعية الواعية ليست حاصل جمع للارادات الفردية لأعضاء الجماعة، وانما هي الخلاصة النهائية للتفاعلات التي تحدث بين هذه الارادات الفردية خلال دينامية الجماعة في مواجهة قضية معينة. لكن هذا التساؤل يطل برأسه ثانية عند تناولنا للرأي العام كرأي معبر للجماعة كلها. فهل الرأي العام يمثل رأيا معبرا عن مجموع الآراء الفردية التي تظهر وتتفاعل خلال دينامية الجماعة أم أنه كالارادة الواعية، ما هو الا خلاصة لما تنتهي اليه التفاعلات بين هذه الآراء الفردية.

وطبيعي أن الرد الواقعي على هذا التساؤل، هو أنه اذا كان الرأي العام يعبر عن الارادة الواعية للجماعة كلها، وهي خلاصة التفاعلات بين الارادات الفردية، فان الرأي العام هنا أيضا ليس الا رأيا معبرا عن خلاصة التفاعلات بين الآراء الفردية. لكننا أردنا التأكيد على هذه الحقيقة لما تثيره من مشكلات بين الباحثين، كمشكلة الأقلية في مواجهة الأغلبية، وهي مشكلة من المحتمل ظهورها كنتيجة طبيعية لما يقوم عليه النظام البنائي للجماعة كلها من عناصر نفسية واجتماعية تتوافق غالبا، ولكنها قد تتعارض أحيانا.

وما نريد التأكيد عليه هنا أنه رغم كل ما يثار من مشكلات، الا أن الحقيقة تبقى ماثلة وواضحة، وهي أن الرأي العام تعبير عن خلاصة التفاعلات بين العناصر العاطفية والعاقلة وليس حاصل جمعها على الاطلاق. ذلك لأن هذه التفاعلات تدخل اليها عناصر جديدة وتتداخل فيها عناصر قائمة وتمتزج فيها الآراء الناضجة بالآراء الفجة، والآراء العميقة بالآراء السطحية، والموضوعية بالتحيز والتعصب، والعقل بالعاطفة، وتتصارع الأدوار الاجتماعية والشخصيات الفردية، وما شابه

ذلك من عناصر. وكل هذا يحدث داخل اطار نظام بنائي يقوم على علاقات نفسية واجتماعية وتحكمه ثقافة مشتركة. فهل يمكن القول أن ما ينتج عن كل هذه التفاعلات هو حاصل جمع العواطف أو الآراء الفردية؟ أم أنه بالتأكيد خلاصة متميزة تحمل في مضمونها مفهوما أعمق وأوسع وأشمل وأقوى؟!.

أما النقطة الثانية، فهي تتصل بما يشاع دائما بين بعض الباحثين من تساؤلات حول طبيعة الرأي العام كرأي معبر عن الجماعة كلها. فهل هو رأي عاطفي؟ أم هو رأي عقلي ومنطقي؟ أم أنه مزيج من العاطفة والعقل؟ وقد تكون لهذه التساؤلات جذور تاريخية طويلة تمتد عبر التاريخ الى أفكار الفلاسفة الأوائل ومن تبعهم من المفكرين والفلاسفة خلال عصور متتالية. كما قد يكون لهذه التساؤلات ما يدعمها من الملاحظات الواقعية في الحياة اليومية. فالناس يتصرفون أحيانا كما لو كانوا عاطفيين، وأحيانا أخرى كما لو كانوا عقلاء، وهم أنفسهم يعترفون أحيانا بأنهم يتصرفون كما لو كانوا لا يبصرون ولا يعقلون.

ومع ذلك، فنحن لا نرى مبررا للاستطراد، فالجماعة تقوم على بشر، والطبيعة البشرية واحدة، سواء كان الانسان بمفرده أو كان بين جماعته. والمصالح الفردية والجماعية تشبع العاطفة والعقل معا، سواء فيما يتعلق بالفرد أو الجماعة. وليس هناك ما يعيب الرأي العام أن يكون عاطفيا تارة أو عقليا تارة أخرى أو مزيجا من العاطفة والعقل معا، طالما أنه يتناسب مع طبيعة القضية التي تواجه الجماعة وتمس مصالحها المشتركة.

ولعل هذا الاستنتاج هو الذي يدفع الى الصاق بعض الصفات بالجماعات الانسانية، وهي: صفات الانسياق للعواطف، والمثالية،

والشعور بالاضطهاد أو الظلم، والرمزية، والتعقل[11]. وتحليل مضمون كل صفة منها يعطي تصورا للكيفية التي يمتزج بها العقل والعاطفة معا داخل مفهوم الرأي العام الذي تصل اليه كل جماعة منها في حالات معينة، كما يعطي تصورا للكيفية التي قد ينفصل بها كل منهما عن الآخر ليشكل مفهوما كاملا للرأي العام في حالات أخرى.

فصفة «الانسياق للعواطف»، تعني أن الجماعة تحب وتكره وتعجب وتشمئز وتغضب وتخاف في مواجهة ما يعرض لها من مسائل وقضايا. وتعتمد درجة العاطفة في مواجهة مسألة معينة أو قضية معينة على طبيعة هذه المسألة أو القضية. فالمسائل أو القضايا التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن الجماعة وصحتها ورفاهيتها، تثير استجابات عاطفية أقوى من تلك المسائل التي ليس لها تأثير حاليّ.

ولذلك فان آراء بعض الجماعات يسيطر عليها الأعضاء الأقل ذكاء والذين تتحكم عواطفهم في آرائهم. كما أن قلة المعلومات الى جانب قلة الذكاء والخبرة تجعل الأعضاء في بعض الجماعات غير قادرين على اتخاذ قرارا جماعي يتسم بالعقل والمنطق، حتى في أبسط المسائل أو القضايا المعروضة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الأعضاء الأذكياء في جماعة ما، ليسوا دائما منطقيين في أحكامهم. فاذا كانت معلوماتهم قليلة حول مسألة ما أو قضية ما، فانهم ينقادون لرأي الجماعة انقيادا عاطفيا. والثورة العاطفية حول مشكلة معينة تسيطر على رأي الجماعة وتكتسح أمامها الجانب المنطقي، وتقلل ذكاء الجماعة الى مستوى أقل أعضائها ذكاء.

وبعض الجماعات، وخاصة البدائية منها والتي لا تتمتع بالتعلم

---

(١١) أنظر للباحث دراسة بعنوان: البنيان الاجتماعي للعلاقات العامة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٨م، صفحة ١٢٧.

والاعلام، تحرك آراءها الغرائز والعواطف بدرجة كبيرة. وهذه الصفة تظهر بوضوح أيضا بين الجماعات التي تتسم بسرعة التكوين، ولفقدان الترابط، وقلة الوعي بشخصيتها المتكاملة.

أما صفة «المثالية»، فانها تعني أن الجماعات قد تميل الى المثالية في الأقوال والتصرفات حول المسائل أو القضايا المعروضة. وذلك بتأثير بعض العواطف النبيلة كالشجاعة والتضحية. وقد ترجع هذه الصفة الى شعور الجماعة بأن آراءها وسلوكها تعرض علانية على الجماهير الأخرى في المجتمع. فالجماعات تشبه الأفراد، عندما تخفي مشاعرها الدنيئة وتعلن مشاعرها النبيلة في مواجهة الجماعات الأخرى.

وأما صفة «الشعور بالاضطهاد أو الظلم»، فانها خداع تعاني منه الجماعات التي تشعر بأنها ضحايا الاضطهاد أو الظلم. والشعور بالاضطهاد أو الظلم يتسم عادة بالكراهية والشك. وما دامت الجماعة تحب عادة أن تقف مع الحق والعدل والحقيقة، فان هذا الشعور يعتبر أحيانا تبريرا منطقيا وستارا تخفي وراءه مطامعها وحسدها ومشاعرها الدنيئة الأخرى. ومع ذلك، فان شعور الجماعة بالاضطهاد أو الظلم قد يكون نتيجة لشعورها بالأهمية والسيادة والتفوق.

وأما صفة «الرمزية» فان الجماعة تستخدمها لتعبر عن شخصيتها ومثلها. فالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم الفيل كرمز يشير الى صفات القوة والذكاء التي يتسم بها الحزب، والمسيحيون يستخدمون الصليب كرمز لولائهم للمسيح، والمسلمون يستخدمون الهلال فوق مساجدهم. والرمز قد يكون شخصا تتجسد فيه مصلحة معينة أو مثل معينة. فالشركة قد تتخذ رئيسها رمزا لها بوصفه بالتعقل وحب الخير، عندما تطلق عليه ألقابا مثل، رب الأسرة أو شيخ القبيلة، وهكذا.

وأخيرا، تعني صفة «التعقل»، أن الجماعة تميل الى تبرير تصرفاتها بدوافع عقلية أو منطقية دون تحليل لدوافعها الحقيقية. فالجماعة التي تفشل في تحقيق غرض معين من أغراضها، تميل الى وصف خسارتها بأنها غير ذات أهمية، كتبرير منطقي لهذا الفشل. والجماعات تلجأ الى هذا التبرير العقلي أو المنطقي لكي تستريح من شعورها بالفشل أو خيبة الأمل.

وبذلك ننتهي فيما يتعلق بطبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية، الى أنه لكي نصل الى فهم هذه الطبيعة واستيعاب كل ملامحها، فانه ينبغي أن تكون دينامية الجماهير النوعية وجماعتها متمثلة بالكامل في تعريف الرأي العام، اذا أردنا منه مدخلا الى فهم طبيعته وملامحه الأساسية. ذلك، لأن الرأي العام ليس تعبيرا عن نتيجة نهائية لعملية جماعية فحسب، ولكنه تعبير عن مضمون هذه العملية كلها بكل ما يعتمل فيها ويتفاعل من عناصر نفسية واجتماعية كثيرة ومتعددة.

وهذه الحقيقة التي انتهينا اليها تغطي كثيرا من النقاط والتساؤلات، وتضع لها اجابات واضحة ومحددة. وهي تعني جميعها أن الرأي العام له مفهوم معقد وعميق يبتعد به عن كل المفاهيم السطحية والعشوائية. فهو يقوم على مفهوم معقد لأن العملية الاجتماعية التي تفرزه عملية معقدة تتداخل فيها كل العناصر النفسية والاجتماعية المشكلة للنظام البنائي للجماعة ولديناميتها. وهو يقوم على مفهوم عميق، لأن هذه العناصر النفسية والاجتماعية تمتد الى جذور بعيدة داخل الشخصيات المتميزة لأعضاء الجماعة، والتي تتلاقى وتتداخل وتتشابك وتتفاعل مكونة الشخصية المتميزة للجماعة ككل متكامل. وتجاهل هذه الحقيقة أو بعضها هو الذي يؤدي الى ما يظهر بين الباحثين من اختلافات، والى ما تنتهي اليه بعض هذه الاختلافات من مشكلات علمية قد تحجب الرؤية الحقيقية لطبيعة الرأي العام.

الفصل الخامس

القضايا التي تثيرها طبيعة الرأي العام

لقد ساهمت العلاقة الواضحة بين الجماهير النوعية والرأي العام في وضع سمات بارزة وقاطعة لطبيعة الرأي العام. وأرست بهذه السمات البارزة والقاطعة أسسا لمناقشة حاسمة لأوجه الاختلاف بين الباحثين. غير أن الاختلافات بينهم أثارت عددا من القضايا. وهذه القضايا لها أهميتها وحيويتها وتتطلب تناولا مفصلا، اذا أردنا أن تستقر المناقشة حول طبيعة الرأي العام وتثبت.

ويمكن أن نحدد هذه القضايا في مجموعات ثلاث: إحداها، تتصل بنوعية العلاقة بين طبيعة الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري، وهي قضية تتصل بالمؤثرات الخارجية على دينامية الجماهير النوعية وجماعتها. وتتصل المجموعة الثانية بتقسيمات الرأي العام وما تعنيه هذه التقسيمات. أما المجموعة الثالثة، فانها تتصل بالأساليب المستخدمة حاليا في قياس الرأي العام والتعرف على اتجاهاته.

ولا شك أن كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث تتلاقى مع الرأي العام عند مرحلة من مراحل تكوينه على ضوء العلاقة الواضحة بينه وبين الجماهير النوعية. وعلى ذلك، ينبغي أن تكون هذه العلاقة الواضحة ماثلة أمامنا، ونحن نناقش ونحلل كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث، لنصل الى أبعاد أعمق للسمات الأساسية التي انتهينا اليها حول طبيعة الرأي العام.

اولا: العلاقة بين طبيعة الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري:

يلقى هذا الجانب من جوانب دينامية الجماعات الانسانية اهتماماً متزايدا من الباحثين في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، ليس فقط لما تمثله وسائل الاتصال الجماهيري من مكانة في المجتمع الانساني المعاصر، ولكن أيضا لأن نتائج الدراسات فيما يتعلق بهذه النقطة لم تحسم. بل إنها خلقت منها قضية حية ومتجددة بصفة دائمة، خاصة كلما تعاظم دور الرأي العام على مستوى المجتمع كله.

ويقصد بهذه القضية جانبان أساسيان ومتصلان: أولهما، يتصل بالتأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال بصفة عامة والجماهيرية منها بصفة خاصة على دينامية الجماعات بكافة مستوياتها، بحيث يمكن القول أنها تستطيع أن توجه أو لا توجه الرأي العام الناتج عن هذه الدينامية اتجاهاً معينا يتفق مع مصالح معينة ليست بالضرورة المصالح الأساسية المباشرة لهذه الجماعات. وثانيهما، يتصل بمدى قدرة هذه الوسائل على عكس طبيعة الرأي العام، وبالتالي يصبح من الممكن أو من غير الممكن الاعتماد على تحليل مضمونها لقياس اتجاهات الرأي العام في مواجهة قضية معينة. وواضح هنا أن الجانبين متصلان، لأن حسم الجانب الأول هو الذي يعطي القدرة على حسم الجانب الثاني.

وبادىء ذي بدء، يمكن التسليم بوجود تأثير لوسائل الاتصال بصفة عامة على دينامية كل جماعة انسانية. ذلك، لأنه لا يمكن أن نتصور دينامية لأي جماعة بدون الاتصال الداخلي بين أعضائها. أما اذا جاء التأثير من الخارج، فانه يسلم به أيضا، على أساس أن وسائل الاتصال

من العناصر الثقافية في كل مجتمع، وهي تمارس دورها تأثيرا وتأثرا من خلال قوتها الذاتية وبالتكامل مع العناصر الثقافية الأخرى. ولذلك، لم يكن هناك خلاف بين الباحثين حول وجود هذا التأثير، وانما جاء الخلاف بينهم حول طبيعة هذا التأثير ومداه.

وقضية تأثير وسائل الاتصال بصفة عامة، والجماهيرية منها بصفة خاصة، على دينامية الجماعات الانسانية، يدور مضمونها حول تساؤلات كثيرة ومتعددة. ففي أي المجالات التي تضم أنشطة الجماعات الانسانية في مجتمع ما تزاول هذه الوسائل تأثيرها؟وهل هناك مجالات يكون فيها تأثيرها أكبر؟ وما نوعية هذا التأثير ودرجته؟ وما العوامل التي تشكل فروقا بين تأثير كل وسيلة منها؟ وما الظروف التي تحكم نوعية هذا التأثير ومداه؟ وهل يمكن دعم هذا التأثير؟ وكيف؟ وهذه التساؤلات وغيرها لا تزال حائرة لا تجد اجابات حاسمة، ولا تزال الأبحاث والدراسات من حولها مستمرة.

ولكي نوضح مضمون هذه القضية وأبعادها ونفند كل ما انتهت اليه من نتائج، نستطيع هنا أن نستشهد بثلاث دراسات علمية، لكل منها زاويتها ونتائجها، ولكنها جميعها تتكامل معا لتحقيق الهدف من الاستشهاد بها، على أن يكون في الاعتبار هذا الهدف في مواجهة كل هذا التعدد والتنوع في الدراسات التي تناولت هذه القضية. وقام بالدراسة الأولى الباحثان الأمريكيان كاتز E. Katz ولازار سفيلد P. Lazarsfeld سنة ١٩٥٥م(١٢). وقام بالدراسة الثانية ستراوس

---

(12) Katz, E. and P. Lazarsfeld. Personal Influence. Glencoe, Illinois: The Free Press, 1955. PP. 43-133.

J. Strouse سنة ١٩٧٥ م[13]. وأما الدراسة الثالثة فقد قام بها فليبس دافيسون Ph. Davison سنة ١٩٥٩ م[14].

ويلاحظ هنا، أن تقديم هذه الدراسات الثلاث ليس متمشيا مع تواريخ ظهورها، وانما خضع هذا التقديم لاعتبارات أخرى تقوم على طبيعة كل منها ونوعية النتائج التي انتهت اليها والكيفية التي يسهل بها المقارنة بينها. ذلك لأننا لا نقدم تأريخا للدراسات العلمية حول هذه القضية، وانما نقيم علاقة بين مضمونها، بما يكفل زيادة في وضوح العلاقة بين دينامية الجماهير النوعية وطبيعة الرأي العام.

١ - دراسة كاتز E. Katz ولازارسفيلد P. Lazarsfled:

تحاول هذه الدراسة تحليل العناصر الهامة في العلاقات الشخصية داخل الجماعات البسيطة غير الرسمية، لاكتشاف تأثيرها على عملية الاتصال الجماهيري. بمعنى أنها تستهدف الكشف عن أهم العناصر في التفاعل بين أعضاء الجماعات البسيطة والتي يكون لها تأثير على ايجابية وسائل الاتصال الجماهيري. وتعتمد هذه الدراسة على نتائج الدراسات الاجتماعية من أجل تحقيق ما تسعى اليه. وهي لا تعطي باعتمادها على هذه الدراسات ملخصا لها، وانما تعطي نموذجا من نماذج الاستفادة منها.

وتبدأ الدراسة أولا بوضع عدد من التصورات كمدخل الى التحليل. وهذه التصورات مستمدة أساسا من الأبحاث التي أجريت على وسائل الاتصال الجماهيري والأبحاث التي أجريت على قادة الرأي والزعماء. وتحاول هذه الدراسة، بالتصورات التي وضعتها، أن تحدد

---

(13) Strouse, J. The Mass Media, Public Opinion and Public Policy Analysis. Columbus, Ohio: Merrill Pub., 1975. PP. 5–30.

(14) Davison, P. «On The Effects of Communication». Public Opinion Quarterly, Vol. 23, No. 3, 1959. PP. 343–360.

الكيفية التي يؤثر بها التفاعل الشخصي بين أعضاء الجماعة على استجابة كل عضو منهم لمضمون وسائل الاتصال الجماهيري. وقد تبين من هذه التصورات أن كيفية التأثير لها صفتان أساسيتان، هما:

١ - تجد علاقات التفاعل الشخصي جذورها في الآراء والاتجاهات والعادات والقيم الخاصة بأعضاء الجماعة. وعن طريق التفاعل الشخصي بينهم يسلكون سلوكا جماعيا ويكونون أنماطا مشتركة من السلوك ويحافظون على أفكار مشتركة ويتمسكون بها. واذا كانت هناك حاجة الى التغيير فان هذا التغيير يجري بطريقة موحدة. واذا كانت هذه هي الحقيقة فيما يتعلق بالآراء والاتجاهات الفردية التي تسعى وسائل الاتصال الجماهيرية الى تعديلها أو تغييرها فانها تستحق مزيدا من الاهتمام.

٢ - تعتمد علاقات التفاعل الشخصي على شبكة اتصالات بين الأعضاء. وهذه الحقيقة تبدو مناسبة تماما لما تستهدفه وسائل الاتصال الجماهيري من تأثير على دينامية الجماعات الانسانية، من زاويتين: احداهما، تعني أن علاقات التفاعل الشخصي داخل كل جماعة بسيطة يمكن أن تكون قنوات ينتقل خلالها مضمون وسائل الاتصال الجماهيري لتؤدي وظيفة للعلاقات الشخصية بين الأعضاء، يمكن تسميتها بوظيفة التجديد Relay Function. وثانيتهما، تعني أن التأثير المتبادل بين الأعضاء قد يتوافق مع الرسائل التي تحملها وسائل الاتصال الجماهيري أو لا تتوافق معها. وفي الحالة الأولى يصبح هذا التأثير المتبادل بين الأعضاء من العوامل المساعدة، حيث تؤدي وسائل الاتصال الجماهيري وظيفة يمكن تسميتها بوظيفة الدعم، وعندما يكون هذا الدعم ايجابيا، يصبح دور وسائل الاتصال الجماهيري هنا ايجابيا أيضا. بينما في الحالة الثانية، يصبح التأثير المتبادل بين الأعضاء من العوامل المعوقة لما تستهدفه وسائل الاتصال الجماهيري.

ويعتقد الباحثان اللذان قاما بهذه الدراسة أن هاتين الصفتين المشار اليهما تحددان الكيفية التي يؤثر بها التفاعل الشخصي بين أعضاء الجماعة البسيطة على الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري في مواجهة دينامية كل جماعة انسانية بسيطة تنتمي الى مجتمع معين. وواضح أن الباحثين هنا وضعا تصوراتهما لهاتين الصفتين على شكل فرضين علميين. ومن ثم، كان عليهما أن يتحققا من صحة هذين الفرضين.

وقد انتهت نتائج هذه الدراسة الى عدد من الحقائق التي تشكل في مضمونها جوهر القضية التي نحن بصددها. ففيما يتعلق بالفرض الأول، تبين أن كل عضو من أعضاء الجماعة يفضل غالبا أن يكون متوافقا مع الآراء والاتجاهات المشتركة التي تشده الى جماعته. واذا كانت هناك محاولة تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري لتعديل أو تغيير بعض الآراء أو الاتجاهات الفردية، فان نجاحها سوف يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ما يواجهه العضو من مقاومة أو تأييد داخل جماعته التي ينتمي اليها.

وفيما يتعلق بالفرض الثاني، تبين أن هناك أنماطا من قنوات الاتصال بين كل جماعة والجماعات الأخرى داخل البيئة الاجتماعية التي تجمعها بها، كما أن هناك أنماطا أخرى من قنوات الاتصال داخل كل جماعة. وهناك عدد من الأعضاء يلعبون أدوارا مميزة داخل هذه الأنماط جميعها. وهؤلاء الأعضاء يتحكمون فيما يجري داخل قنوات الاتصال، وفيما يمكن أن يؤثر فيها[١٥].

ولذلك، يكون على الآراء التي تحملها وسائل الاتصال الجماهيري أن

---

(١٥) لم يعط الباحثان هنا اسما أو اصطلاحا لهؤلاء الأعضاء البارزين الذين يتمتعون بالنفوذ الأكبر داخل جماعتهم. غير أنه من الصفات التي أطلقها عليهم، نستطيع القول أنه يقصد بهم أعضاء الجمهور النوعي داخل كل جماعة.

تكون متوافقة مع الاتجاهات السائدة في الجماعة من ناحية، وأن تلقى تأييد الأعضاء الأكثر نفوذا في عمليات التفاعل الشخصي داخل الجماعة من ناحية أخرى. غير أن هاتين النتيجتين ليستا من النتائج الحاسمة، وان كانتا تبدوان كذلك.

فلقد أثار الباحثان عددا من النقاط الهامة التي تتصل بهاتين النتيجتين. وهذه النقاط تعطي لهذه القضية استمرارها. ذلك لأن اعتماد التأثير الذي تمارسه وسائل الاتصال الجماهيرية على دينامية الجماعات البسيطة، يدفع الى القول بضرورة التعرف على التوزيع الحقيقي للعلاقات الشخصية بين الأعضاء، ونوعية الآراء والاتجاهات المشتركة السائدة، وطبيعة الأعضاء الأكثر نفوذا والذين يظهرون في مواقف معينة، ويتباينون بتباين الموضوعات التي تثيرها هذه المواقف. وهذه كلها عناصر لها تفريعات كثيرة وعلاقات معقدة تجعل من الصعب توفيرها لكي يمكن التأكد من الكيفية التي تتحقق بها النتيجتان اللتان انتهت اليهما هذه الدراسة. وهذا ما يجعل مضمون القضية قائما ودوافع الاهتمام بها مستمرة.

٢ - دراسة ستراوس J. Strouse:

تناولت هذه الدراسة قضية تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على صنع السياسة العامة للدولة، وهي زاوية أوسع وأشمل. فقد حاولت أن تدخل الى هذا الهدف من زاوية تأثير الرأي العام على رسم السياسة العامة للدولة باتساع المجتمع كله. ولا شك أن هذه الزاوية توفر لهذه الدراسة رؤية أكثر اتساعا، حيث تتناول القضية التي نحن بصددها على مستوى الجماعات الأكثر تعقيدا، والتي تضم المجتمعات الانسانية بشتى أشكالها.

ورغم قلة الدراسات الاجتماعية التي تناولت الكيفية التي يتكون بها

الرأي العام، والكيفية التي يؤثر بها على السياسة العامة، في نظر الباحث هنا، الا أنه استطاع أن يستنتج عددا من الحقائق الهامة. فالرأي العام لكي يكون مؤثرا على سياسة ما، ينبغي أن تكون الجماعات المنتمية الى مجتمع معين على درجة من الوعي بالمسائل الداخلة في هذه السياسة. ولقد تبين أن نسبة محدودة من أعضاء هذه الجماعات هي التي تهتم وتراقب وتتابع مثل هذه المسائل[١٦]. ويستطيع هؤلاء الأعضاء أن يؤثروا على سياسة ما بما ينتهون اليه من خلال محاوراتهم ومناقشاتهم، حيث يستجيب المشرعون الى الرأي الغالب بينهم.

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك، أن الرأي العام يستطيع دائما أن يؤثر على صنع السياسات العامة، وانما هناك اوقات يكون فيها هذا التأثير سلبيا، لوجود حدود يقف عندها. ويعلم الأعضاء الأكثر اهتماما داخل كل جماعة طبيعة هذه الحدود ومداها، ولكنهم يحاولون أحيانا القفز فوقها. وكلما كان هؤلاء الأعضاء ملتزمين بهذه الحدود، كلما كان سلوكهم أكثر اعتدالا، وكان تأثيرهم على السياسات العامة أضعف.

ولكي تكون هذه النقطة أكثر وضوحا، نستشهد هنا بمثال. فمن المعروف أن هؤلاء الأعضاء الأكثر اهتماما يكونون أكثر اتصالا بالاتجاهات السائدة في جماعاتهم. فاذا كانت هذه الاتجاهات متعارضة مع سياسة معينة، فان التزام هؤلاء الأعضاء بهذه السياسة سوف يكون ضعيفا. بينما لو استطاعوا أن يقفزوا فوق الحدود التي يفرضها هذا الالتزام، فان جماعاتهم سوف تدعمهم، وبالتالي سوف يزاولون تأثيرا قادرا على أن يفرض تغيير هذه السياسة. وهنا يكون لتعبئة أعضاء

---

(١٦) أطلق الباحث هنا على هؤلاء الأعضاء الأكثر اهتماما اصطلاح الجمهور المهتم Public Attentive ولقد تبين من متابعة الدراسة، أنه يقصد بهذا الاصطلاح أعضاء الجمهور النوعي داخل كل جماعة انسانية.

جماعاتهم دور هام، وان كان من الصعب تحقيقها لارتباطها بعناصر معقدة تتصل بالتركيب النفسي لكل جماعة. مما يجعل تأثير الرأي العام على صنع السياسات العامة أقل وضوحا.

ولا شك أن قدرة وسائل الاتصال الجماهيري على التأثير على السياسات الهامة، تكمن في قدرتها على التأثير على العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة. وقد حاول الباحث هنا أن يقيم علاقة بين المتغيرات الثلاث على شكل نموذج يمثل علاقة الارتباط بينها. ولئن كان هذا النموذج، كغيره من النماذج الأخرى التي قدمتها الدراسات الاجتماعية، يستطيع أن يقدم تصورا نظريا لطبيعة هذه العلاقة، الا أنه لا يستطيع ان يحسم هذه القضية، ويحدد طبيعة التأثير الذي تزاوله وسائل الاتصال الجماهيري على الرأي العام، وصولا الى تأثيرها على صنع السياسات العامة. وهذه الحقيقة دفعت الباحث الى أن يصيغ نتائجه بعبارة عامة وغير محددة، حيث يرى أن الأعضاء الأكثر أهمية في الجماعات المنتمية الى مجتمع معين يمكن النظر اليهم، بمساعدة وسائل الاتصال الجماهيري، على أنهم يشكلون عاملا هاما من العوامل التي تصنع السياسات العامة وتغيرها وتطبقها.

٣ - دراسة فيليب دافيسون P. Davison:

تهدف هذه الدراسة الى استخدام أسلوب آخر غير تلك الأساليب التي استخدمتها الدراسات الاجتماعية السابقة عليها لتفسير ما تجمع من حقائق حول تأثير وسائل الاتصال بصفة عامة. فهي ترى أن وسائل الاتصال تمارس تأثيرها من خلال قيامها بالربط بين الانسان وبيئته ومساعدته على أن يقيم علاقات مرضية بينه وبينها. ومن أجل تحليل هذه الزاوية، أقام الباحث عددا من الفروض الهامة حول حاجات الانسان وسبل اشباع هذه الحاجات. وهذه الفروض هي:

١ - ان كل سلوك الانسان وردود أفعاله، بما فيها التغيرات التي تحدث لاتجاهاته ومواقفه، توجه بدرجة ما نحو اشباع حاجاته ورغباته. فكل ما يفعله الانسان ما هو الا استجابة لغاية كامنة في الوعي أو اللاوعي. وليس معنى ذلك أنه يسلك السلوك الأمثل أو أن سلوكه لاشباع رغبة معينة قد يتعارض مع سلوكه لاشباع رغبة أخرى. ومن ثم، فان كل أنماط السلوك تجد جذورها في حاجات الانسان.

٢ - يعتمد اشباع الحاجات على البيئة التي يعيش فيها الانسان غالبا. فمعظم هذه الحاجات تجد اشباعها عندما يكون الانسان قادرا على امتلاك عناصر من العالم المحيط به أو التوافق مع متطلبات بيئته بكيفية ما. وتستطيع البيئة أن تقدم الاشباع للانسان من أربعة جوانب، هي الجوانب المادية والاجتماعية والتوقعية والتصورية. ويعتمد الناس على كل جانب منها بدرجات متفاوتة.

٣ - يقوم اهتمام الانسان ببيئته على الاختيار. فالناس تعرف تماما أن اشباع حاجاتهم يعتمد على عناصر معينة في البيئة دون سواها. ولذلك يركزون اهتمامهم على العناصر التي تهمهم. وكلما كانت الحاجات أكثر تعقيدا، كلما كانت هذه العناصر الهامة أكثر تنوعا، ولكن نظرا لما أصبحت عليه البيئة من تعقيدات، فان الاختيار أصبح أكثر جمودا.

٤ - يبحث الانسان عن المعلومات التي تتصل بهذه العناصر الهامة في بيئته، ويختزنها في مجرى خبراته، ولتصنع مع عناصر أخرى كثيرة ومتنوعة ملامح صورته الذهنية عن كل ما يجري داخل بيئته. وتكون هذه الصور الذهنية هي المنابع الأساسية لاتجاهاته ومواقفه التي تتحكم في سلوكه وردود أفعاله داخل بيئته. وعندما لا يكون لهذه الصور الذهنية جذور من الخبرات الممتدة، فانه يكون من السهل تغييرها. ويحدث العكس تماما اذا كانت تعتمد على خبرات طويلة، الا في حالات

معينة مستثناة، وهي الحالات التي تتغير فيها الحاجات أو البيئة، مما يؤدي الى أن يتخلى الانسان عن كل أو بعض المعلومات التي يتمسك بها، لأنها يمكن أن تعوقه عن التوافق مع ما حدث من تغيرات.

٥ - تتصف عملية التغيير للصور الذهنية أو الاتجاهات النفسية بالتعقيد. ولكي تنجح هذه العملية ينبغي أن يساير مضمونها بقدر الامكان النظام الداخلي للمعلومات عند الفرد، حتى لا يحدث صراع داخلي مؤلم. وما يجعل عملية التغيير معقدة هو الترابط بين عناصر هذا النظام الداخلي للمعلومات. فتغيير اتجاه معين قد يؤدي الى تغيير أنماط من السلوك، وليس سلوكا واحدا، وتغيير جزء من المعلومات قد يتطلب عملية توافق ضرورية ولكنها مجهدة وتتصل بأنماط أخرى من المعلومات وقد تمتد الى السلوك. ويتجنب كثير من الناس عملية التغيير بكل متطلباتها، وهم لا يلجأون اليها الا اذا أجبروا على ذلك.

ومن خلال تحليل الباحث هنا لهذه الفروض الخمسة، حاول أن يجد دورا مؤثرا لوسائل الاتصال الجماهيري من زاويتين: إحداهما، تتصل بما تقوم به هذه الوسائل من ربط للانسان ببيئته التي يجد فيها عناصر الاشباع لحاجاته. وثانيتهما، تتصل بما تقوم به من توجيه لسلوك الانسان بالكيفية التي تتلاءم مع متطلبات الاشباع لحاجاته. ثم يخرج الباحث من هاتين الزاويتين بتحليل لانعكاسهما على عملية الاقناع بصفة عامة.

فمن زاوية الربط بين الانسان وبيئته، تبين أن العادات والاتجاهات والمعرفة المختزنة حول العناصر التي تهمه في البيئة، لها تأثير كبير على تشكيل سلوكه. وهذه المعرفة المختزنة ينبغي أن تتدعم دائما بالحقائق الجديدة حول ما يحدث من تغيرات داخل البيئة. وكلما كانت حاجات الانسان أكثر تعقيدا، والبيئة أكثر تعرضا للتغيرات، كلما زادت أهمية الحقائق الجديدة لدعم قدراته على التوافق والتكيف والتوقع، أو

للتأكد من سلامة صوره الذهنية واتجاهاته وأنماط سلوكه التي تمكنه حاليا من اشباع حاجاته ورغباته.

ويستطيع الانسان، أن يحصل على هذه المعرفة الجديدة من مصادر مباشرة متعددة كالملاحظات الشخصية والمناقشات مع الأفراد الآخرين أو الاستماع الى ما يقوله الآخرون. لكن هذه المصادر الأولية المباشرة ليست كافية تماما للحصول على كل ألوان المعرفة المطلوبة، خاصة في مجالات كالعمل وممارسة حقوقه السياسية واشباع اهتماماته وهواياته. وهذه المجالات كلها تجد مصادرها في وسائل الاتصال الجماهيري. ومن هنا يكون عليه أن يهتم بما تحتويه هذه الوسائل الجماهيرية، وان كان هذا الاهتمام لا يكون على حساب المصادر الأخرى، بل قد يكون دعما لها.

واهتمام الانسان بما تتضمنه وسائل الاتصال الجماهيري يكون اختياريا بدرجة عالية. فهو يختار ما يهمه من بين الموضوعات التي تنشرها الصحف ويعرض نفسه لبرنامج معين في الراديو أو التليفزيون. وكذلك الحال بالنسبة للمجلات والكتب. وهذا الاختيار يقوم على تجربة الانسان ذاته التي اكتسبها من تعامله مع هذه الوسائل الجماهيرية. ومع ذلك، فهذا الاختيار لا يؤثر على الدور الذي تلعبه هذه الوسائل الجماهيرية كمصادر رئيسية للمعرفة التي تربط الانسان ببيئته.

أما من زاوية السلوك، فمن الشائع أن السلوك الانساني ينبغي أن يفهم من خلال الجهود والأنشطة التي يقوم بها الانسان لاقامة علاقات مع بيئته تساعده على اشباع حاجاته. ومن هنا يمكن القول أن تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على السلوك الانساني ليس مباشرا. انها تساعد الانسان على أن يقيم صلات مع بعض أوجه الحياة الاجتماعية داخل البيئة والتوافق معها.

ويمكن تبسيط هذه العلاقة بين البيئة والاتصال والسلوك في مثال توضيحي. فعندما يوجد موقف معين في البيئة، فان هذا الموقف يدخل الى اهتمام الفرد عن طريق وسيلة أو أكثر من وسائل الاتصال الجماهيري التي يتعامل معها، ويلي ذلك محاولة الفرد للتوافق مع هذا الموقف بسلوك يحقق له اشباع حاجة أو أكثر من حاجاته، ويتبع ذلك تخزين ما وصل اليه من معرفة لكي تصبح جزءا من خبراته.

وتستطيع وسائل الاتصال الجماهيري أن تجعل سلوك الفرد متوافقا باستخدام ما لا يقل عن ثلاثة أساليب: فهي توفر للفرد الحقائق الواقعية أو المتوقعة حول التغيرات في بيئته، أو توفر له حقائق لم يكن يعرفها من قبل ولها أهميتها بالنسبة له، كالحقائق المالية والجوية والاجتماعية، هذا من ناحية. ثم هي تستطيع أن تثير اهتمام الفرد بعنصر معين في البيئة مع تذكيره بأن بعضا من حاجاته سوف يشبع اذا عدل سلوكه بطريقة معينة، وهذا من ناحية ثانية. وأخيرا، تستطيع هذه الوسائل أن تثير اهتمام الفرد بنمط جديد للعلاقات مع بيئته، وهذا من ناحية ثالثة. وطبيعي أن يرتبط تأثير هذه الأساليب بمدى ما يراه الفرد من فائدة في مضمون المعرفة التي تقدمها هذه الوسائل. ومن هنا كان قول الباحث بأن تأثير هذه الوسائل غير مباشر من هذه الزاوية.

وينتهي الباحث من هذه الدراسة الى عدد من الحقائق التي تتعلق بعملية الاقناع بصفة عامة. فالقائم بالاتصال لا يستطيع أن يؤثر على اتجاهات الآخرين وسلوكهم الا اذا كانت المعرفة التي يقدمها اليهم يمكن استخدامها في اشباع حاجاتهم. واذا استطاع أن يسيطر على بعض الجوانب الهامة في البيئة، فان مهمته في الاقناع سوف تكون يسيرة، لأنها لن تزيد عن اعلام الآخرين بما يحدث من تغيرات حالية ومستقبلة، وتكون لها أهميتها لهم. وبالتالي سوف تكون مهمته عسيرة اذا اتجه باقناعه الى خارج جماعته، لأنه في هذه الحالة لا يملك السيطرة على

عناصر في البيئة التي تنتمي اليها الجماعات الأخرى، كما أنه لا يملك السيطرة على وسائل الاتصال عندها. ومن هنا تكون أهمية المحاولات التي تبذلها بعض الجماعات للاحتفاظ بمصادر معرفة مستقلة. ومع ذلك، فالاقناع ممكن اذا كان مضمونه أكثر دقة وأكثر فائدة مما يحتويه الاقناع عن طريق المصادر المحلية، وان كانت التغيرات السلوكية هنا سوف لا تكون أساسية وعميقة. فالأفراد الذين يتعرضون للاقناع ليسوا سلبيين، وانما هم يهتمون ويختارون لتحقيق ما يفيدهم.

وواضح من هذه الدراسة أن نتائجها ليست نهائية ولا حاسمة. بل أن هناك دراسات نقضت الأسس التي تقوم عليها والفروض التي وضعتها. ومن هذه الدراسات ما قام به وايب G. D. Wiebe سنة ١٩٧٣ م(١٧). حيث أقام دراسته على ملاحظة مضمونها أن زيادة اعتماد الناس في الولايات المتحدة الأمريكية على وسائل الاتصال الجماهيري، أدت الى ضعف العلاقة بينهم وبين بيئتهم. وهذه الظاهرة أوضح ما تكون بين أولئك الذين يتعرضون الى مضمون هذه الوسائل بدرجة حسنة، حيث يقل اهتمامهم بالمشكلات الاجتماعية، وخاصة ما يتصل منها بالبيئة التي ينتمون اليها.

ويرى هذا الباحث أن نجاح وسائل الاتصال الجماهيري في نشر الأخبار والمعلومات ليس موضع جدال، ولكن قدرتها على تحويل هذه المعلومات الى سلوك اجتماعي هي التي تثور حولها الخلافات. بل ان هذه الوسائل حولت الناس الى مراقبين لما يجري في المجتمع من حولهم بعد أن كانوا مساهمين في صنع ما يجري داخله. وتعود هذه النتيجة في جانب منها الى ما حدث من تطور تكنولوجي غير متوقع في عملية نشر الأخبار والمعلومات.

---

(17) Wiebe, G. D. «Mass Media and Man's Relationship To His Environment». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 3, 1973. PP. 426-432.

ومع دلك. لا نستطيع التقليل من الأهمية العلمية للدراسه الي قام بها فيليب دافيسون P. Davison فلقد كانت اجتهادا علميا نظريا دخل الى دراسة القصية من زاوية لها مبرراتها المقنعة. ولئن كانت دراسة وايب G Wiebe الأخيرة شككت في قيمة الفروض التي قامت عليها والنتائج التي انتهت اليها، فان ذلك يرجع الى أن الفارق الزمني بينهما وصل الى أربعة عشر عاما، وهي فترة شهدت تطورات وتغيرات اجتماعية واعلامية لها خطورتها وأهميتها ومن ثم دخلت متغيرات جديدة في الدراسة الأخيرة لم تتوقعها دراسة دافيسون P. Davison.

وخلاصة القول هنا، أنه رغم الاختلافات بين الدراسات الاجتماعية والانسانية التي تعرضت لهذه القضية من حيث الزاوية والمجال وشمول النتائج ووضوحها، الا أنها جميعها تتفق حول وجود تأثير ما لهذه الوسائل على دينامية كل جماعة، سواء في مواجهة جماعة بسيطة أو مركبة أو معقدة أو جماعة أكثر تعقيدا. وهذه مسلمة يمكن التسليم بها منذ البداية، وهي تتصل بجزء من الجانب الأول لهذه القضية.

واذا عرفنا أن هذا التأثير الذي تقوم به وسائل الاتصال بصفة عامة والجماهيرية منها بصفة خاصة، انما تمارسه من خلال الجماعة واتجاهاتها وقيمها وثقافتها، فان اعتبارات الصدق وسلامة القصد ونوعية المصالح المستهدفة والقدرة على الوصول الى البنيان النفسي والعقلي للجماعة، كلها اعتبارات تحكم قدرة هذه الوسائل على عكس طبيعة الرأي العام واتجاهاته، وبالتالي تحكم امكانية الاعتماد عليها كأسلوب له أهميته في التعرف على اتجاهات الرأي العام وقياسها. وهذا عن الجانب الثاني للقضية.

ومن هنا، يتضح أن القضية لا تزال قائمة، لأن تساؤلاتها لا تزال ملحة وحيوية، ولم تجد اجابات مؤكدة عليها. ولئن كانت القيمة العلمية

لهذه الدراسات الاجتماعية والاساسية وغيرها يكمن فيما يصل اليه من نتائج تزيد من وضوح المضمون الحقيقي لدينامية الجماعات الانسانية، إلا أنها في نفس الوقت تجعل من هذه الدينامية ظاهرة اجتماعية معقدة، ومن الرأى العام نتاج نفسي واجتماعي معقد كذلك وليس من السهل التعامل معه

غير أن هذه القضية اذا كانت تنصرف أساسا الى حجم الدور الذي تلعبه الجماهير النوعيه داخل جماعتها الا أنها لا تنصرف الى مضمون هذا الدور الذى تحكمه طبيعة العلاقة بين الجماهير النوعية والرأى العام ومن ثم، تبقى الحقيقة ماثلة، وهي أن الرأى العام يصل اليه جمهور نوعي معين من خلال تفاعلاته داخل جماعته، وليصبح في النهاية تعبيرا عن رأي الجماعة كلها وهذا يعني أن ما يمكن أن تمارسه وسائل الاتصال الجماهيري من تأثير على أعضاء الجماعة كلها بصفه عامه، وعلى أعضاء الجماهير النوعية بصفة خاصة. لا يقلل من أهمية الدور الذى تقوم به الجماهير النوعية كنواة فعالة لدينامية الجماعه التي تنتمي اليها خاصة وأن جميع الدراسات الاجتماعية حول هذه القضية أثبتت ايجابيه الجماهير النوعيه في مواجهة التأثير الذى تمارسه وسائل الاتصال الجماهيرى.

ثانيا: تقسيمات الرأي العام:

تتجه دراسات الرأى العام الى وضع تقسيمات له، وترى في كل تقسيم منها نوعا من أنواع الرأى العام وتعتمد هذه الدراسات على طبيعة الرأي العام وملامحه الأساسيه كقاعده تقوم عليها مثل هذه التقسيمات غير أنه نظرا لأن هذه التقسيمات تتعامل مع الرأى العام عند مرحله من مراحل تكوينه. ولا تتعامل معه على أنه عمليه اجتماعيه متكاملة فان كل تقسيم منها يشير . . . كلة . . . في مجال الرأى العام

ويمكن هنا أن نتناول بالتحليل أهم هذه التقسيمات، لأنها تزيد الملامح الأساسيه لطبيعه الرأي العام وضوحا بما تثيره من تساؤلات تحتاج الى اجابات يمكن الاعتماد عليها، هذا من ناحيه، ولأن هذا التحليل يعرض لبعض المفاهيم الشائعه في المجالات السياسيه والاقتصادية التي تتعامل دائما مع الرأي العام، ومن ثم يسهل تقييمها والحكم عليها، وهذا من ناحيه ثانيه، ثم ان الربط بين نتائج الدراسات التي تناولت هذه المشكلات والنتائج التي انتهينا اليها من تحليل طبيعة الرأي العام وملامحه الأساسيه من زاويه الجماهير النوعيه، يمكن أن يشكل اسهاما حقيقيا في الوصول بهذه المشكلات الى حلول واقعية، وهذا من ناحية ثالثه

أ - التقسيم الذي يجمع بين الضمنية والعلنية:

وضحت معالم هذا التقسيم في دراسة قام بها دوب L. Doob سنة ١٩٥٦ م وسبقت الاشاره اليها[١٨] ويعتمد هذا التقسيم على تعريف للرأي العام، يرى فيه دوب I Doob أن الرأي العام يعني الاتجاهات النفسية لأعضاء جماعة اجتماعية معينة في مواجهة مسألة أو قضية معينة. ويقصد دوب I Doob بالاتجاهات النفسية تلك الاستجابات الداخلية أو الضمنيه التي يشعر بها الناس في مواجهة مثير معين.

غير أن دوب L. Doob لا يقيم تقسيمه بناء على هذا التعريف من زاوية ما يعنيه مضمون الاتجاه النفسي، كما حدده، ولكنه يقيمه من زاويــة المغزى النفسي والاجــتماعي لهــذا الاتجــاه النفسي. بمعنــى أن الاتجاه النفسي ليس مجرد استجابه ضمنية فحسب، ولكنه خلاصة لتفاعل عناصر نفسيه واجتماعيه متعدده في مواجهة مثير اجتماعي معين،

(18) Doob, L. Public Opinion and Propaganda. New York: Holt2ed edition1956. PP. 35-41.

طالما أن الرأي العام يتصل بالمسائل الحسيه المدركه

وبناء على هذا التحديد يرى دوب L Doob أن هناك علاقه بين الاتجاهات النفسية التي يشعر بها أعضاء جماعة ما في مواجهة مسألة أو قضية معينة والتعبير الحقيقي عن هذه الاتجاهات النفسية، سواء كان هذا التعبير رأيا أم سلوكا. وهذا التعبير الحقيقي يمثل الدور الاجتماعي للرأي العام في مواجهة موقف معين. وهذا يعني أن الاتجاهات النفسية الضمنية هي ما يعنيه دوب L. Doob بالرأي العام واذا خرجت هذه الاتجاهات النفسية الضمنية الى حيز العلانية، فان هذا يعني أن الرأي العام يمارس دوره الاجتماعي أو وظيفته الاجتماعية. ويطلق هذا الباحث على هذه الاتجاهات النفسية اصطلاح الرأي العام الداخلي أو الضمني Internal Public Opinion بينما يطلق على الآراء أو أنماط السلوك المعبرة عنها اصطلاح الرأي العام الخارجي أو العلني External Public Opinion.

ويرى دوب L. Doob أن هناك ظروفا معينة تفرض على الرأي العام صفة الضمنية أو العلانية. ومن هذه الظروف ما يثيره الموقف الاجتماعي الذي يواجه الجماعة من حماسة. ففي خلال مشاعر الحماسة يصعب على الأفراد أن يخفوا مشاعرهم الحقيقية بينما هناك ظروف اجتماعية أخرى تفرض الضمنية على الرأي العام باتساع المجتمع كله أو باتساع قطاع من قطاعاته، وتمثل هذه الظروف الاجتماعية الخاصة قواعد اجتماعية يخضع لها أعضاء الجماعة. ثم ان توفر وسائل الاتصال الجماهيري أو عدم توفرها، والسماح باستخدامها، أو عدم السماح بذلك، كلها ظروف أخرى قد تفرض على الرأي العام صفة الضمنية أو تسمح له بالتحول الى العلانية.

واذا كان الرأي العام الداخلي أو الضمني اصطلاح يطلق على الاتجاهات النفسية لأعضاء جماعة ما في مواجهه قضيه معينة تتصل

بمصالحهم المشتركة، فان هذا الاصطلاح لا ينبغي استخدامه الا اذا تكونت هذه الاتجاهات النفسية بالفعل نحو قضية تبرز في مواجهة الجماعة، وأصبحت احتمالات مؤكدة أو يمكن التنبؤ بها.

وليس هناك شك في أن هذا التقسيم يثير مشكلة علمية لأنه اعتمد على مرحلتين بارزتين في دينامية الجماهير النوعية وجماعتها، لكي يقيم نوعين من الرأي العام، احدهما داخلي ضمني والآخر خارجي علني. واذا كان هذا التقسيم واقعيا، فلماذا نطلق على الرأي العام اصطلاح Public Opinion ومعروف أن الرأي تعبير لفظي أو سلوك علني. ثم اذا أخذنا بهذا التقسيم، فمع من يتعامل الباحثون والعاملون في مجالات السياسة والاقتصاد والاتصال الجماهيري وغيرها من المجالات التطبيقية والعلمية؟ هل يتعاملون مع اتجاهات نفسية، وهي تمثل مرحلة من مراحل دينامية الجماعات؟ أم يتعاملون مع الرأي العام كتعبير عن الخلاصة التي تنتهي اليها هذه الدينامية في كل الجماعات؟.

ورغم وجود حالات واقعية تمثل مبررات قوية وراء هذه المشكلة وما تثيره من تساؤلات، الا أنه اذا اعتبرنا الرأي العام وسيلة للجماعات الانسانية تحقق بها غاياتها المشتركة، وليس غاية في حد ذاته، واذا عرفنا أن القوة المعنوية والمادية لهذه الوسيلة تكمن في صفة العلانية كمواجهة مفتوحة مع الجماعات الأخرى، فانه يمكن القول أن ما انتهينا اليه من نتائج فيما يتعلق بطبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية تضع حدودا واضحة لهذه المشكلة واجابات محددة على ما تثيره من تساؤلات.

ب - التقسيم الذي يجمع بين الأقلية والأغلبية:

من المؤكد أن تحليل دينامية الجماعات الانسانية يعطي انطباعا بأنها تنتهي الى الاجماع بين أعضاء كل جماعة حول الموضوع الذي أثار اهتمامهم لاتصاله بمصالحهم المشتركة. ومع أن هذا الاجماع لا يعني عدم

وجود خلافات بين أعضاء الجماعة، الا أنه يعني أن الوصول اليه هو النتيجة المتوقعة لظروف خاصة بهؤلاء الأعضاء وبالجماعة التي ينتمون اليها، وهي ظروف تجعل من التوافق سمة أساسية يقوم عليها النظام البنائي لكل جماعة.

ومن الدراسات التي تؤكد هذا الانطباع، تلك الدراسة التي قام بها كمبال يونج K. Young وظلت لسنوات طويلة من المصادر الهامة في دراسة طبيعة الرأي العام(١٩). وفي هذه الدراسة يحدد الباحث ثلاثة مراحل أساسية لدينامية الجماعات والتي يعتبر الرأي العام نتاجاً حقيقياً لها. وفي المرحلة الأولى يبرز موضوع يتصل بالمصالح الأساسية المشتركة للجماعة ليكون موقفا اجتماعيا يواجه الأعضاء جميعهم. ويؤدي هذا الموقف الاجتماعي في المرحلة الثانية الى حدوث مناقشات من أجل الوصول الى قرار جماعي. وخلال هذه المرحلة الثانية تتصارع عناصر الاختلاف والائتلاف بين أعضاء الجماعة وتتحدد اتجاهاتهم بما يؤدي في النهاية الى حدوث الاجماع بينهم حول قرار موحد، يكون تعبيرا عن الرأي العام للجماعة كلها، حتى ولو كان هذا الاجماع غير قائم على الاقتناع الحقيقي لبعض الأعضاء، وهذا الاجماع يمثل المرحلة الثالثة.

ورغم التأكيد على الاجماع كصفة أساسية للرأي العام الناتج عن دينامية جماعة ما، الا أن هناك حالات تختفي فيها هذه الصفة الأساسية وتنقسم الجماعة الى أغلبية وأقلية في مواجهة قرار معين. فالأغلبية تؤيد هذا القرار والأقلية تعارضه. ويصبح الرأي العام تعبيرا عن ارادة الأغلبية. وتقف الأقلية في جانب آخر لتتحدى ارادة

---

(19) Young K «Comments On The Nature of «Public» and «Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 2, 1948. PP. 385–392.

الأغلبية باصرار، ولتشكل هنا قضية لها آثارها السلبية على طبيعة الرأي العام، وقد تمتد بهذه الآثار السلبية الى النظام البنائي للجماعة كلها.

ان ظهور الأقلية في مواجهة الأغلبية يؤكد على أن العوامل النفسية والاجتماعية التي تفرز أعضاء جمهور نوعي معين لكي يكونوا نواة فعالة تحرك الجماعة كلها نحو هدف معين، لا تعني أن بقية أعضاء الجماعة سلبيون عاجزون أو مستسلمون، وانما تعني أن هذه العوامل النفسية والاجتماعية ذاتها قادرة على أن تفرز شخصيات لا تقل قوة عن أعضاء الجمهور النوعي، وهي بهذه القوة على استعداد لمقاومة الاستسلام لارادة الأغلبية ولتحمل ما قد بنتج عن ذلك من عقوبات تفرضها الجماعة. ان دينامية الجماعات، بهذا الاستنتاج، لا تتحرك على خطوط مستقيمة، ولكنها تتحرك على خطوط متداخلة ومعقدة. انها تعني التفاعل بكل ما يقوم عليه من أشكال الصراع والتنافس والتعاون.

ولقد حاول عالم النفس الأمريكي لورنس لوويل L. Lowell في دراسة له أن يفلسف موقف الأقلية في مواجهة الأغلبية[٢٠]. فاعتبر أن ما يبديه أعضاء جماعة ما من آراء خلال تفاعلهم في مواجهة موضوع يتصل بالمصالح الأساسية المشتركة لجماعتهم، ليس تعبيرا عن رغباتهم الخاصة أو الشخصية، ولكنه تعبير عن الارادة العامة للجماعة. وعندما تنقسم الجماعة الى أغلبية وأقلية، فان الرغبات الخاصة للأقلية ليست هي التي أطيح بها في مواجهة ما أجمعت عليه الأغلبية، وانما أطيح بتصوراتهم الخاطئة حول الارادة العامة للجماعة.

---

(20) Lowell, L. «Public Opinion and Majority Government». In R. Weissbery, Public Opinion and Popular Government. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976. PP. 8-15.

ولكن هل يعني ذلك، أن الرأي العام يقترن برأي الأغلبية في هذه الحالة وأمثالها؟ ويجيب لورنس لوويل L..Lowell على هذا التساؤل بقوله: ان قياس الرأي العام بالنسبة التي تمثلها الأغلبية بين أعضاء جماعة ما حتى ولو كانت هذه النسبة ضئيلة للغاية، هو قياس بعيد عن الدقة تماما. ذلك لأنه اذا لم تكن هذه النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ، فان الفرق الضئيل بين الأغلبية والأقلية لا يتوقع أن يستمر طويلا، لأن هناك قوة كامنة وكبيرة وراء الأقلية وسوف تمارس تأثيرها الى أن يتحقق لها عبور هذه الفجوة الصغيرة بينها وبين الأغلبية. ثم ان العبرة هنا ليست بالمجموع، وانما العبرة هنا بالنوعية والكيفية التي وصلت بها الأغلبية الى القرار المعبر عن ارادة الجماعة كلها. فقد لا يكون أعضاؤها من ذوي الاهتمام بالمسائل المطروحة أو قد يكونون أقل تعليما ووعيا. وهنا يكون للأقلية ثقلا أكبر ورأيا أكثر اعتدادا في مواجهة الأغلبية. ويكون من مصلحة الجماعة في هذه الحالة الأخذ برأي الأقلية.

ومن هنا، يمكن القول أن قضية الأقلية في مواجهة الأغلبية لا تكتسب أهميتها وخطورتها من مجموع الآراء المخالفة التي تمثلها بين أعضاء جماعة ما، فهذا المجموع في حد ذاته لا يعني الكثير. وانما أهميتها وخطورتها تتمثل فيما يعنيه مجموع هذه الآراء المخالفة من خروج على التضامن، وهو صفة أساسية وحيوية للنظام البنائي لكل جماعة انسانية، وبدونها ينفرط عقد الجماعة ويتشتت كيانها. وقد لا يكون لغياب التضامن تأثير كبير على الجماعات البسيطة لضعف القوة التي تمثلها الأقلية من الناحية العددية في مواجهة كل جماعة منها. ولكن غياب هذا التضامن الكامل يعني الكثير من الآثار السلبية على النظام البنائي للجماعات المركبة والمعقدة والأكثر تعقيدا. واذا نظرنا الى ما تعنيه الأقليات في مجتمع معين، خاصة اذا كانت أقليات نشطة أو اذا

كانت أقليات لها أهداف تتصف بالأنانية والبعد عن المصلحة العامة، لأمكن تصورها يمكن أن يحدث لهذا المجتمع من قلاقل تعرقل حركته الى الأمام.

ثم ان أهميتها وخطورتها تتمثل، من ناحية أخرى، فيما يعنيه مجموع هذه الآراء المخالفة من تأثير على قوة الرأي العام كنتاج لدينامية الجماعة كلها. إن الرأي العام، في حالة انقسام الجماعة الى أغلبية وأقلية، ليس الا تعبيرا عن الرأي الذي تنتهي اليه الأغلبية، وتخرج الأقلية على اجماع الأغلبية ولا تعتبر نفسها ملتزمة برأي الأغلبية. وعدم التزام الأقلية يعني اضعافا لقوة الرأي العام الذي يفترض فيه أن يمثل رأي الجماعة كلها في مواجهة موضوع يتصل بمصالحها الأساسية المشتركة. ان ما تستطيع الجماعة أن تؤديه برأي يتحقق له الاجماع الكامل يفوق كثيرا ما يمكن أن تؤديه برأي لا يتمتع الا بالتزام الأغلبية فقط.

واذا كان الرأي العام يمثل أعظم قوة عرفها البشر خلال تاريخهم الطويل، فانه يكفي لكي نتصور هذه الحقيقة أن ندرك ما تنطوي عليه قوة التفاعل بين أفكار الآلاف أو الملايين من البشر على مستوى المجتمع كله، وبكل ما تعنيه هذه الأفكار من رغبات وميول ومشاعر ومثل وقيم، لكي نعلم مدى قوة هذه الظاهرة الاجتماعية التي تعرف بالرأي العام. ولا شك أن الحالات التي يواجه فيها مجتمع معين تهديدات خارجية تحاول المساس بكيانه، هي الحالات التي يعيش فيها المجتمع أروع لحظاته، لأن الرأي العام يكون قائما على الاجماع الكامل الذي ينطوي على قوة العقيدة وقوة الالتزام.

ولقد حاول بعض الباحثين أن يضع الخطورة التي تمثلها قوة الأقلية على النظام البنائي للجماعة وعلى الرأي العام كنتاج لديناميتها داخل حدود معينة، حتى لا تحدث مبالغات تضخم من القضية التي تشكلها.

فكلما كانت الجماعة أكبر حجما وأقل تجانسا في الأدوار والمكانة الاجتماعية والصفات الشخصية ونظرة الأعضاء الى بعضهم والعلاقات الشخصية، وما شابه ذلك، كلما كانت الأقلية لا تعني خطورة كبيرة على جماعتها. وكلما كانت الموضوعات التي تتصل بالمصالح الأساسية المشتركة للجماعة أقل أهمية، كلما قلت خطورة الأقلية. ثم انه كلما كانت الجماعة كلها ككيان متكامل تتمتع بقوة كبيرة في مواجهة أعضائها، كلما كانت الأقلية أكثر انكماشا وأقل خطورة[٢١]. وهذه كلها حدود واقعية ولا خلاف، حول تأثيرها. ولكنها بصفة عامة، تعني التقليل من خطورة الأقلية على جماعتها في حالات معينة، ولكنها لا تعني بالتأكيد زوال هذه الخطورة كلية. ومن ثم، يظل موقف الأقلية في مواجهة الأغلبية قضية لها أهميتها وخطورتها.

ثم ان هذه القضية، بكل مضمونها وأبعادها، لها أكثر من مغزى في مواجهة تحليل طبيعة الرأي العام من زاوية الجماهير النوعية. انها تعني أن العوامل والعمليات النفسية والاجتماعية التي تظهر الجماهير النوعية وتساعدها على تشكيل مجالات تفاعلها، قد لا تعمل بكيفية ايجابية. وتعني امكانية حدوث انقسام بين أعضاء الجماهير النوعية الى اتجاهين أو أكثر بما يسمح بظهور الأقلية في مواجهة الأغلبية، وبالتالي تقل فعاليتهم كنواة فعالة داخل الجماعة. وأخيرا، تعني أن السمة الأخيرة لطبيعة الرأي العام كرأي معبر عن الجماعة كلها قد لا تتحقق للرأي العام في بعض الحالات.

وهذه المعاني كلها لا تخل بالسمات الأساسية لطبيعة الرأي العام كما حللناها من زاوية الجماهير النوعية، ولكنها تشير فقط الى حالات

---

(21) Krech, D. and Others. Individual In Society New York: McGraw-Hell, 1962. PP. 512-515.

مستثناة. اننا في مواجهة الرأي العام نتعامل مع ظاهرة انسانية، والظواهر الانسانية ليست جامدة ولا تحكمها قوانين جامدة. ومن ثم لا يعني التعميم صفات مطلقة، وانما يعني السمات الغالبة. وهذا هو مضمون القضية التي تناولناها بالتحليل.

جـ - التقييم الذي يجمع بين المحلية والعالمية:

لا خلاف بين الباحثين حول وجود ما يسمى بالرأي العام المحلي على مستوى المجتمع كله. فالمجتمع ليس الا جماعة انسانية أكثر تعقيدا من كل الجماعات الانسانية الأقل منها والتي تقوم عليها وتضمها. والمجتمع نظام بنائي متكامل ومتماسك ويشده الاعتماد المتبادل، وتحكمه ثقافة مشتركة تميزه عن المجتمعات الأخرى، وهذه الثقافة المشتركة هي الاطار العام للثقافات النوعية التي تحكم الجماعات الانسانية داخل كل مجتمع.

ثم ان كل مجتمع انساني تتفاعل داخله كل العناصر النفسية والاجتماعية التي تشكل الشخصيات المتمايزة لأفراده وجماعاته، حتى انه يمكن القول بأن كل مجتمع ما هو الا علاقات نفسية واجتماعية متعاونة ومتنافسة ومتصارعة، وتستهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح مشتركة متوافقة ومتكاملة. ويشعر الأفراد والجماعات بالولاء والانتماء القومي نحو مجتمعهم ونحو ما يمثله هذا المجتمع من قيم ومثل وأهداف.

غير أن الخلاف بين الباحثين واضح وصريح فيما يتعلق بوجود ما يسمى بالرأي العام الدولي أو العالمي World Public Opinion ففي رأي المعارضين انه لا يتوفر له مثل هذه الأسس النفسية والاجتماعية التي تتوفر للرأي العام المحلي. وفي رأي المؤيدين ان مثل هذه الأسس النفسية والاجتماعية متوفرة أو على الأقل سوف تتوفر بدرجة كافية في المستقبل، لأن ما يشهده العالم من تطورات في شتى المجالات يمكن أن تؤدي الى نضج الرأي العام الدولي كظاهرة عالمية.

وذهب بعض المتحمسين لظاهرة الرأي العام الدولي، الى وضع تعريف له[٢٢]. فهو من وجهة نظرهم، تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على اثبات وجودها على مجتمع محلي معين، وانما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين الطبقات أو الفئات التي تنتمي الى أكثر من دولة واحدة سواء كانت تلك الدول في مجموعها تكون مجتمعا اقليميا دوليا أو كانت تنتمي الى أكثر من مجتمع اقليمي دولي. بل انهم ذهبوا الى أبعد من ذلك، فأكدوا على أن نفس مراحل تكوين ظاهرة الرأي العام، تنطبق على ظاهرة الرأي العام الدولي دون أي فارق من حيث الطبيعة، وان وجد فارق من حيث الكم والكيف.

ولا شك أن هناك بعض الشواهد الواقعية التي يعتمد عليها هؤلاء المتحمسون لظاهرة الرأي العام الدولي. فاصطلاح الرأي العام الدولي يتردد على ألسنة الساسة في شتى بقاع الأرض في مواجهة مشكلات مثل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي، ومشكلة استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومشكلة خطف الطائرات، ومشكلة أفغانستان، وما شابه ذلك. وكل دولة تحاول أن تكسب أكبر عدد من الدول المؤيدة لسياستها في مواجهة مشكلاتها الإقليمية مع الدول الأخرى، بهدف تكوين رأي عام دولي مؤيد لمواقفها ومصالحها.

بل ان هناك من الشواهد الواقعية التاريخية ما يؤكد أن استخدام هذا الاصطلاح ليس حديثا وانما يعود الى بداية القرن العشرين. ففى سنة ١٩١١م استخدمت دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Brittanica هذا الاصطلاح في مقال لها حول الحرب

---

(٢٢) حامد ربيع: «الرأي العام الدولي والسلوك السياسي». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، اكتوبر سنة ١٩٦٦م. صفحة ٨٦ وما بعدها.

البلقانية، في طبعتها الحادية عشرة. وذكرت في هذا المقال أن الرأي العام الدولي صدمته المذابح التي ارتكبت خلال حرب الاستقلال اليونانية.

ولقد دفعت هذه الشواهد بعض الدول الكبرى الى عمل استفتاءات خارجية للتعرف على اتجاهات الرأي العام في الدول الأخرى. ففي ربيع سنة ١٩٦٧ م أجرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية استفتاء سريا للرأي العام في اليونان لمعرفة اتجاهاته خلال الانتخابات المستقبلة. ورغم أن نتائج هذا الاستفتاء لم تكن دقيقة بدرجة كافية الا أن الاستفتاء في حد ذاته يعكس انطباعا هاما حول ما تعنيه ظاهرة الرأي العام الدولي من أهمية في نظر كثير من الجهات التي يهمها التعامل معه.

ومع ذلك، يمكن التساؤل هنا عن امكانية ما يعكسه أي استفتاء يجري في أكثر من دولة من نتائج تزيد عن مجرد التشابه في بعض الجوانب؟ وعما اذا كان التشابه يعني أكثر من مجرد الاتفاق بالصدفة في الوقت الذي تؤدي اليه أسباب مختلفة تماما أو ينتج عن ثقافات مختلفة ومتباعدة تماما؟ ان هذه التساؤلات تجد لها مبررات فيما يتعرض له الناس في شتى أنحاء العالم من تطورات.

فلقد زاد تدفق المعلومات عبر المجتمعات، بكل ما تحمله هذه المعلومات من متابعة للأحداث العالمية، وأدخلت وسائل الاتصال الجماهيرية مفاهيم جديدة لها مضامين فنية وسياسية كالصواريخ والأقمار، ووفرت أجهزة الراديو للناس مصادر للمعلومات لا تعتمد على القدرة على القراءة، مما جعل كثيرا من الشخصيات والأحداث معروفة ومألوفة، واستطاعت الصور المتحركة أن تخلق نماذج وقيما عامة وأن تزيد الخبرات الانسانية المشتركة، واتسع مجال تأثيرها بدخولها الى أجهزة التليفزيون المحلية عن طريق تبادل المواد الاعلامية والثقافية. وأحدثت

أقمار الاتصال ثورة في الاتصال العالمي، بكل ما تعنيه من تأثيرات على ما يسمى بالرأي العام الدولي.

غير أن كل هذه الشواهد الواقعية ومبرراتها مردود عليها من قبل المعارضين بشواهد ومبررات مقابلة وتعتمد على أسس أقوى، مما يجعل حدود التفاؤل والتحمس ضيقة للغاية في مواجهة ظاهرة الرأي العام الدولي. فالتغيرات السياسية والاجتماعية التي تحدثها ثورة المعلومات عبر المجتمعات الدولية لا تحدث الا داخل الحدود الجغرافية لكل مجتمع منها، وليس لها صفة الانتشار العالمي. ولا يزال النموذج السياسي لنظام عالمي بعيدا للغاية، وليس هناك جهاز سياسي مسئول يهتم بالرأي العام الدولي كما يحدث داخل المجتمع الواحد في مواجهة الرأي العام المحلي.

ولا تزال وسائل الاتصال الجماهيرية محصورة في داخل شخصيتها الوطنية. ان كلا منها ينظر الى العالم من زاوية وطنية، فهي تركز على الشخصيات المحلية وتؤكد على المصالح الخاصة لمجتمعها، والأخبار أكثر التصاقا بما يحدث داخل مجتمعها، ونظرتها الى الأخبار المحلية مألوفة وودية على عكس نظرتها الى الأخبار العالمية وخاصة ما يتصل منها بالمجتمعات المعادية. وهذه الحقائق موجودة ومعترف بها رغم وجود شبكة عالمية للخدمة الإخبارية.

ويضاف الى ذلك ان وسائل الاتصال الجماهيري تعكس بناء السلطة في مجتمعها. وهي وان كانت محتكرة احتكارا تاما في المجتمعات الاشتراكية أو كانت ملكية خاصة كما في المجتمعات الرأسمالية، الا أنها في جميع الحالات تعاني من الخضوع والاستسلام لمن يملكها، وبالتالي تعاني من النظرة الضيقة والمحصورة لمن يوجهها.

ولقد ارتفعت في السنوات الأخيرة الدعوة الى وضع نظام عالمي الاتصال والاعلام والثقافة. وعقدت لذلك مؤتمرات ولجان دولية. لكن

هذه الدعوة تقف دونها عقبات لا يمكن القفز فوقها في المستقبل المنظور. بل إنه اتضح من أعمال هذه المؤتمرات واللجان الدولية أن الاتصال الدولي في حد ذاته مشكلة لها جذور متشعبة ومعقدة ولها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، بحيث لم تملك هذه المؤتمرات واللجان في مواجهتها سوى الحلول والقرارات الانشائية التي ليس لها أي تأثير ايجابي على مضمون المشكلة وأبعادها على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

ولكي نوضح ما نعنيه بضمون هذه الحقيقة، نستشهد هنا بالدراسة التي قامت بها اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال أو ما يعرف بلجنة مكبرايد، والتي بدأت أعمالها سنة ١٩٧٧م، وقدمت تقريرها النهائي سنة ١٩٧٩م. وفي هذا التقرير تلخص اللجنة مشكلة الاتصال الدولي في النقاط التالية[٢٣]:

١ - ان الاتصال ملتقى المشكلات ومحورها، لأنه ظل متخلفا في مبادئه وبارامتراته وتطوره عن ركب التطلعات والتغيرات التي طرأت على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلاد، بل وعلى الصعيد الدولي أيضا.

٢ - والاتصال مشكلة لأنه يرتبط بجميع القضايا التي تتساءل عنها الانسانية في الوقت الحالي بقلق متزايد. ومن هذه القضايا شروط بقاء الجنس البشري، والسلام والتعاون السلمي، والتفاهم المتبادل، والحد من التفاوت بين الناس، والاستغلال الرشيد والعادل لموارد العالم، وتكاثر السكان، وتطبيق الديموقراطية. ويبقى الاتصال تجاه مثل هذه المشكلات في وضع متناقض.

---

(٢٣) اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاعلام، تقرير مرحلي عن مشكلات الاتصال في المجتمع الحديث (الترجمة العربية). باريس: منظمة اليونسكو، سنة ١٩٧٩م، صفحة ١٩.

٣ - يزيد من صعوبة هذه القضايا التي ترتبط بها مشكلة الاتصال ما يحدث في العالم الآن من تضاؤل للشعور الديني وما ينتج عن ذلك من أزمات القيم الأخلاقية في كثير من البلاد، وهذا يؤدي بدوره الى ستبعاد الحلول التي تعتمد على المعتقدات والعادات والتقاليد العريقة.

٤ - والاتصال مشكلة أيضا لأن الأساليب المتبعة لاشباع حاجات الانسان من المعرفة أدخلت عليها الآلية والتصنيع. وتأثر من ذلك عامل أساسي من عوامل الاتصال الفردي والجماعي بسبب متطلبات التصنيع وما يحيط به من أخطار رغم اختلاف الأشكال والظروف في جميع البلاد.

٥ - والاتصال مشكلة كذلك بسبب الآمال التي علقت عليه منذ أكثر من نصف قرن، كالآمال في التغيير الاجتماعي والسياسي، والآمال في الازدهار الثقافي، ووضع المعرفة في متناول الجميع. ولا تزال مثل هذه الآمال تداعب مخيلات الناس برغم خيبة الأمل المتكررة عندهم. وأما على الصعيد الدولي فان الاتصال المبني على المبادىء العامة يتأثر لأنه كثيرا ما يصبح مجرد تبادل بين شركاء غير متكافئين يسيطر منهم من هو أكثر قوة وغنى وعتادا.

٦ - ويضاف الى ذلك، ما تعنيه مشكلة الاتصال من صعوبة تحديد أو قياس تأثيراته، لأن حدوده ومعالمه لا تزال غامضة وغير واضحة. ويبدو تأثير الاتصال على المدى القريب وكأنه متغاير وضعيف نسبيا. وأما على المدى الطويل أو البعيد فيبدو تأثيره عظيما بالرغم من صعوبة تقديم البراهين على ذلك.

وهناك انتقادات كثيرة للدور الذي تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرية على المستوى الوطني والدولي، وتجد هذه الانتقادات مبررات لها في كثير من الشواهد الواقعية الملموسة. فهناك التأثير في الأفكار وغرس

مشاعر الاغتراب الناجمين عن التوجيه أو الاستعمال التجاري لهذه الوسائل أو استغلالها لأغراض اجتماعية أو سياسية، وهناك الخطر الذي يشكله على الديموقراطيه وعلى الحرية الفردية ما يفرض من قيود على التداول الحر للمعلومات، وهناك كذلك اللبس الذي يكتنف تدخل الدولة وما قد يعنيه من آثار سيئة على الوظائف التي تؤديها هذه الوسائل. ويضاف الى ذلك العقبات التي تعترض اقامة توازن عادل في الانتفاع بالاعلام وتداوله، وما تؤديه هذه الوسائل من دور للابقاء على حالة التبعية الاقتصادية والثقافية، وما يحدث من تشويه للأخبار مما يسيء الى احترام سيادة جميع الدول ويعرض للخطر الجهود الرامية لإقرار السلام الدولي، يضاف الى ذلك التأثير الأيدلوجي الذي يكمن في الاعلام ومحاولات التسلط التي تشكلها أو تنطوي عليها مضامين ورموز معاني الرسالة الاعلامية.

ان أصول هذه المشكلات والانتقادات تجد أبعادها في الاطار الثقافي لكل مجتمع من المجتمعات الدولية، وفيما يحدث على الساحة الدولية من صراع مذهبي وتعصب فكري وثقافي بين دول تملك الامكانات المادية والعلمية والفنية والبشرية، وهي عصب الحضارة الحديثة. ومن ثم، لا يمكن استنتاج نتائج لها انعكاسات بعيدة على ظاهرة الرأي العام الدولي، خاصة اذا علمنا أن الاتصال هو العملية الاجتماعية التي تصل من خلالها دينامية الجماعات الانسانية الى الرأي العام بكل مستوياته وأنواعه وأشكاله.

بل ان الاتصال، كعمليات اجتماعية ونفسية تمثل جوهر دينامية الجماعات الانسانية، تعوقه أساسا على المستوى الدولي مشكلة اللغة. وحاجز اللغة يجعل الصعب مستحيلا في كثير من الحالات، حتى داخل المجتمع الواحد. ان معظم السكان في كل مجتمع غير قادرين على الاتصال الا بلغتهم الوطنية، ومن يستعمل منهم لغة أو أكثر من اللغات

الأجنبية قليل العدد، وهذا العدد القليل لا يملك كله المقدرة الذهنية على تتبع ما ينشر أو يذاع بفهم ووعي كاملين. فاذا أضفنا الى ذلك، آلاف اللجهات التي تقوم عليها مشكلة اللغة من ناحية أخرى، لأدركنا مدى ما تمثله هذه المشكلة بجانبيها بالنسبة لدينامية الجماعات الانسانية على المستوى الدولي.

ثم أين المصالح المشتركة على المستوى الدولي، والتي تمثل دوافع للجماعات الانسانية نحو ديناميتها؟ ان عشرات الحروب والمذابح والصراعات والانقلابات والمؤامرات، وملايين الضحايا الذين يسقطون صرعى، تمثل الاجابة الواضحة على هذا التساؤل. وكل مجتمع لا تحركه الا مصالحه الخاصة، وهي تعلو فوق كل الاعتبارات والقيم والمثل والمبادىء، وتتساوى في ذلك كل المجتمعات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة وسواء كانت متقدمة أو نامية. والعداوات التي تصل الى حد المرارة، والمصالحات أو المهادنات التي تصل الى حد الخداع والتضليل، كلها لا تتحرك الا بدافع واحد فقط، هو المصلحة الخاصة. واذا انعدمت الدوافع التي تحرك دينامية الجماعات الانسانية، فماذا يحركها لكي تفرز لنا رأيا عاما دوليا؟!

اننا قد نرى بعض الشواهد التي تتكرر في أكثر من مجتمع، وان كانت لا تكتسب صفة الانتشار العام على مستوى المجتمع الدولي كله، وقد نرى تطورات ثقافية واعلامية تدعم هذه الشواهد وتعطيها بعض مبرراتها. لكننا لا نستطيع أن نستنتج منها حقيقة مؤكدة ولها قوتها المادية والمعنوية، كالحقيقة التي تعنيها ظاهرة الرأي العام على المستوى المحلي لكي نجزم بوجودها على المستوى الدولي فيما يسمى بظاهرة الرأي العام الدولي. ان البناء الاجتماعي للجماعات الانسانية الدولية قائم، وما ينطبق على الجماعات الانسانية داخل المجتمع المحلي المحدود يمكن أن ينطبق عليها داخل المجتمع الدولي الواسع، لكن بقية العناصر الثقافية

والنفسية والاجتماعية التي تصنع داخل هذا البناء دينامية قادرة على أن تفرز رأيا عاما دوليا لا تزال بعيدة المنال بدرجة لا يمكن التنبؤ بها.

ثالثا: أساليب قياس الرأي العام ونتائجها:

يقصد بها تلك الأساليب التي يعتمد عليها الباحثون والممارسون للتعرف على طبيعة الرأي العام واتجاهاته. وتستخدم نتائجها في مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة ومتنوعة. وتقوم هذه الأساليب جميعها على ما يسمى بالاقتراع Polling. وقد تتخذ أشكالا كالتصويت في الانتخابات والاستفتاء والاستقصاء. والتصويت والاستفتاء لهما صفة رسمية، والمجتمعات تستخدمهما لتحديد من يتولى المسئولية في الأجهزة التنفيذية الحاكمة. أما الاستقصاء فله صفة علمية، وان كانت استخداماته عملية وأوسع مضمونا من التصويت والاستفتاء.

والاقتراع مهما تعددت أشكاله، فان مضمونه واحد، وان تعددت الأساليب المعبرة عنه. وهذا المضمون يقوم على نظام القوائم الاستفهامية Questionaire Panels للوصول الى اجابات محددة عليها ممن يملكون حق الاقتراع كما هو الحال في التصويت والاستفتاء، أو ممن يختارون كعينة للدراسة والتحليل كما هو الحال في الاستقصاء. وباستخدام بعض الأساليب الاحصائية يصل الممارسون والباحثون الى نتائج كمية يعتمدون عليها في تحليل طبيعة الرأي العام واتجاهاته في جماعة ما أو جماعات معينة.

ولما كان الرأي العام، كنتاج لدينامية الجماعات، ظاهرة اجتماعية معقدة، وليس من السهل التعرف على طبيعتها واتجاهاتها، فان النتائج التي يصل اليها الباحثون والممارسون باستخدام الاقتراع أصبحت موضع خلاف كبير. وقد وصل هذا الخلاف الى درجة التشكيك في قيمة

الافتراع ذاته بكل ما يقوم عليه من أشكال وأساليب.

وباستمرار هذا الخلاف بكل أبعاده التي تتشعب داخل طبيعة الرأي العام واتجاهاته، أصبحت أساليب قياس الرأي العام ونتائجها قضية حيوية وهامة، لأن حسمها في المستقبل سوف يؤدي الى حسم كثير من النقاط الغامضة والمتصلة بطبيعة الرأي العام واتجاهاته. ولا شك أن تحليل بعض الدراسات العلمية التي تناولت هذه القضية وأبعادها يفيد كثيرا في القاء مزيد من الضوء على طبيعة الرأي العام كظاهرة اجتماعية، خاصة اذا كان هذا التحليل على ضوء العلاقة التي أثبتناها بين دينامية الجماهير النوعية وطبيعة الرأي العام.

ولتحقيق الغرض من تحليل هذه القضية وأبعادها، يمكن الاستشهاد هنا بدراستين هامتين: أولاهما قام بها هربرت بلومر H. Blumer وقدمها الى المؤتمر الذي عقدته الجمعية الأمريكية للدراسات الاجتماعية سنة ١٩٤٧م[٢٤]. وثانيتهما قام بها بوجارت L. Bogart سنة ١٩٧٢م[٢٥]. والفاصل الزمني بين الدراستين يوفر للتحليل بعدا زمنيا يساعد على الكشف عن مضمون هذه القضية وتطوراتها.

أ - دراسة هربرت بلومر H. Blumer:

أقام الباحث هنا تحليله لهذه القضية على الاستنتاجات العلمية التي جمعها من الدراسات الاجتماعية لظاهرة الرأي العام. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات الاجتماعية لم تكن في ذلك الوقت من الكثرة والتعدد بحيث يمكن القول بوجود وفرة من المعلومات والحقائق العلمية، الا

(24) Blumer, H. «Public Opinion and Opinion Polling». American Sociological Review, Vol. 13, 1948. PP. 542-554.

(25) Bogart, L. Silent Politics: Polls and The Awareness of Public Opinion. New York and London: Wiley, 1972. PP. 14-20.

أن ما نوفر منها كان كافيا من وجهة نظر الباحث لتكوين عدد من الأحكام التي يمكن الاعتماد عليها التحليل طبيعة الرأي العام والكيفية التي يؤدي بها وظيفته في المجتمع كمدخل الى تقرير مدى صلاحية الأساليب المستخدمة في قياسه.

وتقوم هذه الأحكام على عدد من الملاحظات أو الاستنتاجات العلمية والشواهد الواقعيه. وهي تشكل اطارا يحكم تقييم الباحث لأساليب قياس الرأي العام والنتائج التي تصل اليها. ويمكن تحديد هذه الأحكام التي تشكل اطار تقييمه، فيما يلي:

١ - ينبغي الاعتراف بوضوح بأن الرأي العام له مكانته ودوره في المجتمع. وهذا الاعتراف يعني أن الرأي العام يتشكل ويتحرك داخل اطار اجتماعي نتيجة لعمليات اجتماعية تجري داخل هذا الاطار. كما أن دوره داخل المجتمع محكوم بمدى قدرته على تحريك المجتمع. ذلك لأن تشكيله وحركته جزء من حركة المجتمع ذاته.

٢ - ينبغي الاعتراف بأن المجتمع جماعة انسانية كبيرة ومنظمة، ويتكون من نوعيات متباينة من الجماعات الوظيفية، أي التي تؤدي كل منها وظيفة اجتماعية. وكل جماعة منها لها درجة من التنظيم، ولها زعماؤها وقادتها، ولها من يصنعون سياستها، ولها من يتكلمون باسمها، ولها أيضا من يملكون المبادأة في السلوك خدمة لها ولأغراضها.

٣ - عندما تتحرك الجماعات الوظيفية وتتفاعل تستخدم قنوات الاتصال المتاحة في المجتمع. وعندما يكون على جماعة منها أن تتخذ قرارا معينا، فان الافراد الذين يحتلون المراكز الاستراتيجية على قنوات الاتصال سيتعرضون لضغوط وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة. فهناك أفراد ولجان ومشرعون واداريون على مستوى المجتمع كله وتقع عليهم مسئولية اتخاذ قرارات تؤثر على سلوك الجماعات الوظيفية

وحركتها، وان كانوا بدورهم يصبحون هدفا للتأثير أو الضغط المباشر أو غير المباشر[٢٦].

٤ - ان هؤلاء الأفراد الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات على مستوى المجتمع كله، عليهم أن يقدروا التأثيرات والضغوط التي يتعرضون لها خلال عملية اتخاذ قرار معين وأن يدخلوا في حسابهم عددا من الاعتبارات التي تستحق الاهتمام.

٥ - يمكن القول أن الأحكام أو الاستنتاجات السابقة قدمت صورة غير مكتملة ولكنها حقيقية للكيفية التي يعمل بها المجتمع. ويأتي الاستنتاج الخامس هنا ليؤكد أن الرأي العام يتكون ويتحرك من خلال هذه الكيفية التي يعمل بها المجتمع. ويعني هذا الاستنتاج أن الرأي العام لا يتكون من تفاعل آراء متفرقة ولها ثقل متساو، ولكنه يعكس التركيب التنظيمي والوظيفي للمجتمع كله. ولذلك، فهو يتكون من تفاعل جماعاته أو من يملكون القدرة على التعبير عن هذه الجماعات. وكثير من الحالات التي يحدث فيها هذا التفاعل تتخذ شكل الصراع والصدام بين آراء هذه الجماعات واتجاهاتها. ولا يهم هنا ما اذا كانت آراء كل جماعة واتجاهاتها معبرة عن تمسك كل أعضائها بها أم لا، فهناك من لا يفهمون هذه الآراء والاتجاهات، وهناك من يختلفون عليها أو يوافقون عليها جزئيا، ولكن هذا لا يعني خروجهم عليها أو التمرد على من يمثلون جماعتهم.

ومع ذلك، فآراء الجماعة المعبرة عن اتجاهاتها قد تأتي بعد مناقشات وتفاعلات بين الآراء الخاصة لأعضائها. وهذا لا يتناقض مع القول بأن

---

(٢٦) لا يقصد بهؤلاء الأفراد الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات أعضاء الجماهير النوعية. ذلك لأن الباحث يتكلم هنا على مستوى الجماعات المعقدة والأكثر تعقيدا، أي على مستوى المؤسسات والمجتمعات.

الرأي العام على مستوى المجتمع كله نتاج للتفاعل بين الجماعات، وليس نتاجاً للتفاعل بين أفراد متفرقة لا تمثل الا ذاتها، حتى في حالة حدوث هذا التفاعل بين من يمثل هذه الجماعات، فإن هؤلاء الممثلين لا يعبرون عن آرائهم الخاصة، وانما يعبرون عن الآراء الموحدة لجماعاتهم.

وجديو بالذكر هنا، أنه اذا كان الأفراد داخل الجماعة الواحدة غير متساوين في المساهمة فيما تصل اليه هذه الجماعة أو تلك من رأي موحد، فان اسهام الجماعات فيما تصل من رأي عام ليس متساويا كذلك. ولا شك أن الاختلافات بين المكانة الاجتماعية والأدوار والتأثيرات هي التي تحدد حجم الاسهام الذي يقوم به الفرد داخل جماعته أو تقوم به الجماعة داخل مجتمعها.

٦ - يصل الرأي العام الى الأفراد الذين يكون عليهم أن يسلكوا بالكيفية التي تتوافق مع استجابتهم له على شكل اطار مكون من كل الآراء والاتجاهات المتنوعة حول الموضوع الذي تطلب ظهور هذا الرأي العام. والرأي العام بهذه الكيفية ليس الا واجهة أو مرحلة نهائية، وهو يكتسب قوته، في مواجهة الأفراد الذين ينبغي عليهم الاستجابة له، من قدرته على التأثير على المجتمع. بمعنى أن فعاليته في التأثير على السلوك الاجتماعي تأتي من قدرته على الدخول الى دائرة الاهتمام، عند هؤلاء الافراد، من أمثال المشرعين والاداريين ورجال السياسة.

وبناء على هذه الأحكام أو الاستنتاجات الستة، قام الباحث بتحليل أساليب قياس الرأي العام. وانتهى الى عدد من النتائج الهامة التي تتصل بتحديد القيمة الحقيقية للنتائج التي تصل اليها أساليب القياس. ومن هذه النتائج الهامة ما أكده الباحث هنا من أن النقص الحقيقي في أساليب القياس بالكيفية التي تجري عليها الآن[٢٧]، يكمن

(٢٧) ينبغي أن نضع في الاعتبار أن هذه الدراسة أجريت سنة ١٩٤٧م.

في اجراءات اختيار العينة التي تطبق عليها أساليب القياس. ان هذه الاجراءات تتعامل مع المجتمع على أساس أنه مجموعة من الأفراد المتفرقين. ومن ثم تنظر الى الرأي العام على أنه توزيع كمي للآراء الفردية. وهذه المعاملة والنظرة معا لا تتفقان مع الواقع. ثم ان هذه الاجراءات لا توضح ما اذا كانت العينة التي تم اختيارها تضم أفرادا من الذين ساهموا بالفعل في تكوين الرأي العام حول موضوع معين. واذا كانت العينة تضم عددا منهم، فهذه الاجراءات لا تحدد نسبتهم من مجموع الأفراد المشتركين في العينة. كما أن هذه الاجراءات لا توضح المكانة الاجتماعية التي يحتلها هؤلاء الأفراد في الاطار الاجتماعي الذي تشكل داخله الرأي العام. وليست المعلومات الخاصة بالسن أو الجنس أو المهنة أو المكانة الاقتصادية والتعليمية والطبقية كافية لتحديد هذه المكانة الاجتماعية، فهذه نادرا ما تعطي مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد الدور الذي يلعبه فرد ما داخل عملية تكوين الرأي العام في مواجهة موضوع معين.

ومن النتائج الهامة التي انتهى اليها الباحث أيضا، ما أكده من أن النتائج الاجمالية التي تصل اليها أساليب قياس الرأي العام لا تعطي صورة واضحة ومؤكدة للرأي العام في مواجهة موضوع معين، لأن هذه النتائج تتجاهل الاطار الاجتماعي للرأي العام والكيفية التي يعمل بها داخله. واذا كانت الأحكام أو الاستنتاجات الستة التي تم تحديدها تشير بوضوح الى أن الرأي العام يكتسب قوته وفعاليته اذا تمكن من الدخول الى دائرة الاهتمام عند الأفراد الذين يملكون سلطة القرارات في المجتمع، فان النتائج الاجمالية لأساليب القياس لا تستطيع أن تجيب على أسئلة لها أهميتها وحيويتها فيما يتعلق بهذه النقطة. فمثلا، ما القوة الحقيقية أو التأثير الحقيقي الذي يمتلكه أولئك الأفراد الذين كانت آراؤهم مؤيدة أو غير مؤيدة؟ من من هؤلاء الأفراد يملك رأيا

شخصيا، ومن منهم يمثل آراء الجماعات التي ينتمون اليها؟ وما الجماعات التي ينتمون اليها؟ وكم من هذه الجماعات يملك قوة مؤثرة وكم منها ليست له مثل هذه القوة؟ وكم منها على استعداد لأن يدعم رأيه بسلوك مؤيد اذا اقتضت الضرورة ذلك؟ وهل هناك آراء تمثل سياسة مدروسة وهادفة لمؤسسات تصر عليها؟ وهل الآراء التي انتهت اليها أساليب القياس تمثل آراء حقيقية وواقعية أم أنها لا تمثل الا وجهات نظر يتخيلها أصحابها ثم يطويها النسيان؟ وهذه الأسئلة وغيرها لا توجد لها اجابات في النتائج التي تصل اليها أساليب القياس، لأنها لا تستطيع أن تتعقب أو تحدد الآراء من خلال الكيفية التي تنتظم بها أو تتبلور بها داخل المجتمع.

ويخلص الباحث هنا من النتائج التي انتهى اليها تحليله لأساليب القياس الى حقيقة هامة، وهي أنه ليس في الامكان أن تستخدم العينة في مواجهة الرأي العام، وهو ظاهرة تتكون من عناصر متداخلة ومتفاعلة ومنظمة، ولها تأثيرات متنوعة على حركة المجتمع كله وما ينطبق على الرأي العام، ينطبق أيضا على ظواهر وعلاقات اجتماعية كثيرة في المجتمع الانساني المعاصر، فكل منها تقوم على نظام معقد ومتحرك ومتفاعل، ومن الصعب أن نحللها في مرحلة واحدة من مراحل تبلورها. ولكن اذا كان تحليل احدى مراحلها ضروريا [illegible] [illegible] فان على الباحثين والممارسين الغوص الى أعماق هذه المرحلة ليتعرفوا الى ما يجري داخلها، ولا يكفي أن يصفوا ما يحدث على السطح. وهذه الحقيقة الهامة تتطلب الوصول الى أساليب أخرى للقياس يتمكن بها الباحثون والممارسون من التعامل مع الرأي العام.

ب - دراسة بوجارت L. Bogart:

من الواضح أن الدراسة السابقة ربطت بين نتائجها وضرورة

الوصول الى أساليب متطورة لقياس الرأي العام ويمكن بها تخطي السلبيات التي عانت منها الأساليب التي كانت موجودة في وقتها، أي في سنة ١٩٤٧ م. ولذلك، تصبح دراسة بوجارت، بما يتوفر لها من بعد زمني، اجابة علمية على الكيفية التي رأى بها هربرت بلومر H. Blumer معالجة هذه القضية. وبالتالي، فهي تضيف بهذه الاجابة العلمية أبعادا أخرى لهذه القضية وتعطي لمضمونها مزيدا من الوضوح والتحديد.

ويعترف بوجارت L. Bogart في بداية دراسته بما لأساليب قياس الرأي العام من أهمية، على اعتبار أنها جزء من الجهود التي يبذلها من يملكون سلطة القرار على مستوى المجتمع كله لتقييم اتجاهات الناس نحو الأولويات الاجتماعية، خاصة وأن الرأي العام ذاته زادت قوته نتيجة لما حدث في المجتمعات الانسانية من تطورات اجتماعية ايجابية كاتساع فرص التعليم وانتشار وسائل الاتصال الجماهيرية.

ورغم أن هذه الأساليب أصبحت أكثر اعتمادا على المناهج العلمية والبحوث الاحصائية لتعطي للرأي العام، كظاهرة اجتماعية معقدة، وجودا ماديا ملموسا ومقاسا، الا أنها لا تزال تتعامل معه كحاصل جمع للآراء الفردية، وليس كتعبير جماعي غير مجسد. وهنا يكمن الخطأ الذي تقع فيه هذه الأساليب، لأن التفاعل بين الآراء الفردية يؤدي الى نتيجة تختلف تماما عن المتوسط الحسابي للآراء الفردية. وهذا الاستنتاج يكاد يتوافق مع ما انتهت اليه الدراسة السابقة رغم أن الفارق الزمني بينهما يصل الى خمسة وعشرين عاما.

وتضيف دراسة بوجارت L. Bogart مزيدا من الوضوح لقضية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام. فهي تؤكد على أن الاقتراع بأشكاله وأساليبه يطلب من الأفراد الاجابة على أسئلة حول موضوعات

لم يفكروا فيها ولا يشعرون تجاهها بأي نوع من المسئولية. وليس من شك في أن الاجابات تتغير تماما لو شعر هؤلاء الأفراد بأن آراءهم لها أهميتها وتأثيراتها. كما أن الأفراد عندما يتحررون من ضغوط الجماعات التي ينتمون اليها تكون آراؤهم مختلفة تماماً عنها وهم خاضعون لمثل هذه الضغوط ومحكومون بالاتجاه العام لكل جماعة منها.

بل ان هذه الدراسة تؤكد أيضا، أن النمط الحالي لأساليب قياس الرأي العام تقوم على الرأي الواحد للفرد الواحد، مما يحقق له قدرا كبيرا من التبسيط، خاصة وأن الفرد يعبر عن الرأي الذي يعتقده وقت الاقتراع. لكن الفرد نفسه اذا تعرض لما قد يستجد من متغيرات، فانه يستبدل هذا الرأي برأي آخر. ثم انه قد يعتقد بأكثر من رأي في وقت واحد. وهذه الآراء تتصارع وتتدافع ويكون لأحدها الغلبة والسيطرة بصفة مستمرة. وقد يتناسب وقوع الاقتراع مع سيطرة أحد هذه الآراء، لكن استمرار التصارع والتدافع يجعل من الصعب ضمان سيطرة هذا الرأي الذي عبر عنه الفرد لفترة طويلة.

كما تؤكد هذه الدراسة أن أساليب قياس الرأي العام، شأنها شأن أي شيء آخر يصنعه الانسان، لها درجة احتمال للخطأ. وهذا الخطأ يأتي من مصادر متعددة، فالمقابلة الضعيفة والبناء الضعيف لصحيفة الاستبيان، والثغرات التي قد تكشف عنها عملية جمع الحقائق، كلها أمثلة على المصادر المتعددة للخطأ، وهي تقلل من الاعتماد على النتائج النهائية التي تصل اليها أساليب القياس.

وتؤكد هذه الدراسة كذلك أن أساليب القياس غالبا ما تقدم مؤشرات للسلوك الحقيقي، ولكنها مشكوك فيها، لأنها لا تستطيع أن تقيس الطبيعة المتغيرة للمزاج العام Public Temper. إنها تفشل عادة في تجسيم اطار الدوافع وشبكات الاتصال التي تكون الآراء نتيجة لها

والتي تحرك الناس في جماعات. وليس من شك في أن العملية الاجتماعية التي تصل بها الجماعة الى موقف معين لا يمكن دراستها باستخدام أساليب تتعامل مع الناس فردا فردا.

ان التناقض الذي تقع فيه أساليب القياس، هو أنها تغير من طبيعة الظاهرة من خلال قياسها. فهي تقيس الآراء كما لو أنها لا تتعرض الا لبعض عيوب التفكير، بينما الآراء تمثل نمطا من أنماط السلوك التي يلتزم بها الفرد. والأسئلة تعامل الموضوعات المطروحة كما لو كانت لا تتصل بسلوك حقيقي. ثم ان هذه الأساليب المستخدمة في القياس تجبر الفرد على التعبير عن آرائه باستخدام قنوات محددة مسبقا والالتزام بخيارات محددة أيضاً، والتزام الفرد بهذه الأساليب يجعل التعبير عن آرائه يتم بطريقة غير طبيعية.

ويرى الباحث أن هذه الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام يمكن أن تستخدم بأمان للتعرف على آراء الأفراد حول الموضوعات الخيالية والمجردة أو الموضوعات التي يكون مطلوبا فيها دراسة الاستجابة السريعة في مواجهتها، وهي موضوعات يملك الأفراد في مواجهتها فرصة مراجعة أنفسهم اذا تبينوا نتائجها. وهذه كلها حالات لا تتفق مع طبيعة الرأي العام كظاهرة اجتماعية معقدة.

كما يرى الباحث أن النسب التي تصل اليها أساليب قياس الرأي العام ليست معبرة عن حقيقة القوة التي يمثلها الرأي العام المسيطر. فالأغلبية لا تعني أن رأيها الأقوى ورأي الأقلية هو الأضعف. فقد تكون النسبة المحدودة والبسيطة التي تمثلها الأقلية ذات مغزى لا يقل أهمية، خاصة اذا كان الأعضاء الذين يمثلون هذه الأقلية على استعداد لأن يدعموا آراءهم بالسلوك الفعلي، في الوقت الذي ينتفي فيه هذا

الاستعداد بين الأغلبية. وهناك حالات تاريخية عديدة تدعم هذا الاستنتاج.

وكذلك يرى الباحث أن الرأي الذي يعبر عنه صاحبه تلقائياً تختلف نوعيته عن الرأي الذي يجيب به على سؤال في استقصاء مخطط. ذلك لأن وضع الكلمات على الورق يجبر الفرد على أن يستأصل كل عوامل التناقض في موقفه، وأن يبعد عوامل عدم الثبات فيا يقول. وهذا يعني أن الرأي المكتوب تراعى فيه اعتبارات ليست متاحة للرأي الشفهي.

وأخيراً يرى الباحث أن الأسئلة التي تشملها استمارات الاقتراع تكون مصممة لقياس معلومات الأفراد حول المسائل الحالية بأكثر من قياس أفكارهم حول ما ينبغي أن يفعلوه في مواجهتها، كما أنها تكشف الوسائل التي يمكن بها تحقيق غايات معينة بأكثر من استكشافها لأحكام القيم المتصلة بهذه الغايات.

وبذلك، تكون هذه الدراسة الأخيرة قد ساهمت في إعطاء أبعاد جديدة لقضية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام. مع أنه كان متوقعا أن تكون القضية قد انتهت الى حلول، ولو جزئية، على ضوء ما حدث للعلوم الاجتماعية والانسانية من تطورات دعمت هذه الأساليب. واذا وضعنا في الاعتبار أن الحلول المناسبة لهذه القضية ذات وجهين، أحدهما يتصل بما يحدث في المجتمع من تطورات، وهي بلا شك تزيد الرأي العام تعقيدا. وثانيهما يتصل بما يحدث للعلوم الاجتماعية والانسانية من تطورات تزيد من فعالية الأساليب المستخدمة في قياس الرأي العام، فاننا نكون أمام قضية ليس من السهل حسمها، خاصة اذا كانت التطورات في المجتمع تسير بأسرع من التطورات في العلوم الاجتماعية والانسانية.

ويضاف الى ذلك، أن الرأي العام ظاهرة تفرزها عمليات اجتماعية ونفسية معقدة تقوم عليها دينامية الجماهير النوعية والجماعات التي تنتمي اليها. وهذه الحقيقة تعقد ظاهرة الرأي العام وكل تطبيقات التعامل معها، سواء كان ذلك بهدف التأثير أو التوجيه أو القياس. فليس من السهل التعامل معها في آخر مراحلها عندما يكتمل نضجها، فهذا تعامل يتجاهل حقيقة مضمونها. ويمكن أن يؤدي الى نتائج مضللة، كما يحدث الآن في أساليب القياس المستخدمة حاليا. وليس من السهل أيضا التعامل معها على أساس أنها ظاهرة بسيطة بحيث تكفي بعض الشواهد المتفرقة للتدليل على وجودها، فهذا تعامل يؤدي الى تجاهل كثير من الأسس النفسية والاجتماعية التي يعنيها مضمونها مما يؤدي الى مبالغات مشوهة، كما يحدث حاليا مع ما يسمى بظاهرة الرأي العام الدولي.

ومن هنا تبرز أهمية تحليل طبيعة الرأي العام وملامحه الأساسية من زاوية الجماهير النوعية داخل كل جماعة :انسانية. ان هذا التحليل يتعامل مع الجوهر والأصالة، ويوفر لهذه الظاهرة كل مضمونها وأبعادها، ويحسم كثيراً من القضايا الشائعة حولها. وبالتالي يؤدي الى استقرار التعامل معها علميا وتطبيقيا.

فلقد تبين من هذه الدراسة، أن هذا التحليل يتعامل مع الجوهر والأصالة، لأن النتائج التي انتهينا اليها أثبتت العلاقة العضوية بين كل جمهور نوعي وجماعته، انها علاقة تأثير متبادل أشبه بذلك التأثير القائم بين النواة وخليتها الحية، بل ان كل جمهور نوعي هو بالفعل النواة الفعالة داخل كل جماعة انسانية، وهي بدورها ليست إلا خلية في النظام البنائي للمجتمع كله.

وتبين أن هذه العلاقة العضوية بين كل جمهور نوعي وجماعته كانت مدخلا علميا الى وضع تصور للكيفية التي تعمل بها دينامية الجماعات

الانسانية؛ وصولا الى الرأي العام المعبر عنها، وكان هذا التصور قائما على تحليل العوامل والعمليات النفسية والاجتماعية التي تؤدي الى ممارسة جمهور نوعي معين لدوره كمحرك لدينامية جماعته بالكيفية التي تصل بها الى تحقيق أهدافها. ولم يكن من الصعب بعد ذلك أن نصل الى تحديد السمات الأساسية لطبيعة الرأي العام من زاوية هذه العلاقة العضوية بين الجماهير النوعية والجماعة التي تنتمي اليها.

ورغم أن هذه النتائج لم تحسم تماما كل القضايا التي ثارت حول طبيعة الرأي العام، الا أن هذا ليس قصوراً في هذه النتائج ذاتها، وانما يمثل مأخذا على كثير من الأساليب العلمية المستخدمة حاليا في العلوم الاجتماعية والانسانية، وخاصة ما يتصل منها بدراسات الرأي العام. ولئن كانت النتائج التي انتهينا اليها ساهمت بايجابية في ازاحة الغموض الذي أحاط بكل قضية من هذه القضايا، فان حسمها يتوقف حتما على ما يمكن أن يحدث في المستقبل من تقدم في هذه الأساليب العلمية، بالكيفية التي تحقق مواجهة ايجابية مع مضمون هذه القضايا وأبعادها.

ولا شك أن كل الجهود العلمية التي تبذل لتحقيق هذه الغاية، لها ما يبررها على ضوء المكانة التي يحتلها الرأي العام كظاهرة اجتماعية قوية في المجتمعات الانسانية المعاصرة. ومن الواضح أن ثبات الحقائق واستقرارها حول هذه الظاهرة الاجتماعية سوف يؤدي الى تسهيل التعامل معها بايجابية وفعالية، كما يؤدي الى اقامة قواعد أرسخ لتطور حضاري متوازن.

الخاتمة

إشكالية المنهج والنظرية في دراسات الرأي العام

قدمنا هنا محاولة علمية جديدة تنطلق من راوية جديدة ، وتهدف إلى الوصول بدراسات الرأي العام إلى قيام الكيان المتميز والمستقل لعلم الرأي العام ، والذي يعلو فوق الخلافات والتناقضات التي تعج بها دراساته الموزعة والمشتتة بين علوم إنسانية واجتماعية كثيرة ومتعددة.

ولقد كان مدخلنا إلى هذه المحاولة الجديدة ، يقوم على تحليل النظام البنائي للمجتمع الإنساني علي أساس البدء من النواة إلى الخلية، ثم إلى مجموع الخلايا التي يتكون منها هذا المجتمع أو ذاك من المجتمعات التي أقامها البشر على صورهم التي خلقهم الله عليها.

وتمثلت هذه النواة فيما يعرف بالجمهور النوعي داخل الجماعة الصغيرة التي تمثل الخلية الأولى والأساسية في هذا البنيان الاجتماعي، ومن مجموع الخلايا ، أي من مجموع الجماعات الصغيرة تتشكل الجماعات الكبيرة ، فالجماعات المعقدة ، فالجماعات الأكثر تعقيداً ، والتي يمثل كل منها مجتمعاً إنسانياً كاملاً.

والعلاقة بين هذه المكونات جميعها عضوية ووظيفية. فالنواة جزء من الخلية ولها دورها في إحداث التفاعل داخل الجماعة الصغيرة للوصول إلى رأي عام معبر عن اتجاهات الجماعة الصغيرة في مواجهة القضايا التي تتصل بمصالحها الأساسية. وتنطبق نفس الحالة على

الجماعات المركبة والجماعات المعقدة والجماعات الأكثر تعقيداً. ويكون الجمهور النوعي كنواة داخل الجماعة الصغيرة والتي تعتبر عضواً داخل كل مستوى من هذه المستويات الجماعية ، هو العنصر الأكثر فعالية وتأثيراً في وصول كل هذه المستويات إلى ما يسمى بالرأي العام في مواجهة قضايا كل مستوى جماعي تتصل بمصالحه الأساسية.

وهذا التصور البنائي يصل بنا إلى رأي عام له طبيعة خاصة ، وله كيان مستقل ومتميز وينطلق في كل مستوياته من وحدة بنائية ووظيفية واحدة ، تسهل إجراء التجارب العلمية التي تساعد على الوصول إلى فهم أفضل لكيفية تبلور هذه الظاهرة ولكيفية عملها ولكيفية توجيهها واستثمارها في شتى المجالات التي تؤثر عليها. ونحن نسلم هنا بضرورة تكاتف الجهود العلمية وتكاملها من أجل الوصول إلى نتائج شاملة ومتميزة لكيان معرفي شامل ومتميز ومستقل لعلم الرأي العام ، كأحد العلوم الاجتماعية القادرة على الأخذ والعطاء والتأثير والتأثر بدلاً من هذا الشتات العلمي المبعثر هنا وهناك.

لكن تحقيق هذه الزاوية وقدرتها على تشكيل هذا الكيان المستقل والمتميز لعلم الرأي العام يتطلب الرجوع إلى واقع الدراسات

العلمــية الحالية ، لنتبنى إشكالية قيام علم جديد للرأي العام ولكيفية التغلب على هذه الإشكالية.

وبــادئ ذي بدء ، يمكن القول أن ظاهرة الرأي العام تتوزع علـى كـثير مـن تخصصات العلوم النفسية والاجتماعية ، كعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم السياسة ، وعلم التاريخ، وعلـم الأنثـروبولوجيا ، وعلم الاقتصاد ، وعلم القانون ، وعلوم الاتصال ، وغيرها.

ولكل علم منها اهتماماته الخاصة بهذه الظاهرة ، والتي تدخل بدرجة ما داخل دائرة تخصصه ، ومن ثم فإن دراستها تخضع لمناهج كل علم منها ، ونتائجها تتلون بطابع كل علم منها ، وأهدافها تخدم أغراض كل علم سواء كانت أكاديمية أو تطبيقية ، وبالتالي فإن أي عجــز أو ضعف يعاني منه أي علم منها ، ينعكس بالضرورة على النتائج التي يصل إليها فيما يتعلق بظاهرة الرأي العام.

ولنضرب مثلاً على ذلك ، فعلم النفس الاجتماعي يقوم على الدراســة العلمية للفرد داخل المواقف الاجتماعية المختلفة ، ومنها بالطــبع تلك المواقف الاجتماعية التي تجد فيها الجماعات الإنسانة نفسها داخل مجتمعاتها. وهذا العلم انتهى إلى نظريات عديدة ، لكنها مــوزعة علــى اتجاهات عديدة. فهناك نظريات الأصول المتوارثة ،

ونظـــريات التعلم ، ونظريات المعرفة ، ونظريات التحليل النفسي ، ونظريات الدور الاجتماعي ، وغيرها.

وكل مجموعة من هذه النظريات توفر خلفية علمية مختلفة ، لاختلاف المتغيرات التي تقوم عليها عند تفسيرها للسلوك الاجتماعي للفـــرد ، لكـــن أيـــاً منها ليست كافية وحدها لفهم هذا السلوك الاجتماعي للفرد وإنما هي في مجموعها ، يمكن أن توفر مجموعة من التفـــسيرات الشاملة للظواهر النفسية والاجتماعية التي يفرزها هذا السلوك الاجتماعي للفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة.

وينعكس هذا الوضع على ظاهرة الرأي العام ، كإحدى هذه الظواهر النفسية والاجتماعية حيث يقدم علم النفس الاجتماعي من خلال نظرياته العديدة ، مجموعة من التفسيرات لهذه الظاهرة ، وهي بطبيعتها وبحدودها غير كافية لتقديم تصور شامل ودقيق.

وينطـــبق هـــذا الاســـتنتاج على كل علم آخر من العلوم الاجتماعـــية التي ذكرناها والتي تهتم بشكل أو بآخر بظاهرة الرأي العـــام كجزء من اهتماماتها الخاصة. ولذلك وجدنا تعريفات عديدة لهذه الظاهرة ، ووجدنا تقسيمات عديدة لمستوياتها ، ووجدنا نتائج عديدة تحاول وضع تصور لطبيعة هذه الظاهرة. كما وجدنا محاولات

... لا ... شارها في مجالات تطبيقية كثيرة وتأتي نتائج التطبيق غالباً ... سلبية وأحياناً إيجابية ، وبدون أن تقدم تفسيرات مقبولة.

ولقد دفع هذا الوضع كثيراً من الباحثين إلى اتجاهات مختلفة ، وإن كان لا يجمعها مفهوم واحد أو رؤية مشتركة. ولذلك تظل السمة الغالبة على الدراسات السابقة سارية أيضاً على هذه المحاولات العلمية التي لجأ إليها هؤلاء الباحثون لعلاج هذا الوضع.

ففــي دراسة قام بها دانيل كاتز D. Katz وزملاؤه وترجمها محمود كامل المحامي في سنة ١٩٦٦م ، نجد هؤلاء الباحثين يقومون بتحلــيل نقدي للدراسات العلمية التي حاولت تحديد طبيعة الرأي العام كأساس لقيام علم مستقل له ، وانتهى هذا التحليل إلى أن هذه الدراسات العلمية مضللة ، لأنها تدعو إلى قواعد ثابتة ، تتعارض مع الحقائق الواقعية عن الرأي العام ، والتي تؤكد على أنه ظاهرة ترتبط بأوضاع معينة ، وليست ظاهرة ثابتة ودائمة. وبالتالي فإن قيام علم مـــستقر على نظريات مستقرة ، يصبح دعوة ليس لها أساس واقعي. ويكون السؤال الآن هو : هل يمكن قيام علم الرأي العام على ظواهر تعبر عن مواقف متغيرة وليست ثابتة ؟!.

وفي دراسة أخرى قام بها أحمد بدر على الرأي العام في سنة ١٩٧٧ ، نجـــده يتناول الاتجاهات العلمية ويحلل مصادرها المختلفة

كالكتب والدوريات والأنشطة التي قامت بها الوكالات المهتمة بدراسات الرأي العام ، وينتهي إلى أن كل تخصص علمي يهتم بظاهرة الرأي العام داخل إطار تخصصه ، ولا يوجد اتجاه قوي بين هذه التخصصات جميعها نحو دراسة النظريات العلمية الخاصة بالرأي العام كظاهرة نفسية واجتماعية لها استقلالها وتميزها.

وإذا كانت هذه الدراسات العلمية تنظر إلى الواقع نظرة سلبية فإن هناك دراسات علمية أخرى حاولت أن توفر بصيصاً من الأمل وبعضاً من التفاؤل. ففي دراسة لشاهيناز طلعت حول الرأي العام في سنة ١٩٨٦ ، انتهت إلى أن أهم ما نحتاج إليه هنا هو إيجاد طريقة يمكن بمقتضاها تجميع النظريات والأدلة عن العوامل التي تكون الرأي العام وتحافظ عليه. ولنا أن نتصور هنا ما يمكن أن يؤدي إليه هذا التجميع كجهد علمي ، لكل ما وصلت إليه الدراسات العلمية بكل اتجاهاتها وتخصصاتها من نتائج ونظريات ، لوضع تفسير لظاهرة الرأي العام. ويكون السؤال هنا : هل هذا التجميع يؤدي بعد كل هذا الجهد العلمي المضني إلى قيام علم الرأي العام المستقل والمتميز ؟! إننا نرى الإجابة هنا بالنفي ، وإن كنا نقدر لهذه النظرة دورها في زرع الأمل والتفاؤل في أنفسنا ، ومن ثم ، حاولت دراسات علمية أخرى ، ألا تكتفي بالتعميم في أحكامها ، وإنما حاولت الدخول

مباشـــرة إلى النظـــرية العلمية الخاصة بالرأي العام ، على أساس أنه ظاهرة نفسية واجتماعية لها استقلالها وتميزها.

ففـــي دراســـة علمية قامت بها حميدة سميسم تحت عنوان : نظـــرية الرأي العام ، ونشرتها سنة ١٩٩٢ ، حاولت الباحثة القيام بدراسة عربية لظاهرة الرأي العام من زاوية إسلامية.

وكانت الدراسة أقرب إلى التصور الخاص والانطباع الذاتي ، ممـــا أبعـــدها عن الموضوعية في التناول ؛ وحرمها من الاعتماد على المـــنهج العلمي في الوصول إلى النظرية العلمية بالمفاهيم السائدة في العلـــوم النفـــسية والاجتماعـــية. ولكنها مع ذلك تبقى لها صفاتها كمحاولة علمية جادة.

وفي دراســـة أخرى قامت شيماء ذو الفقار زعيب بمحاولة أخرى تحت عنوان: نظرية في تشكيل اتجاهات الرأي العام ، ونشرتها في ســـنة ٢٠٠٣ ، واســـتخدمت الباحثة فيها إحدى نظريات علم النفس الاجتماعي التي تشرح كيفية تشكيل الاتجاهات النفسية عند الفـــرد ، إلى جانب استخدام النماذج المبسطة التي قامت عليها هذه النظرية.

واعتـــبرت الباحثة هذه النظرية ونماذجها كافية لفهم الكيفية التي يتكون بها الرأي العام كظاهرة اجتماعية وبكل مستوياتها. وليس

مـــن شك أن هذه المحاولة قامت على سوء الفهم من قبل الباحثة لما يقصد بالفعل بظاهرة الرأي العام ، لأن تكوين الاتجاهات الفردية ما هو إلا مرحلة واحدة أولية من مراحل أخرى عديدة وتالية ، تتكون بعـــدها ظاهـــرة الـــرأي العام في مستوى معين. وكلما اتجهنا من المـــستويات البـــسيطة إلى المستويات الأكثر تركيبا وتعقيدا ، كلما كانت هذه المراحل أكثر تعددا.

وعلى ذلك لا نستطيع القول أن هذه المحاولات العلمية التي حاولت الدخول إلى النظرية مباشرة، سواء منها الجاهزة أو المبتكرة، انتهت إلى نتائج تصلح لاعتبارها مرحلة جديدة في التطور الفكري للمعـــارف التي تقوم عليها ظاهرة الرأي العام ، أو أن هذه النتائج تصلح لسد النقص الذي عانت منه ، ولا تزال ، الدراسات العلمية المتخصصة لظاهرة الرأي العام.

وهذا يعني أن الوضع الذي تقف عنده ظاهرة الرأي العام لا يزال ثابتاً كما هو رغم حدوث هذه المحاولات العلمية التي خرجت على الخط الذي سارت عليه دراسات الرأي العام السابقة عليها.

بـــل إنـــنا نجـــد أن الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مهداً للدراسات العلمية في مجال الرأي العام ولا تـــزال تعتـــبر في نظـــر الكثيرين رائدة في هذا المجال ، تترك التنظير

بالكامـــل أو بدرجـــة كبيرة ، وتتجه إلى التطبيق ، بمعنى الاتجاه نحو اســـتثمار ظاهرة الرأي العام في مجالاتها التطبيقية ، كاتجاه وظيفي له عائد أسهل وأفيد من وجهة نظر الباحثين في المراكز العلمية المهتمة بدراسات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية فكانت قياسات الرأي العام وأساليبها هي الأكثر تطوراً والأكثر اهتماماً من جانبهم.

وقد أثبتت راجية قنديل هذه الحقيقة في دراسة ميدانية لها في أواخـــر القـــرن العشرين ، ونشرتها في مجلة الدراسات الإعلامية في عـــددها رقـــم ٩٤ بتاريخ يناير سنة ١٩٩٩م واعتبرت الباحثة هذا الاتجاه الأمريكي اتجاهاً حديثاً في دراسات الرأي العام..

وتـــشير كل نتائج الدراسات العلمية الواقعية لظاهرة الرأي العام أنها جميعها بعيدة تماماً عن المفهوم الصحيح لعلم الرأي العام ، وأنها لا تستطيع أن تصل بنا من الزوايا التي تنطلق منها إلى قيام هذا العلم الذي تحتمه الضرورة العلمية والاتجاه الحديث والمعاصر لمجالات المعرفة العلمية.

وإذا عدنا إلى الزاوية الجديدة التي حددناها مدخلاً إلى دراسة الـــرأي العـــام بالكيفـــية الـــتي تصل به إلى علم قائم بذاته ويتمتع بالاســـتقلالية والتميز بين العلوم الاجتماعية التي ينتمي إليها لوجدنا أننا نحتاج إلى عدد من الاعتبارات والأركان الأساسية ، لكي تكتمل

الـــرؤية الصحيحة إلى هذه الزاوية وقدرتها على تشكيل القاعدة التي يقوم عليها علم الرأي العام.

وبالرجوع إلى أصول المعرفة العلمية في كل مجالاتها وحقولها، نتبين أننا نحتاج إلى وحدة الفكر وشموله ، ونحتاج إلى وحدة الاتجاه ، ونحـــتاج إلى وحدة المنهج ونحتاج إلى وحدة النظرية. وهذه جميعها تشكل وحدة المفهوم ووحدة المضمون لعلم الرأي العام.

فمـــن الزاوية التي حددناها ينبغي أن يقوم المجال المتخصص لهـــذا العلم ، بمعنى أن تتحدد الظواهر الواضحة والمميزة ، والتي لا تختلط مع الظواهر الأخرى المشكلة لمجال متخصص آخر ، وهي قد تتداخل بدرجة ما أو تتكامل بدرجة ما مع الظواهر الأخرى كقاسم مـــشترك مع العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولكنها في جميع الأحوال واضـــحة ومحددة وتتمتع بالصفات الأساسية ، شأنها في ذلك شأن الظواهـــر العلمية في المجالات المتخصصة الأخرى ، فهي ظواهر قابلة للملاحظـــة وقابلـــة للدراسة والتحليل والفحص والقياس ، وتتمتع المعـــارف التي تصل إلى دراستها بالموضوعية والصدق والانتظام في نظـــريات وقـــوانين تـــشرح وتفسر وتتنبأ ، وهي معارف شاملة ومتكاملة.

وهذا المجال المتخصص يحتاج إلى وحدة الفكر وشموله ، بمعنى أنــه يحتاج إلى وحدة النظر إلى الظواهر التي يعنيها ، مع توفر القدرة علــى استيعاب كــل ما تعنيه هذه الظواهر من أبعادا وعلاقات. ووحــدة الفكر وشموله ، هنا تؤدي بالضرورة إلى وحدة الاتجاه بين الباحثين بمعنى وحدة الهدف ووحدة المنهج الموصل إلى هذا الهدف.

أما وحدة المنهج فإنها تتطلب وحدة النهج الذي أجمعت عليه مجالات المعرفة العلمية وهذا يعني أن الخطوات العلمية التي تسير عليها المعــرفة العلمية في كل مجالاتنا واحدة وإنما تختلف المناهج باختلاف طبيعة المعرفة ذاتها داخل كل حقل من حقولها. ووحدة المنهج الذي يقــوم على هذه الخطوات العلمية المشتركة ، شرط ضروري لقيام ركن هام من أركان المعرفة العلمية في مجال الرأي العام.

ومــن الطبيعي أن تكون النتائج التي تنتظم داخل القانون أو النظــرية تجمعهــا وحــدة مشتركة لأنها جميعها قامت على جال متخصص ومتميز تدعمه وحدة الفكر وشموله ووحدة الاتجاه ووحدة المنهج. فتكون وحدة النظرية هنا نتيجة طبيعية بكل ما تتصف به من توافق وتناسق ، وبعيداً عن التضارب والتناقض.

وبــناء على كل هذه الاعتبارات ، تكون خطوات الوصول إلى علــم الرأي العام واضحة ومتميزة ، طالما أن الزاوية التي ننطلق

منها واضحة ومتميزة ، ونكون جهة الزاوية وبالخطوات التي تدعمها نكـــون قد وضعنا تصوراً لكيفية قيام علم الرأي العام ، ونكون قد وضـــعنا تأصيلاً مستقلاً ومتميزاً لهذا العلم الذي نحتاج غليه ، سواء من الناحية الأكاديمية أو من الناحية التطبيقية ، لكي نساير به الاتجاه المعاصر لحقول المعرفة العلمية المتخصصة.

المراجع

أولاً : أبحاث علمية عربية لم تنشر

ثانياً : الكتب العربية والمعربة

ثالثاً : مقالات في الدوريات العربية المتخصصة

رابعاً : الكتب الأجنبية

خامساً : مقالات في الدوريات الأجنبية المتخصصة

اولاً: أبحاث علمية عربية لم تنشر

- السيد عبد المطلب غانم: علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية ودور الادراك السياسي. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٦ م.
- أماني محمد قنديل: نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سنة ١٩٨٠ م.
- انشراح محمد ابراهيم: دلالة نشرات الأخبار التليفزيونية بالنسبة لسكان القاهرة. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام، بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٦ م.
- ايمان لطفي عبد الجيد: دراسة تحليلية لخصائص السكان الريفيين في مصر. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٩ م.
- صفوت فرج: قيادة الرأي العام في الريف والحضر المصري. القاهرة: الحلقة الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠ م.
- صلاح الدين محمد عبد المتعال: أثر التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي للأسرة المصرية. رسالة دكتوراه، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧١ م.
- عبد الرحمن صلاح الدين: أثر الرأي العام ووسائل الاتصال الجماهيري على عملية صنع السياسة الخارجية. القاهرة: الحلقة

الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠ م.

- عبد الستار ابراهيم محمد: ديناميات العلاقة بين التسلطية وقوة الأنا. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧١ م.

- عزه علي كريم: العلاقة بين تغير الوظيفة الأخلاقية للأسرة المصرية والتطور التكنولوجي. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٥ م.

- عماد مختار الشافعي: دراسة تحليلية لبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقادة المحليين بالريف. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٣ م.

- عواطف عبدالرحمن: الرأي العام المصري في الستينات والسبعينات. القاهرة: الحلقة الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠ م.

- فيصل محمد خضر: أثر الاعلام في دينامية الجماهير السودانية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٩ م.

- كمال دسوقي: سيكلوجية العقاب من الناحيتين التربوية والجنائية مع التطبيق على البيئة المصرية. رسالة دكتوراه، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٥٧ م.

- ليلى حاده الشناوي: دراسة تحليلية للبنيان القيادي في قرى مصر. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الزراعة بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨ م.

- محمد النور محمد حبوب: اتصال القيادة بالجماهير كنمط اتصال بالرأي العام. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة

القاهرة، سنة ١٩٨٠ م.
- محمود مصطفى أبو زيد: دراسة سيولوجية للشائعات كأحد عوامل الضبط الاجتماعي مع التركيز على قرية مصرية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٦ م.
- محيي الدين عبدالحليم: الاعلام الحكومي وأثره في الرأي العام المحلي. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٣ م.
محيي الدين عبد الحليم: الاعلام الديني وأثره في الرأي العام. رسالة دكتوراه، مقدمة الى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨ م.
- يحيى أبو بكر: بحوث القراء والمستمعين والمشاهدين بين المعاهد الأكاديمية والأجهزة الاعلامية. القاهرة: الحلقة الأولى لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٧٨ م.
- يوسف نوفل: المجتمع المصري كما تصوره الرواية منذ الحرب العالمية الثانية الى الآن. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، سنة ١٩٦٩ م.
- يوسف صبري: سيكولوجية اتخاذ القرار وعلاقته بسمات الشخصية. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الآداب بجامعة القاهرة، سنة ١٩٦٩ م.
- يوسف صبري: دور علم النفس في دراسات الرأي العام والاعلام. القاهرة: الحلقة الثانية لبحوث الاعلام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٨٠ م.
- يوسف محمد الخضر: دور الاعلام الاقليمي في الرأي العام المحلي بمحافظة الجيزة. رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الاعلام بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ م.

ثانياً: الكتب العربية والمعربة

- ابراهيم الغمري: السلوك الاداري والعلاقات العامة. الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، سنة ١٩٧٦ م.
- ابراهيم امام: فن العلاقات العامة والاعلام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٦٨ م.
- ابراهيم امام: الاعلام والاتصال بالجماهير. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٩ م.
- ابراهيم أنيس: دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٥٨ م.
- أحمد بدر: دور الرأي العام في السياسة العامة الكويت: وكالة المطبوعات، سنة ١٩٧٣ م.
- أحمد سويلم العمري: الرأي العام والدعاية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، سنة ١٩٦٥ م.
- أحمد محمد أبو زيد: سيكلوجية الرأي العام ورسالته الديموقراطية. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٦٨ م.
- أريك بارنو، ترجمة صلاح عزالدين وآخرين: الاتصال بالجماهير. القاهرة: مكتبة مصر، سنة ١٩٦٣ م.
- السيد يسين: الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلي والمفهوم العربي. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، سنة ١٩٧٣ م.
- أمين ساعاتي: الحرب الحضارية بين العرب واسرائيل. جدة: تهامة، سنة ١٩٨٣ م.

- أندريه سيجفريد، ترجمة غنيم عبدون: سيكلوجية بعض الشعوب. القاهرة: مؤسسة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٦٢ م.
- جان دوميناك، ترجمة صلاح مخيمر: الدعاية السياسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٠ م.
- جون البورت، ترجمة صلاح مخيمر: سيكلوجية الاشاعة. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٦٤ م.
- جون ديوي، ترجمة محمد النجيمي: الطبيعة البشرية والسلوك الانساني. القاهرة: مؤسسة الخانجي، سنة ١٩٧٣ م.
- جون راندل، ترجمة طعيمة: تكوين العقل الحديث. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٥٦ م.
- جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الاعلام. القاهرة: دار الفكر العربي، سنة ١٩٧٥ م.
- حامد زهران: علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٤ م.
- حامد عبدالله ربيع: بحوث الرأي العام في المجتمعات النامية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف، سنة ١٩٧٠ م.
- حسنين عبد القادر: الرأي العام والدعاية وحرية الصحافة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٥ م.
- حسين محمد علي: المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة. مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٦ م.
- ديل كارينجي، ترجمة رمزي يس: التأثير في الجماهير عن طريق الخطابة. القاهرة: دار الفكر العربي. سنة ١٩٦٩ م.
- زكريا ابراهيم: مشكلة الانسان. القاهرة: مكتبة مصر، سنة ١٩٦٧ م.
- زكي نجيب محمود: ثقافتنا في مواجهة العصر. بيروت: دار

الشروق، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٩ م.
- زكي نجيب محمود: هذا العصر وثقافته. بيروت: دار الشروق، سنة ١٩٨٠ م.
- سمير محمد حسين: اتجاهات القيادات الادارية في مصر نحو العلاقات العامة. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٨٠ م.
- سيرل برت، ترجمة محمد خلف الله: كيف يعمل العقل في المجتمع. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، سنة ١٩٥٩ م.
- عبد الرحمن أيوب: اللغة بين الفرد والمجتمع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٢ م.
- عبد اللطيف حمزة: الاعلام له تاريخه ومذاهبه. القاهرة: دار الفكر العربي، سنة ١٩٦٥ م.
- عبد اللطيف حمزة: الاعلام والدعاية. بغداد: مطبعة المعارف، سنة ١٩٦٨ م.
- عبد المجيد عبد الرحيم: تمهيد في علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٨ م.
- علي عجوة: الأسس العلمية للعلاقات العامة. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٧٧ م.
- علي عجوة: العلاقات العامة والصورة الذهنية. القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٩٨٣ م.
- عيسى عبده: دراسات في المجتمع الانساني. القاهرة: معهد الدراسات الانسانية، سنة ١٩٦٦ م.
- فؤاد البهي السيد: علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٥٨ م.
- لويس كامل مليكة: سيكلوجية الجماعات والقيادة. القاهرة: مؤسسة المطبوعات الحديثة، سنة ١٩٥٩ م.

- لويس كامل مليكة: الجماعات والقيادات في قرية عربية. سرس الليان: مركز التعليم الأساسي، سنة ١٩٦٣ م.
- محمد حسنين هيكل: الرأي العام كأداة للرقابة الاجتماعية. القاهرة: قسم الخدمة العامة بالمكتبة الأمريكية، سنة ١٩٦٣ م.
- محمد طلعت عيسى: العلاقات العامة والاعلام. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٦١ م.
- محمد طلعت عيسى: الشائعات وكيف نواجهها. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٦٤ م.
- محمد عبد القادر حاتم: الرأي العام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٢ م.
- محمد عبد القادر حاتم: الاعلام والدعاية، نظريات وتجارب. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٢ م.
- محمد عودة: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٧١ م.
- محمد فريد عزت: بحوث في الاعلام الاسلامي. جدة: دار الشروق، سنة ١٩٨٣ م.
- محمد كامل جمعة: الأسلوب. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، سنة ١٩٥٩ م.
- محمد محمد البادي: البنيان الاجتماعي للعلاقات العامة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٨ م.
- محمد محمد البادي: مدخل الى قياس المناخ النفسي للمؤسسات المعاصرة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٧٩ م.
- محمد محمد البادي: العلاقات العامة والمسئولية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٨٠ م.
- محمد محمد البادي: المنهج العملي للعلاقات العامة في المؤسسات

المعاصرة. القاهرة: مكتبة العربي للنشر والتوزيع، سنة ١٩٨١ م.
مختار التهامي: الرأي العام والحرب النفسية. القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٢ م.
مختار التهامي: تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٧٤ م.
مصطفى سويف: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٧ م.
مصطفى سويف: علم النفس الحديث، معالمه ونماذج من دراساته. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٨٣ م.
نادية سالم: صورة العرب والاسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، سنة ١٩٧٨ م.
نجيب اسكندر: الدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي. القاهرة: دار المطبوعات الحديثة، سنة ١٩٦١ م.
والتر ليبمان: فلسفة الجماهير. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، سنة ١٩٦١ م.
وليام ريفرز، ترجمة ابراهيم امام: وسائل الاعلام والمجتمع الحديث، القاهرة: دار المعرفة، سنة ١٩٧٥ م.

ثالثاً: مقالات في الدوريات العربية المتخصصة

- أحمد أبو زيد: «القيم والبناء الاجتماعي في دول البحر الأبيض». مجلة السياسة الدولية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو سنة ١٩٦٥م، صفحة ١٤٦، والعدد الثاني، أكتوبر سنة ١٩٦٥م، صفحة ١٩١.
- أحمد القشيري: «المعاملات الدولية في عالم متغير». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، أكتوبر سنة ١٩٦٦م، صفحة ٦.
- بكر عمر القباني: «المنظمات الاقليمية: ظهور نظام ثلاثيات الأقطاب للقوة العالمية». مجلة الاقتصاد والادارة بجامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، محرم سنة ١٣٩٦هـ، صفحة ١١٨.
- ثروت أباظة: «حدود الحرية». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٨م. صفحة ١١.
- جارفن دي بيير، ترجمة محمد عبد الفتاح القصاص: «التطور وأهميته للمجتمع». مجلة العلم والمجتمع، العدد الأول، بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٥م، صفحة ٢٦.
- حامد ربيع: «الرأي العام الدولي والسلوك السياسي». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، أكتوبر سنة ١٩٦٦م، صفحة ٨٤.
- زكي نجيب محمود: «انسان هذا العصر». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨١/١/١٨م، صفحة ١٢.
- زيدان عبد الباقي: «المدخلات والمخرجات في السلوك الانساني».

مجلة الادارة، المجلد العاشر، العدد الأول، يوليو سنة ١٩٧٧م، صفحة ٨٩.
- سهير بركات: «الاعلام وظاهرة الصوز المنطبعة». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الأول، ابريل سنة ١٩٨٠م، صفحة ١٠٣.
- سيد عويس: «المواطن المصري الصالح وكيف يتكون؟» صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨١/٩/٢١م، صفحة ٧.
- عبد اللطيف حمزة: «الاعلام والدعاية والتعليم». المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٢٣، بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٣م، صفحة ١٨٩.
- عبد الملك عودة: «الأقليات الآسيوية في شرق أفريقيا». مجلة السياسة الدولية، المجلد الثاني، العدد السادس، أكتوبر سنة ١٩٦٦م، صفحة ٤٨.
- علي عجوة: «دور العلاقات العامة في مؤسسا . التعليم العالي». مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، المجلد الأول، العدد الأول، سنة ١٩٨١م، صفحة ٦٤.
- كوازي وايردو، ترجمة جريس فهمي: «نظرة فلسفية حول مفهوم الاتصال البشري». المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٤٣، ابريل سنة ١٩٨١م، صفحة ٦.
- محمد سليمان شعلان: «الاتجاهات التربوية الحديثة كما طرحت في الدورة ١٦ لمنظمة اليونسكو». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٤م.
- محمد محمد البادي: «الأسس العلمية لتطوير ادارة العلاقات العامة». المجلة العربية للادارة، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو سنة ١٩٧٨م، صفحة ٥.

- محمد محمد البادي: «أهمية التجانس بين الفرد والمنظمة في العلاقات العامة». المجلة العربية للادارة، المجلد الثالث، العدد الأول، يناير سنة ١٩٧٩م، صفحة ٤٠.
- محمد محمد البادي: «العلاقات العامة ومشكلة بناء الانسان المصري». مجلة الدراسات الاعلامية، العدد ١٩ بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٠م، صفحة ٤٠.
- محمد محمد البادي: «العلاقات العامة ومشكلة المفاهيم المتداخلة معها في المؤسسات المعاصرة». مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، المجلد الثالث، العدد الثالث، سنة ١٤٠٣هـ، صفحة ٣٦١.
- محمود محمد الجوهري: «المفاهيم الجديدة في العلاقات العامة». المجلة العربية للادارة، المجلد الأول، العدد الثاني، ابريل سنة ١٩٧٧م، صفحة ٢٧.
- نادية سالم: «تأثير وسائل الاعلام على المشاركة السياسية عند المواطن». المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ١٧، العدد ٢ و٣، مايو وسبتمبر سنة ١٩٨٠م. صفحة ٨١.
- نبيل دجاني: «الاعلام في خدمة التنمية الوطنية». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الثالث، أكتوبر سنة ١٩٧٧م، صفحة ١٢٥.
- نجيب محفوظ: «ثالوث العقل والحرية والضمير». صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١م. صفحة ٩.

رابعاً : الكتب الأجنبية

- Acuff, A. and Others. From Man To Society. Hinsdale, Illinois The Dryden Press, 1973.
- Albig, W. Public Opinion. New York and London: McGraw-Hill, 1939.
- Angell, N. The Public Mind; Its Disorders, Its Exploitation. London: Noel Douglas, 1926.
- Baus, H. Publicity; How To Plan, Produce and Place It. New York: Harper, 1942.
- Beal, G. Leadership and Dynamic Group Action. Ames, Iowa State University Press, 1962.
- Bek, W. Life; An Introduction To Biology. New York: Harcourt, 2ed-edition, 1965.
- Berelson, B. and M. Janowitz. Reader In Public Opinion and Communication. New York: The Free Press, 2ed edition, 1966.
- Berkowitz Advances In Experimental Psychology. New York: Academic Press, 1966.
- Berne, E. The Structure and Dynamic of Organizations and Groups. New York: Grave Press, 1966.
- Bettelheim, B. The Informed Heart; Anatomy In A Mass Age. Glencoe, Illinois: Free Press, 1960.
- Billig, M. Social Psychology and Intergroup Relations. London and New York: European Association Experimental Social Psychology, 1976.

- Bion, W. Experiences In Groups. New York: Basic Books, 1961.
- Bogardus, E. The Making of Public Opinion. New York: Association Press, 1951.
- Bogart, L. Silent Politics: Polls and The Awareness of Public Opinion. New York: Wiley, 1972.
- Booner, H. Group Dynamics. New York: Ronald Press, 1959.
- Brinton, C. From Many to One; The Process of Political Integration. Wesport; Conn.: Greenwood Press, 1971.
- Buchenan, W. How Nations See Each Other; A Study In Public Opinion. Urbana: U. of Illinois Press, 1953.
- Cantril, H. Gauging Public Opinion. London: Milford, 1944.
- Carlson, R. Communication and Public Opinion. New York: Praeger, 1975.
- Cartwright, D. and A. Zander. Group Dynamics. New York: Tavistoch Pub., 3rd– edition, 1968.
- Chandler, R. Public Opinion; Changing Attitudes On Contemporary Political and Social Issues. New York: Bowker, 1972.
- Chase, S. The Proper Study of Mankind. New York: Harper, 1956.
- Childs, H. Public Opinion: Nature, Formation and Role. Princeton, N.J.: Van Nostrand Co., 1965.
- Cirino, R. Don't Blame The People· How The newsMedia Use Bias, Distortion and Censorship To Manipulate Public Opinion. New York: Random

House, 1971.

- Cahen, A Two-Dimensional Man; An Essay On The Anthropology of . Power and Symbolism In Comlex Society. London: Routledge & Paul, 1974.
- Collins, B. Social Psychology of Group Process For Dicision-Making. New York: Wiley, 1964.
- Cunning, J. The Ego and Milieu and Practice of Environmental Theory. New York: Atherton Press, 1962.
- Cutlip, S. and A. Center. Effective Public Relations. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 5th-edition, 1978.
- Davis, K. and W. Scott. Human Relations and Organizational Behavior. New York: McGraw-Hill, 1969.
- Davison, W. Mass Communication and Conflict Resolution; The Role of The Information Media In The Advancement of International Understanding. New York: Praeger, 1974.
- Dean, D. Dynamic Social Psychology. New York: Random House, 1969.
- Deutsch, K. Tides Among Nations. New York: Free Press, 1979.
- Doob, L. Public Opinion and Propaganda. New York: Holt, 1956.
- Dowd, J. Control In Human Societies. New York and London: Appelton, 1936.
- Falk, R. A Study of Future Worlds. New York: Free Press, 1975.
- Faules, D. &D. Alexander Communication and Social

Behavior. Reading, Mass: Addison-Wesly, 1978.

- Fielder, F. A Theory of Leadership Effectiveness. New York: McGraw-Hill, 1967.
- Fisher, B. Small Group Dicision Making: Communication and The Group Process. New York: McGraw-Hill, 1974.
- Friedrich, C. The New Belief In The Common Man. Boston: Brow, 1942.
- Goffman, E. Behavior In Public Places. New York: Free Press of Glencoe, 1963.
- Golembiewski, R. Behavior and Organization. Chicago: McNally, 1962.
- Graves, W. Readings In Public Opinion; Its Formatio and Control New York and London: Appelton, 1948.
- Green, A. Sociology: An Analysis of Life In Moder Society. New York and London: McGraw-Hill, 1952.
- Guetzkow, H. Groups, Leadership and Men. New York: Russell, 1963.
- Haimann, T. and Others. Managing The Moder Organization. Dallas Geneva, Illinois: Mifflin, 3rd-edition, 1978.
- Herbert, T. Dimensions of Organizational Behavior. New York: Macmillan, 1974.
- Hernnessey, B. Public Opinion. Belmont, Calif: Wadsworth, 1970.
- Hoofer, E. The True Behavior; Thoughts On The Nature of Mass Movements. London: Secker, 1951.
- Jacobs, A. The Group As Agent of Change. New York: Behavioral Pub., 1974.

- Johansen, R. The National Interest and The Human Interest. Princeton, N.J.: Princeton U.P., 1980.
- Jourard, S. The Transparent Self: Self Disclosure and Well being. New York: Van Nostrand, 1964.
- Kalm, R. Leadership & Man. Pittsburgh: Camegie Press, 1951.
- Karlins, M. and H. Abelson. Persuasion: How Opinions and Attitudes Are Changed. New York: Springer, 2ed__ edition, 1970.
- Katz , D. Personal Influence.Glencoe, Illinois: Free Press, 1955.
- Katz, D. and Others. Public Opinion and Propaganda. New York: Holt, 2ed.. edition, 1962.
- Kemp, C. Perspectives On The Group Process. Boston: Mifflin, 1970.
- Kidder, L. The Psychology of Intergroup Relations. New York: McGraw-Hill, 1975.
- Klapper, J. Effects of Mass Communication. Glencoe, Illinois: The Free Press, 1960.
- Klein, J. The Study of Groups. London: Routledge & Paul, 1956.
- Klineberg, O. Human Dimension In International Relations. New York: Holt, 1964.
- Kogan, I. Public Relations. New York: Alexander Hamilton Institute, 2ed_ edition, 1973.
- Kraus S. The Effects of Mass Communication On Political Behavior. University Park: Pensylvania State U.P., 1976.
- Krech, D. and Others. Individual In Society. New York:

McGraw-Hill, 1962.

- Lane, R. Public Opinion. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1964.
- Lasswell, H. and A. Kaplan. Power and Society. New Haven: Yale University Press, 1950.
- Laumann, E. Bonds of Pluralism: The Form and Substance of Urban Social Networks. New York: Wiley, 1973.
- Leavitt, H. Managerial Psychology. Chicago and London: The University of Chicago Press, 3rd_ edition, 1972.
- Levine, D. Nebraska Symposium On Motivation, Vol. 15 Lincoln: U. of Nebrask Press, 1967.
- Lilo, L. Measuring Group Cohesiveness. Ann Arbor: Research Center of Group Dynamics, 1954.
- Lindgren, H. An Introduction To Social Psychology. New York: Wiley, 1973.
- Lippmann, W. Public Opinion. New York: Macmillan 1922.
- Luad, D. Types of International Society. New York. Free Press, 1976.
- Mackenzie, N. A Guide to The Social sciences. New York: The New American Library, 1966.
- Marston, J. The Nature of Public Relations. New York: McGraw-Hill, 1963.
- McDougall, C. Understanding Public Opinion. New Yok: Macmillan, 1966.
- Milgram, S. The Individual In Social World, Menlo Park, Califorinia: Addison-Wesly, 1977.

- Miiler, D. Handbook of Research Design and Social Measurement. New Yok: David McKay, 1970
- Miller, G. New Techniques of Presuasion. New York: Harper & Row, 1973.
- Mills, J.. Experimental Social Psychology. London: Macmillan, 3rd_ Printing, 1971.
- Moskvichov, L. The End of Ideology Theory: Illusions and Reality. Moskow: Progress Pub., 1974.
- Mowry, G. The Twenties: Fords, Flappers, and Fanatics. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1963.
- Myers, G. The Dynamics of Human Communication. New York: McGraw-Hill, 1973.
- Olson, M. The Logic of Collective Action. Cambridge, Mass: Harvard U.P., 2ed_ edition, 1971.
- Oskamp, S. Attitudes and Opinions. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977.
- Patton, B. and K. Giffin. Interpersonal Communication In Action. New York: Harper & Row, 2ed_ edition, 1977.
- Penald, P. Group Dynamics and Individual Development. New York: M. Dekker, 1974.
- Phelan, J. Mediaworld: Programming The Public. New Yok: Seabury Press, 1977.
- Presthus, R. The Organizational Society. New Yok: Knopf. 1962.
- Raven, B. and J. Rubin. Social Psychology: People In Groups. New York and London: Willey, 1976.
- Reaves, E. The Dynamics of Groups Behavior.

New York: American Management Association, 1970.
- Rose, P. The Study of Society. New York: Random House, 1967.
- Ross, R. The Management of Public Relations. New York: Wiley, 1977.
- Sherif, M. Group Conflict and Cooperation: Their Social Psychology. London: Routledge & Paul, 1947.
- Sherif, M. Groups In Harmony and Tension. New York: Octagon, 1973.
- Simons, H. Persuasion: Understanding, Pratice and Analysis. Reading; Mass: Addison-Wesley, 1976.
- Small, M. Public Opinion and Historians. Detroit:Wayne State U.P., 1970.
- Sprott, W. Human Groups. Harmondsworth, Middlesex Penguin, 1958.
- Steinberg, C. The Creation of Consent: Public Relations In Practice. New York: Hastings House, 1975.
- Strouse J. The Mass Media, Public Opinion and Public Policy Analysis. Columbus, Ohio: Merrill, 1975.
- Stycos, J. Ideology, Faith and Family Planning In Latin America. New York: McGraw-Hill, 1971.
- Thelen, H. Dynamics of Groups At Work.Chicago: U. of Chicago Press, 1954.
- Tiger, L. Men In Groups. New York: Random House, 1969.
- Tobby, J. Contemporary Society. New York and London: Wiley, 1971.
- Uris, A. The Mastery of People. Englewood Cliffs, N.J.:

Prentice-Hall, 1964.
- Weissberg, R. Public Opinion and Popular Government. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976.
- Welch, J. & J. Comer. Public Opinion. Paul Alto, California: Field, 1975.
- Woodworth, R. Dynamics of Behavior. London: Mathuen, 1958.
- Zimbardo, P. Influencing Attitudes & Changing Behavior. Reading, Mass: Wisely, 1977.

خامساً : مقالات في الدوريات الأجنبية المتخصصة

- Alba, R. «From Small Groups To Social Networks». American Behavioral Scientist, Vol. 24, No. 5, 1981. P. 681.
- Allinsmith, B. «Religious Affiliation and Politico-Economic Attitude». Public Opinion Quarterly, Vol. 12, 1948. PP. 377-389.
- Allport, F. «Toword A Science of Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 1 No. 1, 1937. PP. 7-23.
- Alwin, D. «Making Inferences From Attitude-Behavior Correlation». Sociometry, Vol. 36, No. 2, 1973. P. 253.
- Bales, R. «Phases In Group problem solving». Journal of Abnormal and social Psychology, No. 46, 1951. P. 485.
- Ball-Rokeach, S. «From Pervasive Ambiguity To Definition of The Situation». Sociometry, Vol. 36, No. 3, 1973. P. 378.
- Bem, D. «Self-Perception: An Alternative Interpretation of Cognitive dissonance Phenomena». Psychological Review, Vol. 74, 1967. P. 183.
- Berlo, D. and Others. «Dimensions For Evoluating The Acceptability of Message Sources». Public Opinion Quarterly, Vol. 33. No. 4, 1949. P. 363.
- Blumer, H. «Public Opinion and Public Opinion Polling». American Sociological Review, Vol. 13, 1948. P. 542.

- Borgatta, E. «Group Characteristics and Reality». American Behavioral Scientist, Vol. 24, No. 5, 1981. P. 709.
- Borgatta, M. «The Concept of the Group». Sociology and Social Research, Vol. 43, November-December, 1958. P. 83.
- Bossman, L. «An Analysis of Inter-Group Behavioral-Influence Effects Upon Members of Small Decision-Making Groups». Behavioral Science, Vol. 13, 1968. P. 220.
- Brown, D. «Barriers To Successful Communication». Management Review, Part I, Vol. 64, No. 12, 1975. P. 24. Part II, Vol. 65, No. 1, 1976. P. 15.
- Brumswick, E. «Interaction of Psychological and Sociological Factors In Political Behavior. American Political Science Review, Vol. XLVI, No, 1, 1952. PP. 44-65.
- Carlsson, G. «Time and Continuity In Mass Attitude Change: The Case of Voting». Public Opinion Quarterly, Vol. 29, No. 1, 1965. P. 1.
- Centers, R. «Attitude and Belief In Relation To Occupational Stratification». Journal of Social Psychology, Vol. 27, 1948. P. 159.
- Childs, H. «By Public Opinion I mean». Public Opinion Quarterly, Vol. 3, No. 2, 1939. P. 327.
- Davison, W. «The Public Opinion Process». Public Opinion Quarterly, Vol. 22, No. 2, 1958. P. 91.

Davison, W. «On The Effects of Communication». Public

Opinion Quarterly, Vol. 23, No. 3, 1959. P. 343.

- Davison, W. «Political Communication As An Instrument of Foreign Policy». Public Opinion Quarterly, Vol. 27, No. 1, 1963. P. 28.
- Dea, I. «Leadership Selection In Urban Locality Areas». Public OpinionQuarterly, Vol. 14, No. 2, 1950. P. 262.
- Dommermuth, W. «How Does The Medium Affect The Message». Journalism Quarterly, Vol. 51. No 3, 1974. P. 441.
- Fagen, R. «Some Assessments and Uses of Public Opinion In Diplomacy». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No. 3, 1960. P. 448.
- Farber, M. «Toward A Psychology of Political Behavior». Public OpinionQuarterly, Vol. 24, No. 3, 1960. P. 458.
- Fields, J. «Public Beliefs About The Beliefs of The Public». Public Opinion Quarterly, Vol. 40, No. 4, 1976. P. 425.
- Gallup, G. «Human Needs And Satisfactions: A Global Survey». Public Opinion Quarterly, Vol. 40. No. 4, 1976. P. 459.
- Glock, C. «Images of Man and Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 28, No. 4, 1964. P. 539.
- Gorden, R. «Interaction Between Attitude and the Definition of The Situation In the Expression of Opinion». American Sociological Review, Vol. 17, 1952. P. 50.
- Herbericks, G. «Theories of Public Opinion and International Organization». Public Opinion Quarterly, Vol.

30, No. 4, 1967. P. 624.

Himmelstrand, W. «Verbal Attitudes and Behavior ». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No. 2, 1960. P. 224.

Hooper, M. «The Structure and Measurement of social Identity». Public Opinion Quarterly, Vol. 40, No. 2, 1976. P. 154.

Hyman, H. «Toward A Theory of Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 21, No. 1, 1957. P. 54.

Jackman, M. and M. Senter. «Images of Social Groups». Public Opinion Quarterly, Vol. 44, No. 3, 1980. P. 341.

Jacoubovitch, M. «Differences In Orientation Behavior In One and Two-Person Situations».Journalism Quarterly, Vol. 54, 1977. P. 114.

Janowitz, M. «Man Persuasion and International Relations». Public Opinion Quarterly, Vol. 25, No. 4, 1961. P. 560.

- Kelman, H. «Processes of Opinion Change». Public Opinion Quarterly, Vol. 25, No. 1, 1961. P. 57.
- Kitt, A. «Determinants of Voting Behavior». Public Opinion Quarterly, Vol. 14, 1950. P. 393.
- Lee, A. «Social Determinants of Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 1, 1947. P. 12.
- Lipset, S. «Opinion Formation In Crisis Situation». Public Opinion Quarterly. Vol. 17, 1953. P. 20.
- London, H. and Others. «The Jury Method: How The

Persuader Persuades». Public Opinion Quarterly, Vol 34, No. 2, 1970. P. 171.

- Lynn, J. «Perception of public Service Advertising». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 4, 1973. P. 673.
- Mason, R. «Characteristics of Non-Opinion and No Opinion Response Groups». Public Opinion Quarterly, Vol. 42, No. 4, 1978. P. 533.
- McClenegham, J.«Media and Non Media Effects In Texas Mayoral Election». Jourmalism Quarterly, Sping 1980. P. 129
- Mead, M. «Public Opinion Mechanisms Among Primitive Peoples». Public Opinion Quarterly, Vol. 1, No. 3, 1937. P. 5.
- Mendelsohn, H. «Measuring The Process of Communications Effect». Public Opinion Quarterly, Vol. 26, No. 3, 1962. P. 411.
- North, R. «An Ecological Approach To The Study of International Relations». The Journal of Social Issues, Vol. 33, No. 1, 1977. P. 34.
- Pederson, J. «Age and Change In Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 40, No. 2, 1976. P. 143.
- Reckman, R. «Deviancy and Group Orientation As Determinants of Group Composition Preferences». Sociometry Vol. 36, No. 3, 1973. P. 419.
- Riesman, D. «The Meaning of Opinion» Public Opinion Quarterly, Vol. 12, No. 4, 1948. P. 633.
- Salter, C. «Change In Attitudes Toward Other Nations As A Function of The Type of International Contact».

Sociometry, Vol. 38, No. 2, 1976. P. 213.

- Seyeried, B. and C. Hendrick. «Need Similarity and Complementary In Interpersonal Attraction». Sociometry, Vol. 36, No. 2, 1973. P. 207.
- Smith, D. «A Parismonious Definition of Group». Toward Conecptual Clarity and Scientific Utility». Sociological Inquiry, Vol. 37, No.2, Sping, 1967. P. 141.
- Smith, D. «Cognitive Consistency And The Perception of Others, Opinions». Public Opinion Quarterly, Vol. 32, No. 1, 1968. P. 1.
- Smith, M. «Comment On The Implications of Separating Opinions From Attitudes». Public Opinion Quarterly, Vol. 18, No. 3, 1954. P. 254.
- Smith, M. «A Psychologist's Perspectives On Public Opinion Theory». Public Opinion Quarterly, Vol. 34, No. 3, 1970. P. 340.
- Tan, A. «A Role Theory: A Dissonance Analysis of Message Content Preferences». Public Opinion Quarterly, Vol. 50, No. 2, 1973. P. 278.
- Taylor, D. «Procedures For Evoluating Trends In Public Opinion». Public Opinion Quarterly, Vol. 44, No. 1, Spring 1980. P. 86.
- Tichenor, P. and Others. «Mass Coomunication Research: Evalution of A Structural Model». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 3, 1973. P. 419.
- Triands, H. and Others. «Members Heterogeneity and Dyadic Creativity». Human Relations, Vol. 18, 1965. P. 33.

- Weiss, C. «The Politicization of Evoluation Research». Journal of Social Issues, Vol. 26, No. 4, 1970. P. 57.
- Wiebe, G. «Some Implications of Separating Opinions From Attitudes». Public Opinion Quarterly, Vol. 17, No. 3, 1953. P. 328.
- Wiebe, G. «Two Psychological Factors In Media Audience Behavior». Public Opinion Quarterly, Vol. 33, No. 4, 1969. P. 523.
- Wiebe, G. «Mass Media and Man's Relationship To His Environment». Journalism Quarterly, Vol. 50, No. 3, Autumn 1973. P. 426.
- Wright, C. «Functional Analysis and Mass Communication». Public Opinion Quarterly, Vol. 24, No, 1960. P. 605.
- Young, K. «Comments On The Nature of Public and Public Opinion». International Journal of Opinion and Attitude Research, Vol. 2, 1948. P. 385.
- Zeitz, G. «Individualism Determinism: A Belief Component In The Formation of Sociopolitical Attitudes». Sociology and Social Research, Vol. 65, No. 3, April 1981. P. 285.

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٦/٤٢٠٩م
الترقيم الدولي : ٧ ـ ٠٩ ـ ٦١٤٧ ـ ٩٧٧